2019

سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي

PMAuthority

www.pma.ps

2019

سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2020

© تموز، 2020.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2019: حزيران 2020.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)
فاكس: 2-2415310 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم واخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة والحفاظ على الاستقرار المالي، والعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

رسالتنا

الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال جهاز مصرفي مستقر وآمن ونظام مدفوعات وطني فعال، وتحقيق الشمول المالي، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة.

مجلس الإدارة

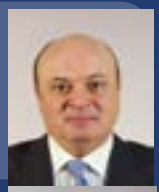

معالي السيد عزام الشوا

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور رياض أبو شحادة

نائب المحافظ

السيد إبراهيم برهم

عضواً

السيد إياد جودة

عضواً

الدكتور بشير الريس

عضواً

الدكتور طالب صريع

عضواً

السيدة سامية طوطح

عضواً

الدكتور فراس ملحم

عضواً

السيد فريد غنام

عضواً

* تم إعادة تشكيل مجلس إدارة سلطة النقد بناء على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2020/1/27، حيث انضم إلى المجلس كل من: السيد جون خوري، والسيد عرفات عصفور، والدكتور سعيد هيفا، والدكتورة سماح صالح، وفي نفس الوقت خرج من تشكيلة المجلس كل من: الدكتور رياض أبو شحادة، والسيد إبراهيم برهم، والدكتور بشير الريس، والدكتور طالب الصريع، والسيدة سامية طوطح.

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترةٍ شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، كان من أبرزها على الصعيد المحلي أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، والتي تسببت في تباطؤ ملحوظ في وتيرة النمو، وانعكاسات ذلك على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الفلسطيني. كما عانى الاقتصاد الفلسطيني في نهاية شهر شباط 2020 من أزمة ولكن من نوع جديد، أزمة صحية سرعات ما انتقلت تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي والمالي، والتي يتوقع أن تطال أيضاً مختلف مناحي حياة المواطن الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ويتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصيارفة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني).

آمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات وتطورات العام 2019، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، والمدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات لدولة فلسطين. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ

عزام الشوا

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

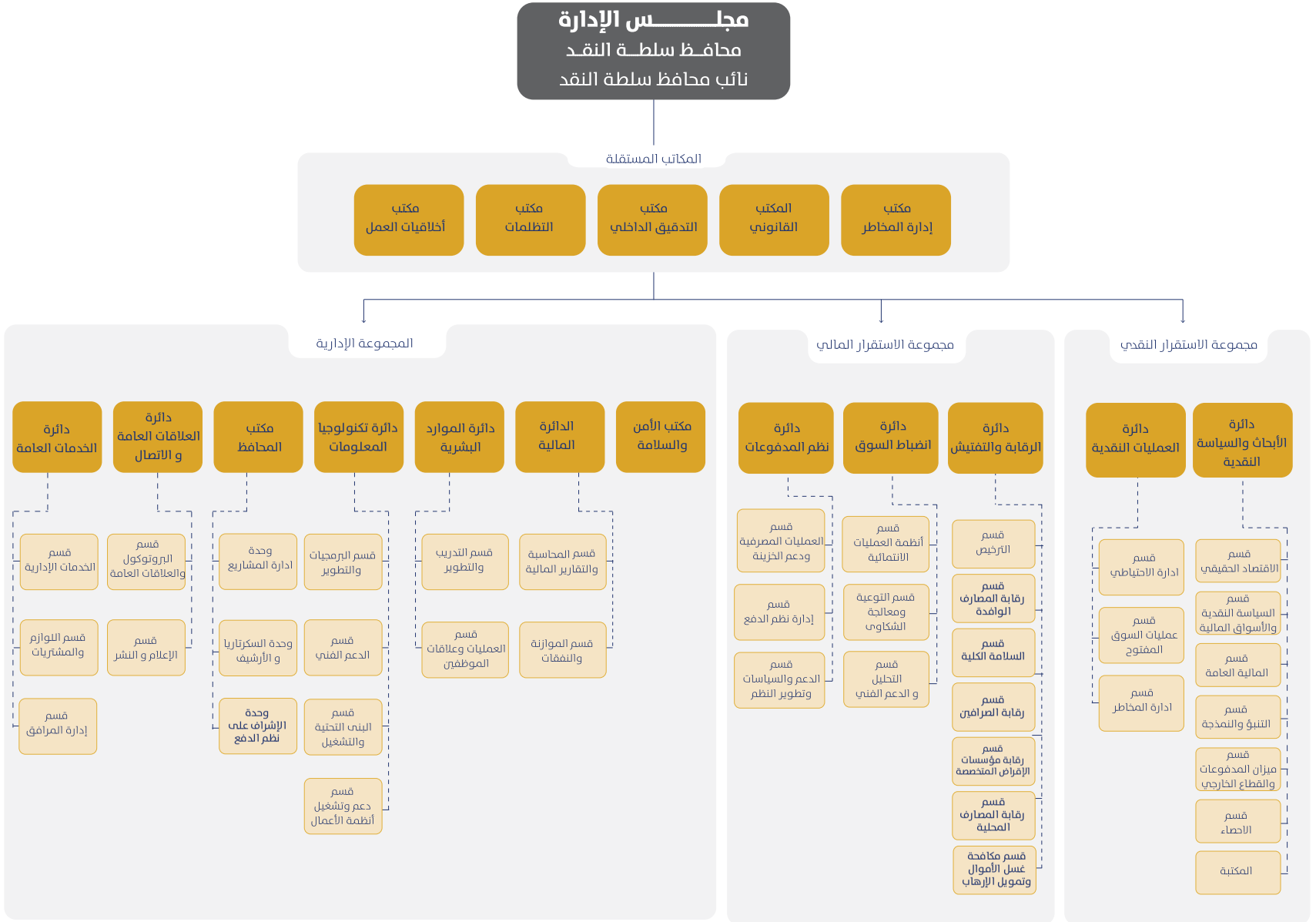

مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني
كما في نهاية عام 2019

سلطة النقد الفلسطينية

المصارف المحلية

1960	بنك فلسطين م.ع.م.	73
1995	بنك الاستثمار الفلسطيني	20
1995	بنك القدس	39
1996	البنك الإسلامي العربي	25
1997	البنك الإسلامي الفلسطيني	45
2006	البنك الوطني	28
2016	مصرف الصفا	9

المصارف الوافدة

1986	بنك القاهرة عمان	22
1994	البنك العربي	32
1994	بنك الأردن	38
1994	البنك العقاري المصري العربي	7
1994	البنك التجاري الأردني	7
1995	البنك الأهلي الأردني	10
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	15

شركات ومحال الصرافة

- أفراد 43
- شركات 207

مؤسسات الإقراض المتخصصة

8

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخص التنفيذي

تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 لأزمة مالية خانقة نتيجةً لاقتطاع الجانب الإسرائيلي جزءاً من أموال المقاصة، ورفض الحكومة الفلسطينية في المقابل استلام هذه الأموال منقوصة. وتسببت هذه الأزمة في تسارع وتيرة التباطؤ الاقتصادي، إلى جانب تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

فقد تمخض عن هذه الأزمة توقف وانقطاع إيرادات المقاصة لمدة خمسة أشهر من العام، عادت بعدها إلى التدفق، وإن كانت متراجعة عن العام السابق، جراء استمرار الجانب الإسرائيلي باحتجاز جزء منها. رافقها انخفاض في إيرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير الضريبية)، وانخفاض أكبر في المنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 8.9% عما كانت عليه في العام 2018، لتبلغ حوالي 13.5 مليار شيكل. وقد نجحت المحاولات الحكومية للتكيف مع هذا التحدي من خلال ترشيد وتقنين الإنفاق العام في خفض الإنفاق العام الفعلي بنحو 2.9% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 13.7 مليار شيكل، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) إلى حوالي 2 مليار شيكل. ويضاف إلى ذلك الزيادة الملحوظة في المتأخرات المتراكمة على الحكومة وبنحو 13.7% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 14.5 مليار شيكل، إلى جانب ارتفاع حجم الدين العام بنحو 18.0% ليصل إلى 2.8 مليار دولار.

وقد أسهمت هذه التطورات في استمرار التباطؤ في نمو الاقتصاد الفلسطيني وتعمقه خلال العام 2019 ليبلغ 0.9% قياساً إلى نسبة بلغت 1.2% في العام 2018، وليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار العام 2015) إلى نحو 15,764.4 مليون دولار، مع تباين واضح في أداء اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تباطأت نسبة النمو في الضفة الغربية إلى 1.2% في العام 2019 مقارنة مع 2.3% في العام 2018، أما في قطاع غزة، وبالرغم من عدم تحقيق الاقتصاد أي نمو يذكر خلال العام 2019، إلا أن ذلك يعتبر تحسناً بالقياس إلى العام السابق الذي انكمش فيه الاقتصاد بنسبة بلغت 3.5%.

ولم يكن هذا المستوى من الأداء الاقتصادي كافياً للدفع باتجاه تحسين مستوى الدخل الفردي السنوي، سواءً على مستوى فلسطين أو على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية تراجع الدخل الفردي بحوالي 1.1% ليبلغ 4,803.0 دولار، كما استمر الانكماش في الدخل الفردي في قطاع غزة وبنحو 2.8%، لينخفض إلى أدنى مستوى له على الإطلاق إلى 1,417.0 دولار. وفي المحصلة، تراجع مستوى الدخل الفردي في فلسطين في العام 2019 بنحو 1.6% ليبلغ 3,364.5 دولار.

كما لا تزال البطالة تشكّل أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، فمن الواضح أن ضعف الاقتصاد في قطاع غزة أثر بشكلٍ سلبي على قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل واستحداث وظائف بالمستوى المطلوب، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة وتدني مستويات معيشة الأفراد، إذ ارتفعت معدلات البطالة في قطاع غزة من 43.1% في العام 2018 إلى 45.1% في العام 2019، مقابل تراجعها في الضفة الغربية من 17.3% إلى 14.6% خلال نفس الفترة. وفي المحصلة، انخفض معدل البطالة على مستوى فلسطين من 26.2% عام 2018 إلى 25.3% عام 2019، والذي يعزى في جزء منه إلى تزايد أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، فقد شهد سوق العمل خلال العام 2019 ارتفاعاً في معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 128.6 شيكل على خلفية ارتفاع متوسط أجور العاملين في كل من الضفة الغربية وفي إسرائيل والمستوطنات (8.7% للعاملين في الضفة و4.6% للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات)، بينما تراجع في قطاع غزة بنحو 3.0%. غير أن تحرّكات الأسعار خلال العام قد عملت على تثبيط القوة الشرائية، وتحديداً للعاملين في الضفة الغربية وفي إسرائيل. فقد تسبب ارتفاع أسعار المستهلك في نمو الأجر الحقيقي بنسبة أقل من النمو في الأجر الإسمي (6.9% مقابل 8.7% لعمال الضفة و2.8% مقابل 4.6% للعمال في إسرائيل والمستوطنات). أما في قطاع غزة، ومع نمو الأسعار وإن كان بشكل طفيف (0.4%) وتراجع الأجور الاسمية (3.0%) تراجع الأجر الحقيقي للعاملين في قطاع غزة بحوالي 3.4%.

وعلى مستوى الأسعار، فبعد الانكماش الذي حصل في العام 2018 بحوالي 0.2%، عادت الأسعار للارتفاع من جديد في العام 2019 ليصل معدل التضخم في فلسطين إلى 1.6%، مع تفاوت واضح في مستويات التضخم (وأحياناً في اتجاهه) ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل السياسية والاقتصادية. فخلال العام 2019 تسارع معدل التضخم في الضفة الغربية إلى 1.8% مقارنة بنحو 0.4% في العام السابق، في حين نمت الأسعار في قطاع غزة بنحو 0.4% مقابل انكماشها في العام السابق بنحو 1.3%.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً، بانخفاض العجز فيه بنحو 14.3% عمّا كان عليه في العام 2018، ليتراجع العجز في الحساب الجاري إلى 1,833.5 مليون دولار، مشكلاً نحو 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 13.2% خلال العام السابق. ويعزى هذا التحسن بدرجة أساسية إلى الزيادة الملحوظة في صافي التحويلات الجارية بحوالي 34.0%، والتي أسهمت في التخفيف من أثر تفاقم العجز التجاري على الحساب الجاري.

وفي محاولة لاستشراف آفاق الاقتصاد في العام 2020، والتي تعرض فيها الاقتصاد إلى مزيد من التحديات، وعلى رأسها جائحة كورونا، فمن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد كما تشير تنبؤات سلطة النقد بنسبة 5.2% على الأقل إذا عادت الأوضاع الطبيعة تدريجياً بعد حالة الإحتواء، وبنسبة تصل إلى 8.5% إذا كان التعافي الاقتصادي أبطأ أو تم فرض قيود إضافية.

وفي سياق آخر، شهد العام 2019 المزيد من الإنجازات على صعيد القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير الإطار الرقابي والقانوني ودعمه بالأنظمة الرقابية المختلفة، وتعزيز الحوكمة والشفافية لدى القطاع المصرفي. كما استمرت سلطة النقد بالدفع نحو تعزيز الشمول المالي، وتعزيز استخدام التقنيات المالية وتشجيع أدوات الدفع الإلكتروني. وفي إطار الاهتمام الكبير بتطوير قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين، أطلقت سلطة النقد في العام 2019 استراتيجية قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين (2019 - 2023).

وفي ذات السياق، تشير البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما في نهاية العام 2019) إلى ارتفاع إجمالي موجودات القطاع المصرفي بنسبة 11.2%، لتصل إلى 17,923.8 مليون دولار. كما شهدت المحفظة الائتمانية ارتفاعاً بحوالي 7.2%، لتبلغ حوالي 9,036.6 مليون دولار، مشكلةً ما نسبته 50.4% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من التفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في العجلة الاقتصادية. ومن ناحية ثانية، انعكست ثقة الجمهور المتزايدة في تزايد واضح في حجم الودائع التي وصلت إلى 13,384.7 مليون دولار، متزايدة بنحو 9.5% عما كانت عليه في العام 2018، مع تحوّل في مؤشرات توظيفها نحو الداخل عوضاً عن توظيفها في الخارج. إلى جانب ارتفاع حقوق ملكية القطاع المصرفي بنسبة 3.6%، لتصل إلى 1,981.3 مليون دولار.

ومن ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد توطيد علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، بهدف تعميق الروابط بين القطاع المصرفي الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي، ودرء المخاطر المحيطة به. كما واصلت مسيرة بنائها المؤسساتي، وتدعيم رأسمالها بهدف زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2019 بنسبة 11.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2018، لتصل إلى 142.9 مليون دولار، جرّاء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 15.3%. كما أسفرت نتائج الأعمال التي قامت بها خلال العام 2019 عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 14.9 مليون دولار تم تحويلها بالكامل إلى حساب رأس المال.

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج والأسعار	(معدل تغير سنوي)				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)	3.7	8.9	1.4	1.2	0.9
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	1.4	6.5	0.8-	1.3-	1.6-
معدلات التضخم، فلسطين	1.4	0.2-	0.2	0.2-	1.6
الضفة الغربية	1.3	0.1-	0.0	0.4	1.8
قطاع غزة	1.8	0.8-	0.1	1.3-	0.4
معدلات البطالة	(كنسبة من القوى العاملة)				
فلسطين	23.0	23.9	25.7	26.2	25.3
الضفة الغربية	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6
قطاع غزة	34.8	35.4	38.8	43.1	45.1
الاستهلاك والاستثمار والادخار	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)				
الاستهلاك النهائي	113.4	112.8	107.0	108.2	109.4
عام	88.4	89.2	87.0	86.9	89.7
خاص	25.0	23.6	20.1	21.3	19.8
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	25.1	25.5	27.0	27.3	26.6
عام	18.8	19.1	20.3	20.5	20.0
خاص	6.3	6.4	6.8	6.8	6.7
الادخار	11.4	9.0	16.3	17.4	16.6
المالية العامة	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)				
الإيرادات العامة، منها:	20.7	23.7	23.0	22.2	20.1
إيرادات ضريبية	4.3	4.1	4.7	5.2	4.5
إيرادات غير ضريبية	1.8	3.9	2.4	2.7	2.1
إيرادات المقاصة	14.6	15.1	15.4	13.9	13.0
المنح والمساعدات الخارجية	5.7	5.0	4.5	4.1	2.9
إجمالي النفقات العامة، منها:	25.7	25.2	25.1	24.2	22.6
نفقات الأجور والرواتب	12.6	12.5	12.1	10.2	9.8
نفقات غير الأجور	9.5	9.2	9.5	10.4	9.3

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
النفقات التطويرية	1.3	1.4	1.6	1.7	1.2
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	5.1-	2.1-	2.5-	2.9-	3.3-
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	0.6	2.9	2.0	1.2	0.5-
الدين العام الحكومي	18.2	16.1	15.8	14.6	16.4
القطاع الخارجي	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)				
الصادرات من السلع والخدمات	16.1	14.3	15.7	16.0	15.5
الواردات من السلع والخدمات	54.7	51.1	52.7	55.4	53.7
صافي الدخل المحول من الخارج	12.3	12.3	13.2	17.1	15.6
منه: تعويضات العاملين في الخارج	11.9	12.3	13.2	16.4	15.2
التحويلات الجارية بدون مقابل	12.5	10.6	10.6	9.2	11.8
منها: للقطاع الحكومي	4.9	3.5	3.1	2.9	3.6
الحساب الجاري	13.9-	13.9-	13.2-	13.2-	10.7-
القطاع النقدي	(معدل تغير سنوي)				
موجودات سلطة النقد	10.0	9.8	8.5	3.2	13.9
موجودات المصارف	6.6	12.7	11.6	1.7	10.5
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	19.0	18.0	16.8	5.1	7.2
منها: تسهيلات القطاع الخاص	19.6	24.7	20.1	8.6	5.1
ودائع العملاء	8.1	9.8	13.0	2.0	9.5
منها: ودائع القطاع الخاص	10.4	10.4	13.2	3.3	10.8
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	16.5-	11.1	19.4-	7.2-	15.0
حقوق الملكية	0.0	14.9	12.4	1.1	3.8
منها: رأس المال المدفوع	1.5-	11.5	8.0	5.0	3.2
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015=100)	13,972.4	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,764.4
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	13,972.4	15,405.4	16,128.0	16,276.6	17,058.7
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	532.7	530.2	574.6	529.4	526.0
معدل سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)	3.89	3.81	3.61	3.59	3.58

المحتويات

الفصل الأول: الاقتصاد الكلي

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي 4

الأداء الاقتصادي المحلي 5

الأنشطة الاقتصادية 12

الطلب الكلي 13

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في فلسطين 17

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية 18

القوى العاملة 20

العمالة والبطالة 21

الإنتاجية 22

معدل الأجر اليومي 23

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2020 24

الفصل الثاني: مالية الحكومة

الإيرادات العامة والمنح 29

الإيرادات العامة 29

المنح والمساعدات الخارجية 33

الإنفاق العام 33

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض 33

النفقات التطويرية 35

الرصيد المالي 35

المتأخرات 35

الدين العام 36

ملامح موازنة الطوارئ العامة 2020 38

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات 41

الحساب الجاري 41

الحساب الرأسمالي والمالي 46

استدامة الحساب الجاري 46

وضع الاستثمار الدولي 47

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية 51

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة..... 51

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة..... 51

تعزيز البنية التحية للقطاع المالي 56

تحسين النفاذ للخدمات المالية..... 59

تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية 61

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال 65

النشاط المالي لسلطة النقد..... 66

البحث والتطوير 67

الكادر الوظيفي والتدريب..... 68

الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني 69

وضع السيولة المحلية..... 69

أداء الجهاز المصرفي 70

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات) 71

الودائع المصرفية وغير المصرفية 71

حقوق الملكية..... 73

بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات) 74

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات) 74

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة..... 74

التوظيفات الخارجية..... 77

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف..... 77

المحفظة الاستثمارية 78

بنود أخرى..... 78

الأرباح والخسائر 79

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني..... 79

نظام المدفوعات 80

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق..... 80

نشاط غرفة المقاصة 81

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 82

مؤسسات الإقراض المتخصصة..... 82

قطاع الصرافة 83
بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية) 84
قطاع التأمين 86
التأجير التمويلي 86
الرهن العقاري 87
الملاحق الإحصائية 89

الأشكال البيانية

الفصل الأول: الاقتصاد الكلي

شكل 1 - 1: معدلات النمو العالمي في مجموعات الدول، 2015-2019 4

شكل 1 - 2: معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019 5

شكل 1 - 3: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2015-2019 8

شكل 1 - 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2015-2019 8

شكل 1 - 5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2018 و2019 12

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2019 12

شكل 1 - 7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2015-2019 13

شكل 1 - 8: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019 14

شكل 1 - 9: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2018 و2019 14

شكل 1 - 10: مستويات التضخم الرئيسية في دول مختارة، 2015-2019 18

شكل 1 - 11: مستويات التضخم في فلسطين، 2015-2019 19

شكل 1 - 12: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2018 و 2019 20

شكل 1 - 13: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2019 20

شكل 1 - 14: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2019 22

شكل 1 - 15: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2015-2019 22

شكل 1 - 16: إنتاجية العامل بالدولار حسب النشاط الاقتصادي، 2019 22

شكل 1 - 17: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2015-2019 23

شكل 1 - 18: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2020 25

الفصل الثاني: مالية الحكومة

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2019 29

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2015-2019 30

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2019 33

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2015-2019 34

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2019 34

شكل 2 - 6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019 35

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام، 2019 35

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2015-2019 36

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019 37

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2015-2019 37

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2019 41

شكل 3 - 2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2015-2019 42

شكل 3 - 3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019 42

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2019 42

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصادرها، 2019 43

شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2015-2019 44

شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2015-2019 44
شكل 3 - 8: التحويلات الجارية، 2015-2019 45
شكل 3 - 9: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2015-2019 46

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

شكل 4 - 1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2015–2019 59
شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2019 66
شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2019 67
شكل 4 - 4: مكونات السيولة المحلية، 2015-2019 69
شكل 4 - 5: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، 2015-2019 70
شكل 4 - 6: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2018-2019 71
شكل 4 - 7: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2015-2019 71
شكل 4 - 8: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2019 72
شكل 4 - 9: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2019 72
شكل 4 - 10: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2019 72
شكل 4 - 11: حقوق الملكية، 2015-2019 73
شكل 4 - 12: هيكل حقوق الملكية، 2019 73
شكل 4 - 13: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2015–2019 74
شكل 4 - 14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة، 2019 75
شكل 4 - 15: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2019 75
شكل 4 - 16: التوزيع النسبي لتسهيلات القطاع الخاص، 2018-2019 76
شكل 4 - 17: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2015-2019 77
شكل 4 - 18: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2018-2019 78
شكل 4 - 19: الدخل الصافي للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2015-2019 79
شكل 4 - 20: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2019 79
شكل 4 - 21: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2019 80
شكل 4 - 22: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2015-2019 81
شكل 4 - 23: هيكل أصول شركات الإقراض المتخصص، 2015-2019 82
شكل 4 - 24: محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية، 2015-2019 83
شكل 4 - 25: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2019 83
شكل 4 - 26: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2019 83
شكل 4 - 27: توزيع شركات ومحال الصرافة جغرافياً، 2019 84
شكل 4 - 28: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2015-2019 84
شكل 4 - 29: الحصص القطاعية في بورصة فلسطين، 2019 85
شكل 4 - 30: تطور أداء البورصات العربية، 2019 85
شكل 4 - 31: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2015-2019 86
شكل 4 - 32: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2019 86
شكل 4 - 33: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2018-2019 87

الجداول

الفصل الأول: الاقتصاد الكلي 91

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2015-2019 91

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2015-2019 92

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2015-2019 93

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2015–2019 93

جدول (1 - 5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2015–2019 94

جدول (1 - 6): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2015-2019 95

جدول (1 - 7): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2015-2019 96

جدول (1 - 8): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2015-2019 97

جدول (1 - 9): معدلات التضخم في فلسطين، 2015-2019 98

جدول (1 - 10): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2015-2019 99

جدول (1 - 11): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2020 100

الفصل الثاني: مالية الحكومة 101

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2015–2019 101

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2015–2019 102

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2015–2019 103

الفصل الثالث: القطاع الخارجي 104

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2015– 2019 104

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2015-2019 105

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني 106

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية 106

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2015–2019 106

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2015-2019 107

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019 108

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019 109

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019* 110

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019 111

الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني 112

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019 112

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2015-2019 113

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2015-2019 114

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2015–2019 115

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2015-2019 116

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2015-2019 116
جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، 2015-2019 117
جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2015-2019 117
جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2015-2019 118
جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2015-2019 118

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 119

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2015-2019 119
جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين، 2015-2019 119
جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2015-2019 119
جدول (4 - 20): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2015-2019 120
جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2015-2019 121

الصناديق

صندوق 1: إجراءات سلطة النقد في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني 6
صندوق 2: مؤشر التنمية البشرية: مقياس أكثر تعبيراً عن عدالة الفرص في المجتمع 9
صندوق 3: تنقيح بيانات الحسابات القومية وسوق العمل الفلسطيني 15
صندوق 4: العبء الضريبي (Tax Burden) في فلسطين 31

الفصل الأول: الاقتصاد الكلي

نظرة عامة

ظل الاقتصاد العالمي خلال العام 2019 عالقاً في فلك التباطؤ الاقتصادي في ضوء مجموعة من العوامل التي تواصلت أو نشأت خلال العام لتُسفر في مجملها عن ضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتأثيره على كل من الصناعة التحويلية والتجارة بشكل خاص. وتتضمن تلك العوامل: تواصل التوترات الإقليمية، وبزوغ الكوارث الطبيعية التي طالت مناطق شاسعة من العالم في إستراليا وشرق إفريقيا وغيرها. لكن الأهم من ذلك هو عودة تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي تمخضت عن ارتفاع كبير في التعرفات الجمركية، لم تؤذي الحركة التجارية وحسب، بل أنتجت حالة من عدم اليقين غير المسبوقة منذ أعوام، أضرت بالوضع العام للمستثمرين والأسواق المالية. وقابلت الاقتصادات الكبرى ذلك بمزيد من التسهيل في السياسة النقدية، مما ساهم إلى حد ما في تخفيف الآثار السلبية على ثقة أسواق المال.

ولم تكن الصورة على المستوى الإقليمي أكثر إشراقاً، بل طال التباطؤ الحاد أو الانكماش الغالبية العظمى من دول المنطقة. يأتي ذلك وسط تواصل التوترات الجيوسياسية، حيث الحروب الدائرة في اليمن وليبيا وسوريا، والتوترات السياسية الخليجية المتواصلة مع قطر، والعقوبات الأمريكية المستمرة على إيران. كما شكّل التباطؤ الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الأساسيين للمنطقة (لا سيما أوروبا والصين) أحد أهم محددات ضعف النمو في المنطقة. وعانت اقتصادات الدول المصدرة للنفط من تقلب واضح في أسعار النفط خلال العام، في حين واجهت الدول المستوردة للنفط مفاضلة صعبة بين تخفيض عجز الميزانية ورفع معدل النمو.

محلياً، كانت الأزمة المالية التي تعرضت لها الحكومة الفلسطينية الحدث الأبرز على هذا الصعيد. ونشأت الأزمة في نهاية الربع الأول من العام جراء قرار إسرائيلي بالاقتطاع من أموال المقاصة، والرد عليه فلسطينياً برفض استلام الأموال منقوصة لعدة أشهر متتالية، مما أثر على قدرة الحكومة على دافع كامل التزاماتها، إلى أن وجدت هذه المعضلة طريقها إلى الحل جزئياً في تشرين أول من نفس العام. إلى جانب ذلك، تواصلت حالة عدم اليقين ضمن مشهد سياسي تصاعدت فيه وتيرة الانحياز الأمريكي ضد الفلسطينيين، مع استمرار الجمود في عملية المفاوضات، وتواصل الانقسام الداخلي. ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اعتماده الكبير على المنح والمساعدات الخارجية المتضائلة، وعمله ضمن نظام نقدي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المُصدرة لهذه العملات، عدا عن تأثره بالأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً النفط والغذاء.

وانتهى العام 2019 باستمرار انزلاق الاقتصاد الفلسطيني في فخ التباطؤ للعام الثالث على التوالي، جراء عجز اقتصاد قطاع غزة عن تحقيق أي نمو في ناتجه المحلي وسط تزايد التراجع في الإنفاق الحكومي وتفاقم العجز التجاري، وما رافقه من تدهور أنشطة الزراعة والصناعة، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، وركود الأسعار. من جانبه، عانى اقتصاد الضفة الغربية تباطؤاً في نشاطه على خلفية انكماش الإنفاق العام والاستثمار، مترافقاً مع تدهور الانشاءات، والتباطؤ الواضح في الصناعة التحويلية والأنشطة الخدماتية. وتأتي هذه التطورات وسط مستوى أعلى من الأسعار بعد نحو ثلاث سنوات من الركود، متزامناً مع تراجع نسبي في معدلات البطالة. أما فيما يخص العام 2020، فتشير توقعات سلطة النقد إلى انكماش الناتج المحلي بشكل واسع نتيجة انقطاع وضعف النشاط الاقتصادي إثر أزمة جائحة كورونا، وبالتالي خسارة الكثير من فرص العمل القائمة، لترتفع معدلات البطالة، ويتراجع الاستهلاك الخاص.

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي

لم يدم التحسّن الطفيف الذي حققه الاقتصاد العالمي في الربع الأول من العام 2019 طويلاً، فمع بداية الربع الثاني وقع الاقتصاد العالمي في حلقة مستمرة من التباطؤ رافقته حتى نهاية العام. ونبع ذلك بشكل أساسي من الأضرار التي طالت قطاعي التجارة والصناعة التحويلية. فمع تجدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، طرأت زيادة ملحوظة على التعرفات الجمركية، ألقت بتبعاتها على التجارة العالمية ومجمل النشاط التجاري العالمي. وترافق ذلك مع استمرار تراجع سوق صناعة السيارات متأثرة بالعوامل الداخلية الخاصة بالدول المصنّعة، وعلى رأسها المعايير الأوروبية للانبعاثات والعوادم التي بدأ تطبيقها خلال النصف الثاني من العام الماضي، مُسفرة عن أضرار جسيمة لهذه الصناعة لا سيما في منطقة اليورو والصين. وأدخلت العوامل السابقة قطاع الأعمال في حالة من عدم اليقين خاصة حول السياسات التجارية الحالية والمستقبلية، الأمر الذي ثبّط كلاً من مستويات الاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية. ولامتصاص قلق المستثمرين وتعزيز بيئة الأعمال، لجأت الاقتصادات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مزيد من التيسير في السياسة النقدية، الأمر الذي نجح في تهدئة أسواق المال، لكنه لم يكن كافياً لتحفيز مجمل النشاط الاقتصادي.

شكل 1 - 1: معدلات النمو العالمي في مجموعات الدول، 2015-2019

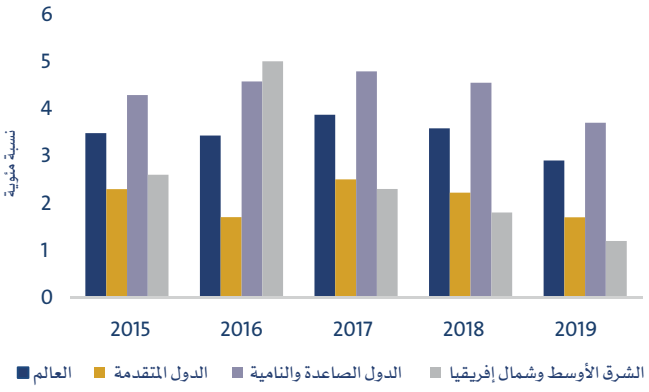

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وعانت مجموعتا الدول الرئيسية على حد سواء من تباطؤ ملحوظ، ففي الوقت الذي عانت فيه الصين من تبعات ازدياد التعرفات الجمركية متمثلة بإضعاف الطلب الكلي، رزح اقتصادها أيضاً تحت تبعات الإجراءات التنظيمية التي اتبعتها الحكومة لكبح مستويات الدين. وأسفر تباطؤ النمو في الصين، إلى جانب تراخيه في كبرى الاقتصادات الأخرى في المجموعة، في الهند والمكسيك وروسيا، عن تراجع نمو مجموعة الدول الصاعدة والنامية ككل من 4.5% إلى 3.7% بين عامي 2018 و2019. أما ضمن الاقتصادات الكبرى في مجموعة الدول المتقدمة، فقد اختبر اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ضعفاً في مستويات الاستثمار تبعاً لحالة عدم اليقين المتولدة من التوترات التجارية، فعاود اقتصادها التراخي خلال العام. كذلك الحال في منطقة اليورو إثر ضعف الصادرات، بينما أثقلت حالة عدم الاستقرار المتعلقة بالخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اقتصاد المملكة المتحدة. وفي المحصلة، تباطأ نمو المجموعة ككل بشكل واسع من 2.2% إلى 1.7%، وأسفر عن تراجع معدل النمو العالمي إلى أدنى نسبة متحققة في نحو 10 سنوات (2.9%) قياساً إلى 3.6% في العام 2018.

أما إقليمياً، فقد ظلّت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهينة تجدد الصراعات والنزاعات سواء تلك الداخلية أو تلك المشتعلة بين دول المنطقة كما هو الحال منذ أعوام. وانتهى العام 2019 والحرب لا تزال مستعرة في كل من اليمن وليبيا وسوريا، كما استمر قطع العلاقات الإقليمية مع قطر، فيما دخلت العقوبات الأمريكية على إيران عامها الثاني. ويُضاف إلى الاضطرابات الجيوسياسة المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها الدول التي أنهكتها حالة عدم الاستقرار المستمرة. فمن جانب، تواجه الدول المستوردة للنفط ضعفاً عاماً في معدلات النمو مترافقاً مع عجوزات واسعة في الموازنة العامة وارتفاع مستويات الدين، مما أدخلها في مفاضلة صعبة بين تحفيز النمو وبين تضييق فجوة عجز الموازنة وكبح مستويات الدين. وعلى الجانب الآخر، اختبرت الدول المصدرة للنفط تقلبات مستمرة في أسعار النفط في السوق العالمي متعلقة بمجموعة من العوامل في جانب الطلب بالأخص، الأمر الذي أثر على موازناتها العامة وهدد قدراتها على تنفيذ خططها التنموية.

وفي المجمل، اتجهت معدلات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتباطؤ الحاد خلال العام، من 1.0% إلى 0.3%. أما دول الجوار، فبدت أكثر قدرة على مسارعة النمو على عكس السائد عالمياً وإقليمياً، بيد أن التسارع في المجمل كان طفيفاً. فقد جاء نمو الاقتصاد الإسرائيلي بعكس التوقعات السابقة المنذرة بتباطؤه، وعوضاً عن ذلك نجح في المضي قدماً بفضل قوة الاستهلاك الخاص وتسارع الاستثمار لينمو بنحو 3.5%، مرتفعاً قليلاً عن معدله في العام الذي سبقه والبالغ 3.4%. من جانب آخر، وفي ضوء الثبات النسبي في نمو الأسعار، حافظ بنك إسرائيل على معدل الفائدة الرسمي ثابتاً عند 0.25%. كذلك الحال في الأردن، ففي ضوء نمو غالبية الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها أنشطة التعدين والمحاجر، نجح الاقتصاد في التسارع قليلاً إلى نحو 2.0% قياساً إلى 1.9% في العام السابق. ورغم ضعف معدلات التضخم، إلا أن المركزي الأردني قد لجأ إلى تخفيض سعر الفائدة الرسمي على الدينار ثلاث مرات خلال العام، وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة وصولاً إلى 4.0%، أسوةً بتحركات أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي (عملة الربط)، التي اتجهت نحو التيسير كما أشير سابقاً.

كما كان التسارع النسبي من نصيب الاقتصاد المصري أيضاً، حيث وصل معدّل نموه إلى أعلى مستوى له منذ سنوات، في ضوء تحسّن العديد من الأنشطة الاقتصادية، وعودة الزخم التدريجي إلى قطاع السياحة، في ظل انخفاض الأسعار المحلية وتحسّن الأحوال الأمنية. وفي النتيجة، ارتفع نمو الاقتصاد المصري إلى 5.5% في العام 2019 بالقياس إلى 5.3% في العام السابق، مترافقاً مع فتور تدريجي في مستويات التضخم المحموم الذي اختبره الاقتصاد في العامين السابقين، الأمر الذي دفع المركزي المصري إلى تخفيض سعر الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة ثلاث مرات خلال العام إلى 13.25%.

الأداء الاقتصادي المحلي

ليس ببعيد عن التطوّرات العالمية والإقليمية، فقد أظهرت البيانات الأولية للحسابات القومية المحلية استمرار دوران الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 في فلك التباطؤ للعام الثالث على التوالي محققاً نمواً بنحو 0.9% فقط، بالقياس إلى نمو بلغ 1.2% في العام 2018، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015) إلى نحو 15,764.4 مليون دولار[1].

وقد اختبرت غالبية مكونات الطلب انكماشاً أو تباطؤاً خلال العام، حيث تراجع الاستثمار وضعفت مستويات التصدير. لكن الأهم في هذا الصعيد هو ما تعلّق بانكماش الإنفاق الحكومي إثر الأزمة المالية التي واجهتها الحكومة بعد رفضها استلام أموال المقاصة منقوصة من الجانب الإسرائيلي، مما أثر على قدرتها على سداد كامل التزاماتها لعدة أشهر، قبل أن تنفك الأزمة (جزئياً) بداية الربع الأخير من العام. وبشكل عام، جاء التباطؤ في الاقتصاد حصيلة تحرك مماثل للنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية متزامناً مع عدم قدرة الاقتصاد في قطاع غزة عن تحقيق أي نمو خلال العام.

شكل 1 - 2: معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019

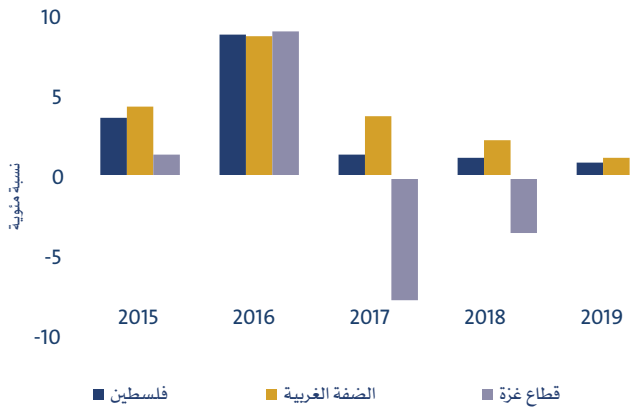

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ففي قطاع غزة، وبعد عامين متتالين من الانكماش الواسع (2017-2018)، تمكن الاقتصاد من تعويض جزء من الخسائر الفادحة التي تكبّدها سابقاً في ظل ضعف عام في مكوّنات الطلب، وذلك بعد أن بلغ معدل نموه 0.0% مقارنة مع انكماش بنحو 3.5% في العام 2018، ليستقر الناتج المحلي خلال العام 2019 عند

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير، 2020. وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد قام خلال الربع الثالث 2019 بتعديل سلسلة بيانات الحسابات القومية 2004-2017، على إثر توفر مجال تغطية أفضل لمصادر البيانات، نتج عنه تعديلات في مستويات القيمة المضافة والأوزان النسبية لبعض القطاعات، بحسب ما صرح به الجهاز المركزي للإحصاء. وترتب على هذه التعديلات تغيرات جوهرية على مستوى قيمة الناتج المحلي ومعدلات نموه ومساهمات بعض الأنشطة، بحيث اتجهت السلسلة الجديدة بالمجمل نحو رفع قيمة الناتج المحلي.

مستواه السابق البالغ قرابة 2,819 مليون دولار (بأسعار العام 2015). وفي الضفة الغربية، لا يزال المستوى السياسي يواجه تحدّيات جمّة في ظل استمرار الموقف الأمريكي ضد القضية الفلسطينية، والذي أسفر في المجمل عن تعميق حالة القلق وتصاعد عدم اليقين. وفي النتيجة، واصل اقتصاد الضفة تباطؤه للعام الثاني على التوالي محققاً قرابة 12,945 مليون دولار (بأسعار العام 2015)، مسجلاً أدنى معدل نمو منذ انتفاضة الأقصى الثانية عند نحو 1.2%، مقارنة بنسبة 2.3% في العام السابق.

ومنذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اليوم، تعرّض اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزّة إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّتْ كثيراً من إمكانية تقدّمه وتطوّره، ويُستدل على ذلك من خلال قصور الناتج المحلي في كل من الضفة والقطاع عن مضاعفة نفسه بوتيرة ثابتة. ففي الضفة الغربية، لم يفلح الاقتصاد خلال السنوات الفائتة في مضاعفة حجمه بأكثر من 4 أضعاف، نامياً في المتوسط بنحو 6% كل عام. أما في قطاع غزة، فبقي الاقتصاد طوال تلك السنوات عاجزاً عن مضاعفة حجمه ولو لمرة واحدة، ولم ينجح في أفضل السنوات من تحقيق أكثر من 75% من مستوى العام 1994. وبشكل عام، حقق اقتصاد قطاع غزة نسبة نمو بلغت نحو 2.1% في المتوسط منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى الآن، والتي يعتبر دون المعدلات المطلوبة لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل.

صندوق 1: إجراءات سلطة النقد في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني

تعرض العالم منذ بداية العام الحالي إلى أزمة صحية كبيرة جرّاء تفشي فيروس كورونا في معظم دول العالم، عرفت فيما بعد بجائحة كورونا (Covid-19). ومنذ اللحظات الأولى لتفشي الفيروس عمدت الدول المصابة إلى تطبيق إجراءات وقائية للحد من انتشاره والتقليل من آثاره الصحية، فقامت الكثير من الدول بفرض الحجر المنزلي على المواطنين والحد من حركتهم، وإغلاق المنشآت الاقتصادية والمؤسسات الرسمية، وإغلاق الحدود ووقف حركة الطيران.

وأدت هذه الإجراءات إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في معظم بلدان العالم، على إثر توقف العديد من القطاعات الاقتصادية عن العمل بشكل كامل أبرزها قطاع السياحة، كما عانت قطاعات اقتصادية أخرى من تراجع في الإنتاج، وما نتج عن ذلك من فقدان الملايين من العاملين لوظائفهم حول العالم. وفي هذا الصدد، يقدر صندوق النقد الدولي أن يتراجع الاقتصاد العالمي بحوالي 3% خلال العام 2020، وأن تكون الدول المتقدمة الأكثر تأثراً بهذه الجائحة، حيث يتوقع أن تتراجع اقتصاداتها بأكثر من 6%، بينما يقتصر التراجع في الدول النامية على 1%*.

ولم يكن الوضع في فلسطين استثناءً، فمنذ ظهور الإصابة الأولى أصدر فخامة الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتاريخ 2020/3/5 بإعلان حالة الطوارئ لمدة شهر**. قامت على إثره الحكومة الفلسطينية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من انتشار الوباء في الأراضي الفلسطينية، واشتملت هذه الإجراءات على إغلاق المناطق المصابة وإغلاق كافة المنشآت والمؤسسات العاملة فيها ومنع حركة التنقل للسكان إلا للضرورة القصوى. ومع انتشار الوباء في العديد من المناطق قامت الحكومة في نهاية شهر آذار بتطبيق إجراءات الحجر الصحي ومنع الحركة وإغلاق المنشآت والمؤسسات في كافة الأراضي الفلسطينية. ونتيجة لذلك تأثر الوضع الاقتصادي بهذه الإجراءات فتراجع الإنتاج في معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وارتفعت نسبة البطالة، كما أغلقت العديد من المنشآت الاقتصادية الصغيرة.

وفي هذا الصدد قامت سلطة النقد ومنذ اللحظة الأولى لإعلان حالة الطوارئ بتشكيل لجنة طوارئ برئاسة معالي السيد المحافظ تعمل على تحديد الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من انتشار الوباء في القطاع المصرفي أولاً، وضمان استمرارية العمل، والحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات المصرفية، وحماية أموال المودعين وحقوق المتعاملين مع المصارف، وفي نفس الوقت الحفاظ على صحة الموظفين. وعلى إثر ذلك قامت لجنة الطوارئ في سلطة النقد وبالتشاور مع المصارف وجمعية البنوك بإصدار العديد من التعليمات والتعاميم التي تضمن استمرارية العمل في المصارف ومؤسسات الإقراض وتخفف من الآثار الاقتصادية للأزمة الصحية آخذةً بعين الاعتبار الإجراءات الصحية والوقائية للحد من انتشار الوباء.

ورغم أن قدرة سلطة النقد على التدخل تعتبر محدودة مقارنة بما قامت وتقوم به البنوك المركزية الأخرى في ظل عدم وجود عملة وطنية، وعدم توفر كامل أدوات السياسة النقدية. ومع ذلك فإن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد منذ منتصف شهر آذار كانت كفيلة بتوفير السيولة الضرورية للمصارف على مدار الأشهر الأربع القادمة، والتي مما لا شك فيه أسهمت في التخفيف من حدة الضرر من جهة، وفي الإبقاء على استمرارية بعض الأنشطة الاقتصادي من جهة ثانية، وذلك من خلال استهداف هذه الإجراءات للمجالات التالية:

- القطاع الصحي، من خلال توجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية. يُشار إلى أن القطاع المصرفي قد قام ومنذ الأيام الأولى لظهور هذه الجائحة في فلسطين بتقديم المساعدة والدعم لوزارة الصحة.
- شبكات الأمان المالي والاجتماعي، وذلك من خلال تأجيل الأقساط الشهرية (الدورية) لكافة المقترضين للأشهر الأربع القادمة، وللمقترضين من القطاع السياحي والفندقي للأشهر الست القادمة مع إمكانية تمديدها. إضافة إلى تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأوضاع الاقتصادية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وذلك من خلال توجيه الائتمان الجديد لهذه المشاريع، ومنح سقوف مؤقتة للعملاء بهدف الحفاظ على استمرار دورة الأعمال.
- استعداد سلطة النقد لتوفير السيولة الليلية اللازمة لمساعدة المصارف في حالات الطوارئ.
- حرص سلطة النقد على الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية لضمان استمرارية دورة الأعمال في الاقتصاد، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين طيلة فترة الأزمة، وذلك استناداً إلى خطط الطوارئ واستمرارية العمل المتاحة لدى المصارف والحفاظ على استمرار الوظائف الحرجة.
- دعوة القطاع المصرفي إلى مزيد من المساهمات للتخفيف من حدة الأزمة من خلال برنامج استدامة لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تلجأ فيها سلطة النقد إلى استخدام أداة سياسة نقدية غير تقليدية، وذلك من خلال إطلاق برنامج «استدامة» لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كورونا. ويهدف هذا البرنامج الذي مدته 3 سنوات إلى تمكين المشاريع المتضررة من أزمة وباء كورونا بما فيها المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم بشروط وتكاليف ميسرة لتغطية النفقات التشغيلية الطارئة، ودعم رأس المال العامل والاستمرار في دفع رواتب وأجور العاملين لديها وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الإنتاج وتقديم الخدمات.

مما لا شك فيه أن جملة الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد كانت ذات أثر فعال، وأسهمت في التخفيف من حدة ووقع أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني. وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى أن هذه الإجراءات قد أسهمت في التخفيف من حدة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي وفق السيناريو الأول من نحو 5.2% إلى نحو 2.1%، ومن نحو 8.5% إلى 5.9% وفق السيناريو الثاني.

* صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2020، وفي آخر تحديث لهذا التقرير والذي صدر في حزيران 2020 تم تعميق التراجع في الاقتصاد العالمي إلى 4.9% (إلى 8.0% للدول المتقدمة، وإلى 3.0% للدول النامية).

** تم تمديد حالة الطوارئ مرة أخرى في شهر نيسان، كما تم إعلان حالة الطوارئ من جديد في شهر أيار.

ومن الجدير بالذكر أن مستوى الناتج المتحقق خلال سنة معينة ليس بالضرورة أن يتطابق مع المستوى المحتمل الذي كان بالإمكان تحقيقه في ذات السنة لو توافرت ظروف التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمكن قياس مستوى انحراف الناتج المتحقق فعلياً (بأسعار السوق الحقيقية)[2] عن مستوى الناتج المحتمل من خلال ما يعرف بفجوة الإنتاج[3].

شكل 1 - 3: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2015-2019

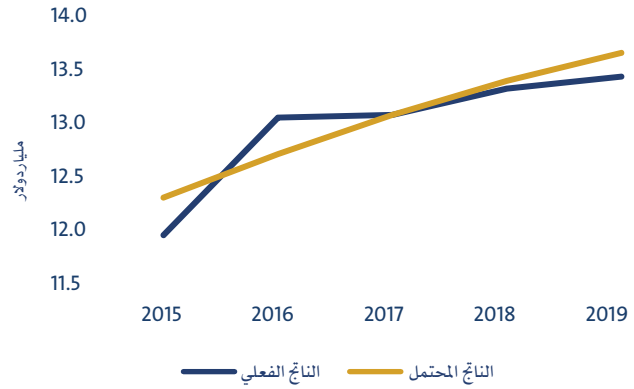

المصدر: تقديرات سلطة النقد.

ويظهر تحليل فجوة الإنتاج في ظل الظروف القائمة التي تعيشها فلسطين حالياً، أن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بأسعار التكلفة خلال العام 2019 قد نما بنسبة 2.0% عما كان عليه في العام 2018، ليبلغ 13.7 مليار دولار، في حين نما الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بأسعار التكلفة الحقيقية بنسبة 0.8%، ليبلغ 13.4 مليار دولار، ليبقى دون مستوى الناتج المحتمل، ومتسبباً في خلق فجوة إنتاج سالبة، كما هو الحال منذ عامين. وهذا يعني أن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال العامين 2018 و2019 كان أقل من الممكن نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرّة التي مرّ بها الاقتصاد خلال تلك الفترة، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وبشكل عام، عانت فجوة الإنتاج تذبذبات واسعة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى اليوم تبعاً لدراماتيكية الأحداث السياسية والاقتصادية المتعاقبة، لكن في المجمل، أسفر المجموع التراكمي لفجوات الإنتاج عبر السنوات الماضية عن فجوة إنتاج موجبة في المتوسط.

ومن جانب آخر، يمثل الدخل الفردي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) أحد القنوات التي ينعكس من خلالها الأثر الفعلي للأداء الاقتصادي، باعتبار أن تحسن مستويات نصيب الفرد من الدخل تسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. وخلال العام 2019، لم يكن حجم التحسن في الناتج المحلي كافياً لرفد نصيب الفرد منه، علاوة على الاستجابة للزيادة في عدد السكان. وعلى العكس من ذلك، فقد تقلصت حصة الفرد الفلسطيني السنوية من الناتج الإجمالي في كل من الضفة والقطاع، حيث بلغ الانخفاض في حصة المواطن في الضفة الغربية قرابة 1.1% وصولاً إلى حوالي 4,803 دولار، كما استمر انكماش نصيب المواطن في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي وبقرابة 2.8% هذا العام، ليبلغ 1,417 دولاراً فقط، الأمر الذي تسبب في تعميق الفجوة في مستوى نصيب الفرد من الناتج لصالح الضفة الغربية، وهي آخذة بالتزايد منذ سنوات، ويتضح ذلك إذا ما علمنا أن نصيب الفرد في قطاع غزة كان يساوي نحو 90% من نصيب مثيله في الضفة في العام 2005 (ما قبل الحصار الإسرائيلي المتواصل على القطاع)، لكنه أخذ بالتناقص بشكل دراماتيكي في الأعوام التي أعقبت ذلك وصولاً إلى أقل من 30% في العام 2019.

شكل 1 - 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2015-2019

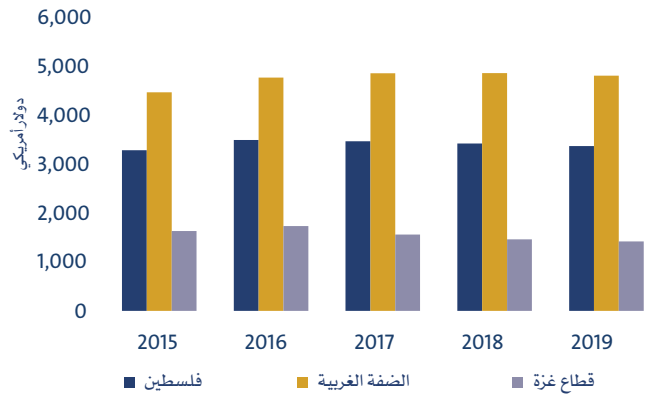

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2 يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة.

3 استخدمت منهجية دالة الإنتاج في تقدير الناتج المحتمل.

صندوق 2: مؤشر التنمية البشرية: مقياس أكثر تعبيراً عن عدالة الفرص في المجتمع

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نقاشات مطوّلة بين أوساط الاقتصاديين حول العلاقة بين النمو والتنمية. ففي الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية هي النتيجة الحتمية لنمو الاقتصاد، تزايدت الأصوات المطالبة بالتخلي عن استخدام مؤشرات الحسابات القومية في التعبير عن مستوى التنمية، كون التطوّر فيها لا يضمن تحسن رفاهية كامل المجتمع وتقدّمه بالمعنى الواسع، الأمر الذي يتكفل مفهوم التنمية بالتعبير عنه. وقد أسفر هذا الجدل في سبيعينات وثمانينيات القرن الفائت إلى تحويل الأنظار والتركيز على مواضيع مثل التوظيف، وإعادة توزيع الدخل، وغيرها، وهو ما شكّل الإرهاصات الأولى لنهج ما بات يعرف بـ"التنمية البشرية".

وتهتم التنمية البشرية بإثراء حياة الأفراد وتحسينها، وليس مجرد توسيع ثراء الاقتصاد الذي يعيش فيه هؤلاء الأفراد، أو مجرد الافتراض أن النمو الاقتصادي سيؤدي تلقائياً إلى تحسين معيشتهم. في حين أن النمو الاقتصادي هو وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية، ولكنه ليس الغاية. وبالتالي فالغاية والوسيلة كلاهما يتمحوران حول توسيع خيارات الإنسان، وخلق الفرص والخيارات العادلة لجميع الناس.

وعلى هذه الأسس، قامت دائرة التنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير منهج ومؤشر التنمية البشرية بقيادة الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، وأصدرت في العام 1990 تقريرها الأول الخاص بذلك تحت عنوان «مفهوم وقياس التنمية البشرية». وجاء في التقرير أن «الناس هم الثروة الحقيقية للأمة»، وأن «الهدف الأساسي للتنمية هو خلق بيئة مواتية للناس للاستمتاع بحياة طويلة وصحية وخلاقة». وأشار التقرير أنه بالرغم من أن هذه الأهداف تبدو حقيقة بسيطة، لكنه غالباً ما يتم نسيانها في ضوء الاهتمام الفوري بتراكم السلع والثروة المالية. ويعرّف التقرير التنمية البشرية على أنها «تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية، فهي للبشر إذ تحسّن حياتهم، وهي من البشر إذ يشاركون بفاعلية في كل ما يكوّن حياتهم».

مؤشر التنمية البشرية

يرتكز مؤشر التنمية البشرية في قياسه للرفاه الاقتصادي لدولة ما خلال سنة معينة على ثلاثة محاور أساسية:

- الصحة، ويعبَّر عنها من خلال احتساب العمر المتوقع عند الولادة.
- المعرفة والتعليم، وهو مجموع مرجّح لمعدلين، يقيس الأول عدد سنوات الدراسة المتوقع، بينما يقيس الثاني متوسط عدد سنوات الدراسة الفعلية.
- الدخل ومستوى المعيشة، ويعبر عنه من خلال القوة الشرائية لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المحصلة، فإن مؤشر التنمية البشرية هو الوسط الهندسي للمؤشرات الفرعية الثلاث المذكورة أعلاه، وتتراوح قيمته بين 0 إلى 1 نقطة، وكلما ازداد الرقم، ازدادت درجة التنمية البشرية في الدولة خلال عام معين. كما يتم تصنيف الدول بناءً على قيمة المؤشر إلى أربع فئات رئيسية: تنمية بشرية مرتفعة جداً (0.80 نقطة فأعلى)، وتنمية بشرية مرتفعة (من 0.70 إلى 0.79 نقطة)، وتنمية بشرية متوسطة (من 0.55 إلى 0.69 نقطة)، وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.55 نقطة).

المؤشر بين القصور والاستجابة

واجه المؤشر منذ بداية إعداده وحتى اليوم مجموعة من الانتقادات لقصوره في عديد الجوانب كونه لا يأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي أو المساهمة في الحضارة البشرية، كما أنه يستثني بعض الأوجه المهمة للرفاه الاقتصادي ومنها أخطار الحروب، ومستوى التلوث، أو أن المؤشرات الفرعية المستخدمة لا تعكس بشكل سليم المحور الذي تمثله. واستجابة لهذه الانتقادات، تم العمل في السنوات اللاحقة لنشر التقرير الأول على تلافي بعض مواطن الضعف وتحسين منهجية المؤشر لتكون أشمل وأكثر تعبيراً. فعلى سبيل المثال، استخدمت سابقاً كلٌ من نسبة الأمية، ومعدلات الانخراط في التعليم كمؤشرات للتعبير عن محور المعرفة والتعليم، إلى أن تم استبدالها في العام 2010 بشكلها الحالي المذكور آنفاً. كما لجأت الجهة المختصة إلى إنتاج مؤشرات أخرى مساعدة، كمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (للدول النامية)، ومؤشر عدم المساواة الجندرية، وغيرها.

ويُذكر أن مؤشر التنمية البشرية وقف عاجزاً أمام اختلاف مستوى الرفاه والتقدم داخل الدولة نفسها، وهو ما دفع القائمين على إعداد التقرير للعام 2016 إلى استحداث «مؤشر التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة»، والذي يأخذ بالحسبان وجود حالة عدم العدالة داخل المجتمع. وبمعنى آخر، تكون قيمة المؤشر الأساس للتنمية البشرية لدولة ما خلال عام معين هي القيمة القصوى التي يمكن أن يبلغها المؤشر المعدّل بعامل عدم المساواة في هذه الدولة. إن تساوي المؤشرين (إن حصل) يشير إلى تلاشي الفروقات بين أفراد المجتمع وتحقق العدالة الكاملة والمساواة في الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، والتساوي في الدخل، وهو ما لا يختلف أحد عليه في كونه صعب التحقق.

تقرير التنمية البشرية 2019

أصدرت دائرة التنمية البشرية نهاية العام 2019 تقريرها الثلاثين تحت عنوان «ما بعد الدخل، ما بعد المتوسطات، ما بعد الحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين». وركّز التقرير على قضية عدم المساواة باعتبارها السبب الأساس للتظاهرات والاحتجاجات، وأحياناً الثورات، التي تجتاح بازدياد أماكن مختلفة من العالم. وفي ضوء عالم متغيّر تتطور فيه متطلبات الحياة بدرجة متسارعة، فإن ما كان يعتبر سابقاً أمراً «يُستحسن الحصول عليه» مثل الحصول على تعليم عالي، أو الاشتراك بالإنترنت وغيره، بات من المتطلبات الأساسية للنجاح، وعدم الحصول عليها يُفقد الشخص درجات مهمة في ارتقائه سُلّم المستقبل. وبحسب التقرير، فإن هذه التغيرات المطّردة أنتجت أوجهاً جديدة لعدم المساواة والإنصاف في مجال التعليم، وفي التكنولوجيا، وأيضاً فيما يتعلّق بتبعات أزمة المناخ. فعلى سبيل المثال، أسفرت الإجراءات الهادفة لمكافحة التغير المناخي (كإجراء فرض ضريبة على الكربون المنبعث من استخدام الطاقة) عن خلق مزيد من التفاوت بين الفقراء والأغنياء (ينفق الفقراء نسبة أكبر من دخلهم على السلع والخدمات ذات الاعتماد الكثيف على الطاقة مقارنة بالأغنياء). ويرى التقرير أن الخطر المحتمل من تفاقم عدم المساواة المتحصل من كل من التكنولوجيا والتغير المناخي قد يُنتج، إن لم تتم معالجته، تفاوتات عظيمة جديدة في المجتمع لم نشهد مثلها منذ الثورة الصناعية. ويفيد التقرير بأن معضلة عدم المساواة ليست بعصيّة على الحل، بل أن ثمة ما يمكن إنجازه إذا ما تم التفكير بما يتجاوز الدخل، وبما يتجاوز التعامل مع متوسطات الأرقام التي تخفي حقيقة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، وبما يتجاوز التخطيط للوقت الراهن وحسب.

نتائج المؤشر

يقدّم التقرير الذي يشتمل على أكثر من 350 صفحة تحليلات مستفيضة حول تطوّر مؤشر التنمية البشرية منذ أول إصدار له وحتى اليوم، وحول أوجه وأسباب التفاقم في عدم المساواة، إلى جانب طرحه حلولاً مقترحة. ومن قراءتنا الخاصة لمؤشرات التنمية البشرية، خلصنا إلى ما يلي:

- خلال ثلاثين عاماً من نشر المؤشر، أخذت مستويات التنمية البشرية بالتحسّن عبر مختلف الدول ولكن بسرعات متفاوتة جداً وفقاً للمستوى الابتدائي الذي انطلقت منه، وللظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية المؤثرة. ولا تزال النرويج تحافظ منذ سنوات على صدارتها للمؤشر، وبقيمة بلغت نحو 0.95 نقطة حسب تقرير العام 2019.
- تؤكد نتائج المؤشر أن حجم الاقتصاد أو قوته أو تسارعه ليست سبباً أكيداً لرفد مستوى التنمية البشرية. ويكفي للتدليل على ذلك أن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر وأقوى اقتصاد في العالم حالياً) تقع في المرتبة 15 من حيث مستوى التنمية البشرية، يسبقها في ذلك دول أقل بكثير من حيث حجم الاقتصاد أو معدلات النمو مثل آيسلندا، وفنلندا، والدنمارك، بينما تقع الصين (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) في المرتبة 85، ولا تأتي حتى ضمن فئة «تنمية بشرية مرتفعة جداً»، بل في الفئة التي تليها «تنمية بشرية مرتفعة».
- أما على مستوى الدول العربية، فبالرغم من وجود فروقات على مستوى مؤشرات الصحة والتعليم، إلا أن الاختلاف الشديد في مستوى المعيشة أنتج تفاوتاً واسعاً للمؤشر عبر الدول. وتجدر الإشارة هنا إلى تسجيل غالبية الدول العربية النفطية قيماً مرتفعة، ويأتي تصنيفها ضمن الفئة الأعلى، تتصدرها الإمارات العربية، وتليها السعودية، وقطر، فيما تقع الدول التي ترزح تحت ضغط الاضطرابات والتوترات السياسية في الفئة الرابعة والأقل، كما هو الحال في سوريا، والسودان، واليمن.

- بالنظر إلى المؤشر واضعين نصب أعيننا موضوع نقص المساواة (يمثله مؤشر التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة)، فإن الصورة لا تبدو مشرقة أبداً، حيث يفقد المؤشر عبر مختلف الدول جزءاً غير يسير من قيمته، وبتفاوتات ملموسة جداً. وكلما توسّعت الفجوة بين المؤشر الأساس والمؤشر المعدّل، تقلّصت حالة العدالة والمساواة في التنمية البشرية. وفي ضوء ذلك، تسجّل اليابان أقل فارق بين المؤشرين، أي أعلى مستوى من عدالة الفرص والخيارات لجميع الناس، تليها دول مثل التشيك، وسلوفانيا، وفنلندا. وعلى العكس من ذلك، يتضح نقص المساواة وسوء التوزيع في الكثير من دول القارة الإفريقية، مثل دولة جزر القمر التي يرتفع فارق المؤشرين فيها ليتجاوز نسبة الـ45%، تليها جمهورية إفريقيا الوسطى، وهايتي، وتشاد.
- وتصعب المقارنة السابقة ضمن الدول العربية في ضوء عدم توفر المؤشر المعدّل للدول التي تحوز على مستويات تنمية بشرية مرتفعة جداً من قُبيل الإمارات، والسعودية، وقطر، والكويت، أو حتى الدول التي تسجّل مستويات أدنى، مثل المغرب، وسوريا، وجيبوتي. لكن بحسب المتوفر، تتحقق مستويات عدالة أعلى في عُمان، والأردن، بينما تنخفض في جزر القمر كما أسلفنا، وأيضاً في مصر، والسودان.
- يُظهر التقرير أن الفروقات بين المؤشر الأساس والمُعدّل تنحسر كلما كان المؤشر الأساس مرتفعاً، والعكس صحيح في حال انخفاض قيمته. ويمكن الاستنباط من ذلك إلى أنه كلما ازداد مستوى التنمية البشرية في مجتمع ما، كلما ازدادت احتمالية أن يطال عدداً أكبر من السكان، وأن تتساوى فيه الفرص والخيارات المتوفّرة، وأن تتوفر بعدالة لجميع الناس.

فلسطين في التنمية البشرية

ربما ليس من الواقعي بمكان تناول وضع فلسطين في أي من المؤشرات السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية وغيرها دون الإشارة إليها كحالة خاصة. وينطبق هذا الوضع أيضاً عند الحديث في مسألة التنمية البشرية، فالحالة الخاصة أفرزت نقصاً في سلسلة المؤشر، إذ لم يتم البدء بإعداده في فلسطين إلا منذ العام 2010.

ورغم قصر السلسلة، يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات حول أداء فلسطين في هذه القضية. فمن جهة، يمكن ملاحظة التطور التدريجي في قيمة مؤشر التنمية البشرية عبر السنوات التسع الماضية، ولكن بشكل بطيء جداً قياساً إلى دول أخرى، مما أفقد فلسطين ترتيبها أكثر من مرة، ومن 114 في العام 2010، وصولاً إلى المرتبة 119 حسب آخر تقرير، مسجّلة نحو 0.69 نقطة، الأمر الذي يجعل تصنيف فلسطين ضمن الفئة الثانية "تنمية بشرية مرتفعة". وتحقق فلسطين مستوىً أعلى من مثيلتها في دول عربية كالعراق، والمغرب، وسوريا، واليمن، بيد أنها أدنى من الدول العربية الأخرى المصنّفة ضمن مستويات التنمية البشرية المرتفعة جداً مثل دول الخليج، ولبنان، والأردن، ومصر. وبشكل عام، فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية في فلسطين أدنى من متوسطه في الدول العربية لذات العام والبالغ 0.703 نقطة. لكن من جانب آخر، تمتاز فلسطين عن غالبية دول المقارنة السابقة بمستوى أعلى من عدالة الفرص والخيارات المتاحة، حيث سجّلت أقل فارق بين المؤشر الأساس والمؤشر المعدل، يسبقها في ذلك ضمن الدول العربية عُمان فقط.

الأنشطة الاقتصادية

يغلب على الاقتصاد الفلسطيني طابع الإنتاج الخدمي، حيث تستحوذ الأنشطة الخدماتية على النصيب الأكبر من إجمالي القيمة المضافة المتولدة من مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتضم الأنشطة الخدماتية (أنشطة الإنتاج الخدمي) كل من التجارة، والنقل والتخزين، والخدمات المالية والتأمين، والاتصالات، والخدمات. وفي المقابل، تضم أنشطة الإنتاج السلعي كلاً من الزراعة، والصناعة، والإنشاءات. ويُضاف إلى البندين السابقين صافي الضرائب غير المباشرة المتحصلة من الأنشطة الاقتصادية، لتشكل في النهاية إجمالي القيمة المضافة التي حققها الاقتصاد.

وخلال العام 2019، طرأ تغيير طفيف على التوزيع بين البنود الثلاث الرئيسية سابقة الذكر (إنتاج خدمي، وإنتاج سلعي، وضرائب)، حيث تراجعت مساهمة الإنتاج السلعي بقرابة 0.4 نقطة مئوية لصالح ازياد حصة كل من الإنتاج الخدمي، والضرائب غير المباشرة. وفي المحصلة، ساهم الإنتاج السلعي بقرابة 25.7% من القيمة المضافة التي ولدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019، مقابل مساهمة بنحو 59.5% و14.8% لكل من الإنتاج الخدمي، والضرائب، على الترتيب. وبالنظر إلى الأنشطة الاقتصادية كلٌ على حدة، يتبين تراجع مساهمات الإنشاءات، والنقل والتخزين بواقع 0.2 نقطة مئوية لكل منها، إلى جانب انخفاض مشاركة الزراعة، والصناعة بنسبة 0.1 نقطة مئوية لكل منهما. وتأتي هذه الانخفاضات لصالح نشاط الخدمات الذي تعززت مساهمته بواقع 0.6 نقطة مئوية. في حين حافظت أنشطة المالية والتأمين، وتجارة الجملة والمفرق، على ذات النسبة كما في العام السابق.

وبشكل عام، تشكل الصناعة النشاط الأبرز ضمن الأنشطة السلعية، بمشاركتها في توليد القيمة المضافة بنحو 13.0% (كما يبدو جلياً من الشكل 1-5)، تلتها الزراعة والإنشاءات بنسب 6.9% و5.7%، على الترتيب. وضمن أنشطة الإنتاج الخدماتي، تتصدر الخدمات بمساهمة بواقع 29.4% من إجمالي القيمة المضافة، تليها التجارة بواقع 21.4%. وفي ذات الوقت، تُسهم كل من المالية والتأمين، والاتصالات، والنقل والتخزين بنسب 4.0%، و3.1%، و1.6%، على الترتيب.

وتنعكس زيادة أو نقصان القيمة المضافة المتولدة من نشاط ما في مدى إسهامه في معدل النمو[4]، إذ ينتج عن زيادة القيمة المضافة لنشاط معين مساهمة إيجابية في معدل النمو تبعاً لحجم تلك الزيادة، والعكس صحيح فيما يخص الانخفاض. وخلال العام 2019، تفوّقت الأنشطة الخدمية بمسؤوليتها عن أكثر من 90% من النمو المتحقق خلال العام، مضافاً إليها إسهام الضرائب غير المباشرة

شكل 1 - 5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2018 و2019

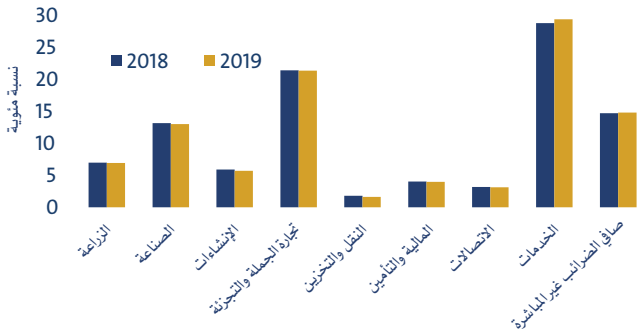

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2019

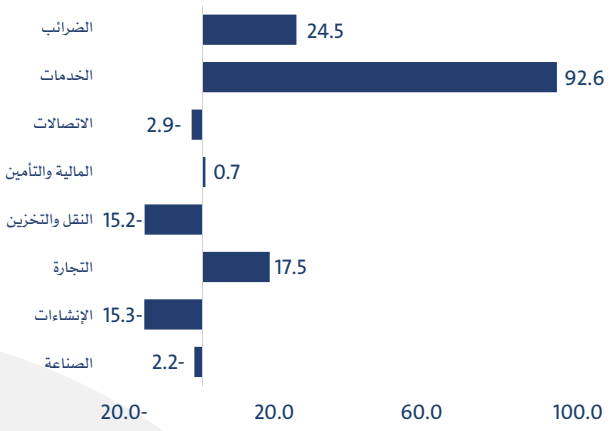

* لم تظهر مساهمة الزراعة في الشكل بسبب صغر حجمها (نحو 0.3%).
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4 مساهمة النشاط في معدل النمو= نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

بقرابة الربع، قابلها مساهمة سالبة لمجموع الأنشطة السلعية وبقرابة 17.5%، مما يعني أن هذه الأنشطة قد شهدت تراجعاً خلال العام (الشكل 1-6).

وتأتي المساهمة الملفتة لأنشطة الإنتاج الخدمي بفضل التطور الواضح في قطاع الخدمات بعد تراجعه في العام الماضي، ليسجّل هذا العام مساهمة بلغت 92.6%. لكن باقي الأنشطة الخدماتية لم تسر على نفس المنوال، فتراوحت ما بين انخفاض مساهمتها مثل التجارة إلى 17.5%، والمالية والتأمين إلى 0.7%، أو مساهمات سالبة مثل النقل والتخزين بنحو 15.2%، والمعلومات والاتصالات بقرابة 2.9%. ومن جانبها، أدت مساهمة غالبية الأنشطة السلعية إلى تثبيط النمو الاقتصادي خلال العام، حيث أثّر أداء قطاع الإنشاءات سلباً على الأداء الاقتصادي وأدى إلى إضعاف معدل النمو بقرابة 15.3%، إلى جانب مساهمة سلبية من نشاط الصناعة بحوالي 2.2%، فيما كانت مساهمة الزراعة إيجابية لكنها محدودة جداً (0.3%) وتشكل تباطؤاً واضحاً عن العام السابق.

الطلب الكلي

شهدت غالبية مكوّنات الطلب الكلي الحقيقي تطوّرات سلبية خلال العام 2019، جاء في مقدمتها تراجع الاستهلاك العام بأكثر من 6% في ضوء الأزمة التي افتعلتها إسرائيل في الربع الأول من العام بفرضها خصومات على أموال المقاصة، ورفض الحكومة الفلسطينية استلام هذه الأموال خلال الأشهر التالية، إلى أن تمت تسوية المعضلة بشكل جزئي في تشرين أول من نفس العام. والمتتبع لمستوى الإنفاق الحكومي خلال أرباع العام، يلاحظ تراجع مستوياتها في الأرباع الثلاث الأولى، إلى أن بدأت في الربع الأخير من العام في العودة إلى مستوياتها ما قبل الأزمة.

واختبر العام استمرار تزايد العجز التجاري ليشكل أكثر من 36% من الناتج المحلي الإجمالي إثر تباطؤ نمو الصادرات، مقابل استمرار صعود الواردات، إذ لم يفلح النمو في الصادرات بنحو 1.7% في ردم الفجوة مع الواردات التي نمت بدورها بنحو 1.4%، ليصبح حجمها أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الصادرات. وكان التحسّن الوحيد من نصيب الاستهلاك الخاص الذي عوّض الإنكماش الذي أصاب باقي بنود الطلب، فتسارع نموه إلى 4.2% قياساً إلى 1.1% في العام السابق على خلفية التحسن الواضح في استهلاك كلٍ من الأسر المعيشية (4.1%)، واستهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم هذه الأسر (6.1%).

شكل 1 - 7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2015-2019

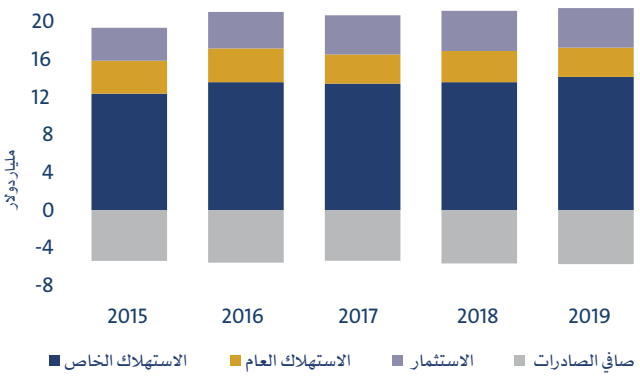

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالنظر إلى هذه التطورات على صعيد الضفة الغربية، يتبين التحسن البسيط في أداء قطاع التجارة الخارجية الناجم عن تسارع الصادرات قليلاً (نموّها بـ2.2% مقابل 2.1% في العام السابق)، مترافقاً مع تباطؤ في معدل نمو الواردات (1.1% مقابل 3.7% في العام الماضي)، مما أسفر عن تضييق الفجوة بينهما قليلاً. ومن جانبه، انكمش إنفاق الحكومة بنسبة وصلت إلى 5.8%، إذ تواصلت تحديات تمويل الموازنة في ضوء تقلّص دعم الموازنة. وتزامن ذلك مع تطورات سلبية في جانب الاستثمار الذي لم ينجح في الحفاظ على زخمه المتحقق في العام الماضي، فعاد إلى الانكماش بنحو 2.2% جرّاء تقلّص نشاط الانشاءات، خاصة وأن الاستثمار في المباني يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار في الضفة الغربية. وعلى العكس من ذلك، نجح الاستهلاك الخاص في مسارعة النمو (إلى 4.0% مقابل 0.3% في العام الفائت)، مسجّلاً أعلى مستوى له على الإطلاق.

وعلى الجانب الآخر، شهدت غالبية مكوّنات الطلب في قطاع غزة تطورات سلبية كما هو الحال منذ نحو ثلاثة أعوام، إلا أن هذا العام سجّل انخفاضاً في حدة التراجع كانت نتيجته توقف الانكماش الاقتصادي. فمن جهة، تمكّن الاستهلاك الخاص في غزّة من الحفاظ على معدلات نمو ثابتة ومستمرة بنحو 5.1%، ومن جهة أخرى، عوّض الاستثمار بعض الخسائر التي تكبّدها في الأعوام السابقة، فنما بنحو

5.7%، لكن مستوياته في المجمل لا تزال متدنية جداً. غير أن هذه التطورات لم يرافقها تحسّن في مستوى الانفاق الحكومي، الذي استمر بالانكماش وبنحو 7.2%. في ذات الوقت، عاودت الصادرات إلى الانتكاس بعد تحسّن متوسط خلال الأعوام الأربع السابقة، فانكمشت بقرابة 5.6%، رافقها تباطؤ التسّرب الناجم عن الواردات (نمت بـ2.6% مقابل 9.6% في العام السابق)، لكن ذلك بقي غير كافٍ لكبح جماح العجز التجاري المستمر بالتوسع لأعلى مستوياته على الإطلاق.

وبالنظر إلى حصة مختلف مكوّنات الطلب المحلي من الناتج المحلي الإجمالي، يتبين أن غالبيتها قد سجلت تغيرات بين العامين 2018 و2019 في كل من الضفة والقطاع، وبشكل أكثر ديناميكية في غزة منها في الضفة، لكنها في المجمل لم تكن تغيّرات جوهرية. ولا يزال الاستهلاك الكلي في قطاع غزة يشّكل النسبة الأكبر، ويتجاوز قيمة مجمل الناتج، كما ارتفعت نسبته خلال العام بواقع 2.4 نقاط مئوية لتبلغ نحو 121% (93% استهلاك خاص، و28% استهلاك عام)، نتيجة الارتفاع الملموس في نسبة الاستهلاك الخاص بشكل أساسي. أما في الضفة الغربية، فإن حصة الاستهلاك النهائي من إجمالي الناتج كانت دون مثيلتها في قطاع غزة، لكنها ارتفعت قليلاً بمقدار نقطة مئوية لتبلغ 107% هذا العام (89% استهلاك خاص، و18% استهلاك عام). وعلى العكس من ذلك فيما يخص الاستثمار الذي ارتفعت حصته قليلاً في قطاع غزة من 15% إلى قرابة 16%، في الوقت الذي انخفضت فيه في الضفة الغربية إلى نحو 29% مقارنة مع 30% في العام السابق.

وكما هو معروف، يعاني الاستثمار في فلسطين من الضعف في ظل بيئة أمنية وسياسية غير مستقرّة، لا سيما بعد العام 2000. وتسبب الحصار والإغلاق والقيود الإسرائيلية المفروضة وبشكل متراكم عبر السنوات في إضعاف القطاع العام من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد نتيجة انعدام الحافزية في أوساط المستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى. وبشكل عام، تنخفض مساهمة الاستثمار العام (الحكومي) في مجمل الاستثمار في فلسطين، ولا تتجاوز في أغلب الأحوال ثلث مجمل الاستثمار. وخلال العام 2019، وفي ظل استمرار التراجع في قيمة المشاريع التطويرية الحكومية التي يتم تمويلها من الخارج، تراجع الاستثمار الكلي، وتراجعت نسبة الاستثمار بشقيه العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي، من 19.1% إلى 18.6% للاستثمار الخاص، ومن 8.2% إلى 8.0% للاستثمار العام.

أما فيما يخصّ حصّة التجارة الخارجية، فيلاحظ أن ارتفاع حصة صادرات الضفة من ناتجها المحلي، متزامنه مع ثبات حصة الواردات نتيجة توافق وتيرة نموها مع نمو الناتج المحلي للضفة، مما أسفر بالمجمل عن انخفاض طفيف في نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي بواقع 0.2 نقطة مئوية إلى 36.2%. وعلى العكس من ذلك في قطاع غزة الذي يمتاز بضعف حصة التجارة الخارجية في ضوء الحصار والإغلاق، حيث انخفضت

شكل 1 - 8: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2019-2015

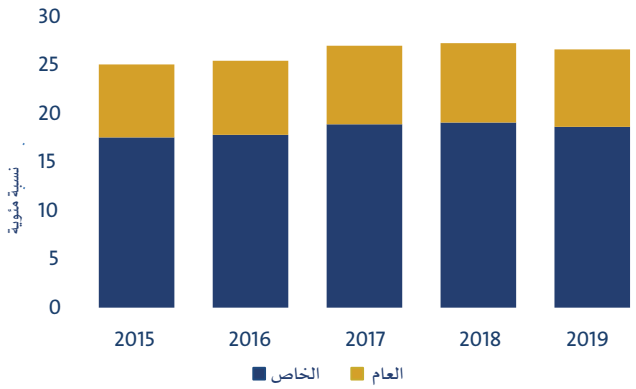

المصدر: تقديرات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1 - 9: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2018 و2019

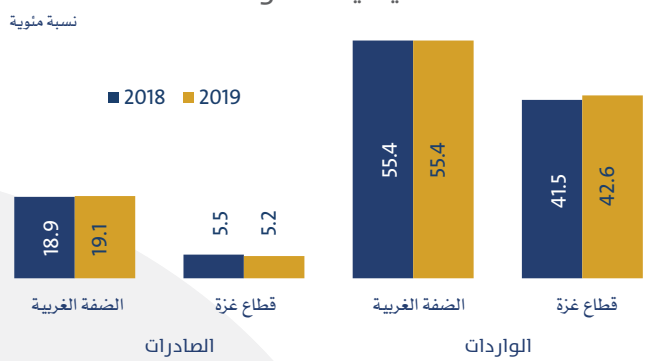

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

حصة الصادرات مقابل ارتفاع حصة الواردات إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات، دافعاً بنسبة العجز التجاري من مجمل الناتج في قطاع غزة إلى الارتفاع من 36.0% إلى 37.4% بين العامين.

وبشكل عام، يتبين من هذا التحليل تدنّي حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات (تشمل نحو ثلث الواردات)، وبشكل أكثر حدة في قطاع غزة (تشكل نحو 12% من الواردات). ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جرّاء المعيقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، وتدمير البنية التحتية، إلى جانب العوامل الداخلية المتعلّقة بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ووفورات الحجم، وغيرها من المعيقات.

صندوق 3: تنقيح بيانات الحسابات القومية وسوق العمل الفلسطيني

تخضع السلاسل البيانية الصادرة عن الأجهزة الإحصائية في مختلف الدول لتعديلاتٍ ومراجعاتٍ دائمة تعكس تغيرات في وفرة البيانات الأولية، وتنوع مصادرها، ونطاق تغطيتها، أو تعديلات وتنقيح للمنهجيات والمعايير المتبعة بما يعكس التطورات الاقتصادية والقطاعية التي تُرصد على مر السنوات. وتهدف هذه التعديلات في العادة إلى تحسين جودة المنتج الإحصائي وزيادة قدرته على عكس الواقع. كما يسعى مصدرو البيانات والجهات الدولية الناظمة لمعايير ومنهجيات جمع ونشر البيانات إلى التحديث الدائم بما يعكس مختلف المستجدات الطارئة على العينة السكانية أو القطاعات المنشودة من حيث التركيب والسلوكيات والظواهر الجديدة بما يمكّن مستخدم البيانات من رصد وتحليل التغيرات المذكورة، ويسهّل لصناع القرار رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية بكفاءة أكبر وقدرة أعلى على تحديد احتياجات الفئات والقطاعات المستهدفة.

وفي هذا السياق، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال العام 2019 بإجراء عدة تعديلاتٍ ملموسة على السلاسل الإحصائية الصادرة في بابين أساسيين، هما: الحسابات القومية الربعية والسنوية، وبيانات سوق العمل الفلسطيني. وتعكس التعديلات تلك تغيراتٍ جوهرية على صعيد مصادر ونطاق تغطية البيانات في جانب الحسابات القومية، والمعايير والمفاهيم الإحصائية المعتمدة في جانب بيانات العمالة. وفيما يلي توضيحٌ لأهم التعديلات وأثرها على السلاسل الإحصائية ذات العلاقة.

الحسابات القومية

شهدت سلاسل الحسابات القومية السنوية والربعية للفترة 2004-2016 تعديلاً على تقديراتها المنشورة سابقاً، وتتركز التغيرات في ثلاثة أنشطة اقتصادية رئيسية: الزراعة، والإدارة العامة والدفاع، والتجارة. وينسب الجهاز المركزي للإحصاء[1] هذا التعديل إلى عدة محفزّات، يقع في صدراتها إتمام التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، ومسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2017، وهو ما سهّل تنقيح المسوح الاقتصادية الصادرة خلال الأعوام 2013-2016 بما يتواءم مع نتائج التعداد لإنتاج بيانات أدق حول القطاع الخاص وغير الربحي على صعيد العديد من المؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار، والإنتاجية، والتوظيف، والأجور، والاستهلاك الوسيط. كما مكّن ذلك الجهاز من إعداد جداول العرض والاستخدام للعام 2017، والتي تستخدم لفحص الترابطات بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق التوازن بين جانبي العرض والاستخدام في الاقتصاد بما يسهم في تحديد مواطن الخلل والضعف في البيانات وتعزيز جودتها.

ويشير كذلك جهاز الإحصاء في تبريره للتعديل المذكور إلى تطويره لمنهجيات تنقيح المسوح الاقتصادية باتجاه الاعتماد بشكلٍ أكبر على السجلات الإدارية الخاصة بالشركات المسجّلة وقوائمها المالية فيما يتعلق بجمع بيانات القطاع الخاص. ويضاف إلى ذلك تعديل جذري على البيانات المتأتية من قطاع الزراعة نظراً لتحديث وزارة الزراعة لبيانات الفترة 2013-2017 بحسب تقديرات المديريات المختلفة، علاوةً على توفر بياناتٍ تفصيلية جديدة تخص التوزيع الجغرافي للإنفاق الحكومي وتقسيمه بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أسفرت هذه التطورات عن تغييرات كبيرة في قيمة مؤشرات الحسابات القومية الاسمية والحقيقية. إذ شكّل الفارق في قيمة الناتج المحلي الحقيقي لفلسطين قبل وبعد التعديل ارتفاعاً بنحو 11% في المعدل خلال الفترة 2004-2016. وتركز هذا الفارق في الضفة الغربية حيث بلغت نسبة الزيادة نحو 15% في المعدل، بينما اتجهت السلسلة الجديدة نحو تخفيض تقديرات الناتج الحقيقي لقطاع غزة بنحو 1.3% في المعدل[2].

ويمكن أن يعزى هذا التغيّر إلى ارتفاع نطاق تغطية البيانات في ظل التحسينات المنهجية والبيانية المذكورة آنفاً، وبالتالي قدره الإحصائيين على رصد جزء أكبر من النشاط الاقتصادي غير المرصود سابقاً جرّاء المعيقات السياسية والقانونية والتقنية. وتبرز هذه الظاهرة بشكلٍ واضح فيما يتعلق بنشاط الزراعة الذي سجّل قفزةً ملموسة على صعيد مستوى القيمة المضافة، بالإضافة إلى مساهمتها في مجمل الناتج المحلي، والتي ارتفعت إلى 8.9% في المعدل على مدار الفترة الزمنية ذات العلاقة، مقارنةً مع 5.3% في المعدل بحسب التقديرات السابقة.

وفي ضوء ما سبق، شهدت معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين تغييرات كبيرة في بعض السنوات، غير أن نزعة النمو العامة حافظت على اتجاهاتٍ متسقة خلال الفترة المذكورة، كما بقي معدل النمو الإجمالي لكامل الفترة قريباً مما رُصِد في التقديرات السابقة عند حوالي 5.5%.

بيانات سوق العمل

شهدت بيانات سوق العمل الفلسطيني تعديلاتٍ جذرية على تصنيف فئات المشاركين في القوى العاملة وتعريف البطالة لتتضمن مفاهيم جديدة تهدف إلى تغيير طريقة فهم وتحليل مستجدات سوق العمل. وقد اتبع الجهاز المركزي للإحصاء في هذا الشأن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (ICLS-19th) المنعقد في العام 2013 [3]، والتي سعت إلى تقديم تعريفات ومعايير إحصائية أكثر تحديداً، بهدف تعزيز اتساق البيانات الصادرة عالمياً وزيادة إمكانية المقارنة بينها، بالإضافة إلى تعديل وتوسيع بعض التعريفات المتعلقة بمفهوم النشاط الاقتصادي، والعمل، وتوفر العمالة، والبحث عن العمل، والتي أسفرت عن تغييراتٍ في الفئات المشمولة في تعريف القوى العاملة، وفي شق البطالة بالتحديد، بالإضافة إلى رسم مفاهيم العمالة المحتملة والاستخدام الناقص للعمالة التي تسهم في تقييم مستوى التشغيل الفعلي لقوى العمل[4].

وقد طالت التعديلات المقترحة العديد من المفاهيم والتعريفات، لعل أهمها تعريف البطالة، الذي يتجه المنظور الإحصائي الجديد نحو تضييقه بهدف الحصول على مؤشر يعكس بشكلٍ أفضل الوضع الراهن والتغيرات قصيرة الأجل في سوق العمل. وعليه، تفضّل المعايير المقترحة قصر تعريف البطالة بمفهومها الضيق، أو ما سُمّي بمعدل البطالة المنقح (LU1)[5]، على أن يشمل: الأفراد غير العاملين ممن هم في سن العمل والمتاحين له والباحثين عنه خلال الأسابيع الأربعة السابقة، ويُستثنى من ذلك من لم يبحث عن عمل خلال هذه الفترة حتى وإن انطبقت عليه كافة الشروط، وذلك لخروجه من صفوف الباحثين الفاعلين خلال فترة الإسناد، كما يُستثنى من التعريف من هم بانتظار بدء عمل جديد (وظيفة أو مشروع خاص)، أو إجابة من موظّف محتمل، أو تصريح عمل. وبذلك، فإن التعريف الجديد يستثني الباحثين المحبطين، وهم من يحققون الشروط السابقة وبحثوا عن عمل خلال الأشهر الست الأخيرة، ولكن لم يفعلوا ذلك خلال الشهر الأخير. كما يذكر أنه الأقرب لتعريف البطالة التقليدي المتعارف عليه نظراً لتركيزه على تحقق شروط التوفر للعمل والبحث عنه.

وبالتوازي مع ذلك، تقدم المعايير تعريفاً مركباً جديداً (LU2) يجمع بين معدل البطالة المنقح والعمالة الناقصة المتصلة بالوقت، بحيث تشمل الأخيرة العاملين ممن لا يشغلون كافة ساعات العمل المتاحة ويبحثون إما عن زيادة ساعات العمل في وظائفهم الحالية أو وظائف جديدة تغطي النقص الموجود. وبذلك، فإن هذا المؤشر يعبّر عن نسبة من يعانون من نقص العمل (بشكل كلّي أو جزئي في المدى القصير - فترة الإسناد).

ويضاف إلى ذلك تعريف آخر مركّب يجمع ما بين معدل البطالة المنقح والقوى العاملة المحتملة (LU3). وتشكل القوى العاملة المحتملة تعريفاً أكثر توسعاً ومرونة للعاطلين عن العمل، بحيث تشمل فئات لا تحقق بعضاً من شروط التصنيف تحت بند البطالة، لكنها ستقبل العمل في حال توفر. وتقسم هذه الفئة إلى ثلاثة أقسام:

- الباحثين عن العمل غير المتاحين: تشمل من ينافسون على الوظائف خلال فترة الإسناد ولكن غير متاحين لبدء العمل خلالها، وهي فئة تكثر في أسواق العمل التي تتطلب فترات انتظار طويلة لدخول سوق العمل أو تبديل الوظائف.
- المتاحون للعمل والراغبين به ولكن لا يبحثون عنه: تشمل الباحثين المحبطين، أو من يواجهون عوائق أمام العمل بسبب ظروف عائلية أو شخصية وما إلى ذلك.
- الراغبون بالعمل غير المتاحين وغير الباحثين عن عمل: تشمل من هم غير متاحين لانشغالهم بتدبير أمور معيشتهم ولا يملكون الولوج الكافي لسوق العمل للانضمام لصفوف الباحثين، ولكنهم سيرغبون في العمل إذا ما توفر، كمن يقطنون في مناطق ريفية نائية ولا يستطيعون الوصول إلى بؤر تركز فرص العمل، أو النساء اللواتي ينشغلن بأعباء الأسرة ويواجهون عوائق اجتماعية أمام المشاركة في سوق العمل.

وبذلك، فإن هذا التعريف يوّسع ضمنياً من القاعدة التي تُنسب لها هذه الفئة، لتشمل القوى العاملة بمفهومها الضيق بالإضافة إلى القوى العاملة المحتملة. ويمثل هذا المفهوم غير العاملين ممن هم في سن العمل، ويرغبون به، بغض النظر عن توفرهم أو بحثهم الفعلي عنه.

وفي الختام، تقدّم توصيات المؤتمر مفهوماً جديداً رابعاً يعد الأشمل بينهم ويُعرف بنقص استخدام العمالة (Labour Underutilization – LU4)، ويشمل العمالة الناقصة المتصلة بالوقت، ومعدل البطالة المنقح، والقوى العاملة المحتملة. ويعبّر هذا المؤشر عن الفجوة بين ما هو مرغوب من عمل من قبل الفئات المختلفة وبين ما يوفّره السوق من وظائف.

وفي ضوء تبنّي هذه التوصيات، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء بنشر بيانات العمل ضمن التعريفات الجديدة منذ الربع الأول 2019. وتهدف هذه التطورات عموماً إلى تسهيل فهم توجهات فئات قوى العمل المختلفة، وهو ما يتوقع أن يساعد صانعي القرار على رسم سياسات اقتصادية أكثر موائمة وقدرة على الوصول بشكلٍ أفضل للفئات المستهدفة.

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). «ورقة مفهوم حول تنقيح سلسلة بيانات الحسابات القومية 2004-2016».

2 قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). «مسح القوى العاملة دورة (كانون الثاني – آذار 2019)».

4 International Labour Office (2013). "Report II: Statistics of Work, employment and labour underutilization". The 19th International Conference on Labour Statisticians. Geneva, Switzerland.

5 International Labour Office (2013). "Resolution I: Resolution concerning statistics of work, employment and labour underutilization". The 19th International Conference of Labour Statisticians. Geneva, Switzerland.

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في فلسطين

تصدر مجموعة البنك الدولي سنوياً تقريرها حول سهولة ممارسة الأعمال في 190 دولة حول العالم، معتمدة في ذلك على مجموعة من المؤشرات الكمية المتعلقة ببيئة الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات. وبحسب تقريرها الأخير الصادر نهاية تشرين أول 2019، شهدت فلسطين تقدّماً بسيطاً في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال، لترتفع قيمة المؤشر بواقع 0.3 نقطة إلى 60.0 نقطة على خلفية تقدّم ثلاثة عوامل من إجمالي العوامل العشر المشكّلة للمؤشر. فقد تحسّن أداء فلسطين بشكل واضح فيما يتعلق بسهولة التعامل مع رخص البناء من حيث الوقت والتكلفة والإجراءات حتى إتمام البناء، كما تطور أداؤها فيما يتعلق بسهولة بدء المشروع، إلى جانب التقدم المحدود بما يخص سهولة الحصول على خط كهرباء ثابت للمشاريع التجارية، والذي يقيس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المرافقة لذلك.

وفي المقابل، كانت هناك بعض التراجعات الطفيفة طالت العوامل التي تقيس أداء تسجيل الملكية وبشكل خاص الأراضي، وهو مؤشر يراقب الخطوات والزمن والتكلفة التي تلزم لتسجيل الملكية بافتراض حالة شراء أرض ومبنى مسجّلين بشكل نظامي، وخاليين من أي نزاع حول الملكية، إضافة إلى تحديده جودة نظام إدارة الأراضي من حيث تغطيته الجغرافية، وشفافية المعلومات لديه، وقدرته على تسوية منازعات الأراضي وغيرها. أما التراجع الطفيف الآخر فكان من نصيب مؤشر سهولة جباية الضرائب والإرجاعات الضريبية. في حين حافظت المؤشرات الخمس المتبقية على ذات المستوى منذ التقرير السابق.

وبشكل عام، تحتل فلسطين ترتيباً متقدماً جداً فيما يخص سهولة الحصول على الإئتمان، والذي يختبر متانة نظام الاستعلام الإئتماني المتّبع، إلى جانب مدى فاعلية القوانين والتشريعات السارية في تسهيل النفاذ إلى التمويل. وتواظب فلسطين على ريادتها في هذا المؤشر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبما يشمل القطاعين العام والخاص ودول الجوار والعديد من الدول الأوروبية، ولم يسبقها في ذلك هذا العام سوى الأردن التي سجّلت قفزة واسعة في هذا المؤشر بالقياس إلى العام الماضي. وتسجّل فلسطين هذا الترتيب المتقدّم في ظل مناخ ائتماني متطور وفقاً للمعايير الدولية من ناحية النظم والتشريع وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر. ولا يبدو غريباً إحراز فلسطين موقع متقّدم في موضوع الحصول على الائتمان، لكن الملفت للنظر حصولها في موضوع سهولة التجارة عبر الحدود على أعلى علامة ضمن المؤشرات العشر، في ضوء واقع صعوبة حركة الاستيراد والتصدير تحت السيطرة الإسرائيلية. ويعزى ذلك إلى المنهجية المتّبعة في إعداد هذا المؤشر، والتي تنظر حصراً في عملية التجارة (استيراد وتصدير) مع الشريك التجاري الأبرز (إسرائيل)، مما يعني أن الزمن والتكلفة المرافقة لذلك منخفضة جداً بالمقارنة مع غالبية الاقتصادات حول العالم.

ويجدر بالذكر أن فلسطين احتلت الترتيب 117 في هذا التقرير وسط دول العالم الـ190 المسجّلة في هذا المؤشر، متراجعة بدرجة واحدة عن ترتيبها السابق في المرتبة 116. ولا يعود ذلك إلى تراجع الأداء بقدر ما هو ناجم عن التغيرات الكبيرة التي شهدتها بعض الدول الأخرى في مؤشراتها وبالتالي في ترتيبها، ومثال ذلك، تسارع وتيرة التقدم الذي أحرزته بعض الدول، مثل الفلبين وباكستان، اللتان سبقتا فلسطين في ترتيبهما هذا العام، مقابل تراجع ترتيب دول أخرى بعد فلسطين مثل البرازيل. أما إسرائيل، الشريك التجاري الأبرز والأقرب جغرافياً، فتحتل الترتيب الـ35 بجوار الاقتصادات المتقدّمة في العالم. ومن جانب آخر، تحجز فلسطين لنفسها موقعاً متوسّطاً ضمن الدول العربية، حيث حازت على المرتبة 12 ضمن الدول العربية الاثنتين وعشرين، يسبقها في ذلك بالترتيب كل من الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسعودية، وعُمان، والأردن، وقطر، وتونس، والكويت، وجيبوتي، ومصر.

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

اختبرت أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية تذبذبات مستمرة خلال العام، لا سيما فيما يتعلّق بأسعار النفط تبعاً لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار تارة، وانخفاضها في أحيان أخرى. وازدادت الأسعار خلال بعض فترات العام نتيجةً لنقص العرض بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، أو نتيجة تقليل حجم الإنتاج المقرّ من قبل منظمة أوبك، كما ارتفعت بشكل طارئ ووجيز بعد التخوفات من توقف الإنتاج في السعودية إثر قصف بعض المنشآت النفطية. لكن من ناحية أخرى، كان ارتفاع الإنتاج الأمريكي، وضعف الطلب العالمي بشكل عام من العوامل المهمة التي أسفرت على تراجع متوسط أسعار برميل النفط الخام بالمقارنة مع متوسطه في العام السابق بنسبة تجاوزت الـ10% بحسب بيانات البنك الدولي. كذلك الحال بالنسبة لأسعار المعادن وأسعار الغذاء، التي شهدت هي الأخرى انخفاضات خلال العام.

ووجدت هذه التراجعات طريقها جزئياً إلى معدلات التضخم الرئيسية أو ما يعرف بالتضخم الكلّي (headline inflation)، التي اختبرت مزيداً من التراخي في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، واليابان، ومنطقة اليورو، في الوقت الذي لا تزال فيه هذه المعدلات، وبالرغم من نموها البسيط، دون مستوياتها التاريخية في الدول الصاعدة والنامية مثل الصين والهند. وينطبق هذا التوصيف أيضاً على معدلات التضخم الأساسية (core inflation)، التي تستثني تغيّرات أسعار الغذاء والنفط. فبالرغم من عدم تأثرها بالتغير في أسعار السلع الأساسية، إلا أنها جاءت أقل من المستوى المستهدف في الدول المتقدمة، ودون مستوياتها التاريخية في

شكل 1 - 10: مستويات التضخم الرئيسية في دول مختارة، 2015-2019

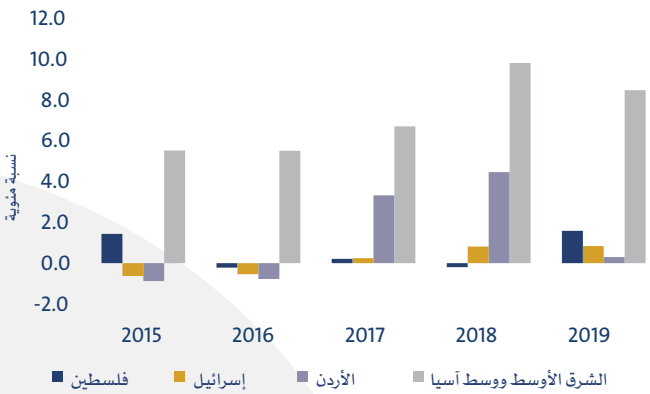

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصندوق النقد الدولي.

الاقتصادات الصاعدة والنامية. ويُذكر أن تضيّق فجوة الإنتاج خلال السنوات القليلة الماضية لم يكن كافياً لرفع مستويات التضخم العالمية، حيث قابله ضعفٌ في معدلات النمو الاقتصادي التي ثبطت من إمكانية ذلك. ويُستثنى من ذلك الدول التي سجّلت تراجعات كبيرة في عملاتها المحلية (مثل الأرجنتين)، أو تلك التي واجهت نقصاً حاداً في بعض السلع المهمة في سلة المستهلك (مثل فنزويلا). وبشكل عام، سجّلت مجموعة الدول المتقدمة تضخماً كلياً بقرابة 1.4%، منخفضاً عن مستوى 2.0% المتحقق في العام الماضي. في ذات الوقت بلغ التضخم الكلي في الدول الصاعدة والنامية نحو 5.0%، مرتفعاً بشكل بسيط عن العام السابق البالغ 4.8%.

ولم يختلف اتجاه التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن السائد عالمياً. فبالرغم من عدم توافر رقم حول معدل التضخم لهذه المنطقة تحديداً، إلا أن المتتبع لاقتصادات المنطقة كل على حدة، يتبين أن غالبيتها قد شهدت تراجعات عن المستويات القياسية التي بلغتها في الأعوام القليلة الماضية في ضوء الصراعات والاضطرابات السياسية في المنطقة. وسُجّلت التراجعات الأكبر في كبرى اقتصادات المنطقة، لا سيما السعودية، ومصر، والإمارات، والجزائر. وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فقد هبط التضخم في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا من 9.8% إلى 8.5% بين 2018 و2019. أما بالنسبة لدول الجوار (الأردن وإسرائيل)، فقد تراجع النمو في أسعار المستهلك في الأردن بشكل كبير عن المستويات المرتفعة التي وصلها العام الفائت نتيجة قيام الحكومة برفع الدعم أو زيادة الضرائب على مجموعة من السلع الأساسية. وفي المحصلة، اختبر الأردن تضخماً هامشياً بنحو 0.3% مقابل 4.5% في العام السابق. في حين حافظت إسرائيل على معدل تضخم ثابت نسبياً عند قرابة 0.8% للعام الثاني على التوالي.

أما في فلسطين، فيُعتبر التضخم من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية والعالمية. مع تفاوت في قيم التضخم واتجاهاتها في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل الداخلية مثل تلك المتعلقة بظروف وتكاليف الإنتاج ومستوى النشاط الاقتصادي، أو العوامل الخارجية مثل أوضاع وتكاليف الإستيراد وغيرها. كما تختلف محددات الأسعار أيضاً في ما تسمّى بمنطقة (J1) من القدس[5]، والتي عادة ما تمتاز بمعدلات أسعار مرتفعة.

شكل 1 - 11: مستويات التضخم في فلسطين، 2015-2019

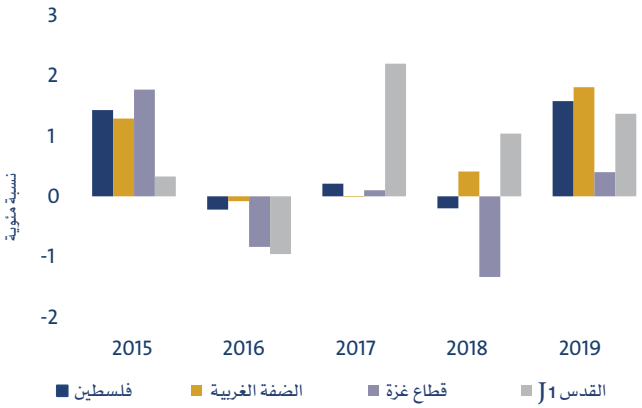

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وخلال العام 2019، ظهر التباين بين الضفة والقطاع في تحركات بعض المجموعات السعرية، لكنها اتجهت بالمجمل نحو الصعود والتسارع عن المعدلات الهامشية المسجّلة العام السابق. فارتفع التضخم في الضفة الغربية بشكل ملموس من 0.4% إلى قرابة 1.8%، إلى جانب خروجه من دائرة الانكماش في قطاع غزة والبالغ 1.3% في العام الماضي، لتسجّل الأسعار هذا العام نمواً طفيفاً بواقع 0.4%. من جانبها، حافظت الأسعار في في منطقة J1 من القدس على النمو بشكل متوسط نسبياً، فنمت بواقع 1.4% مقابل 1.0%. وفي النتيجة، أسفرت هذه التطوّرات عن تسجيل التضخم على المستوى الكلي في فلسطين خلال 2019 مستوى مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع الأعوام الثلاث السابقة، حيث اختبرت فلسطين تضخماً بنسبة 1.6% هذا العام بالقياس إلى انكماش بسيط بنحو 0.2% في العام الماضي.

أما على مستوى المجموعات السعرية الاثني عشر، فقد تباينت حركتها خلال العام بين صعود وهبوط، بيد أن الارتفاعات كانت أكثر تأثيراً مقابل الانخفاضات التي كانت في غالبيتها محدودة. وفي المجمل، استمرت أسعار السلع والخدمات الثقافية والترفيهية بالنمو بقرابة 12.3% هذا العام، تلاها ازدياد أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنحو 4.2%. كما ارتفعت أسعار الغذاء التي تحوز على النسبة الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني، بنحو 3.3%. وكذلك اختبرت أسعار خدمات المطاعم والإقامة، وأسعار التبغ والكحوليات، وأسعار خدمات التعليم، ارتفاعاً بنسب 2.3%، و1.4%، و1.3%، على الترتيب. وفي الجهة المقابلة، غلب الانخفاض على أسعار

5 ذلك الجزء من القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، ويشمل القدس الشرقية، وامتدادها في الشمال من العيسوية وحتى كفر عقب.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بواقع 3.1%، تلاها تراجع أسعار الملابس بنحو 2.6%، والأثاث بقرابة 1.1%، ومن ثم أسعار الخدمات الطبية بحوالي 1.0%. أما الانخفاضات الحاصلة على أسعار كل من النقل، والمسكن ومستلزماته من ماء وكهرباء ووقود، فكانت محدودة في ضوء الهبوط في أسعار المحروقات، لتنخفض الأولى بنسبة 0.6%، والثانية بشكل هامشي بنحو 0.1% فقط.

وتتفاوت مساهمة المجموعات السعرية في قيمة التضخم تبعاً لوزنها النسبي في سلّة المستهلك ومقدار التغير الحاصل على أسعارها. فخلال العام 2019 جاء التأثير الأكبر لنمو الأسعار على المستوى الكلي من ارتفاع أسعار الغذاء، وبمساهمة بلغت 0.94 نقطة مئوية في معدل التضخم، تلاها مساهمة أسعار الخدمات الثقافية والترفيهية بنحو 0.21 نقطة مئوية. وقوبل ذلك بمساهمات سالبة وبشكل رئيسي من أسعار الاتصالات، وأسعار المنسوجات والملابس وبنحو 0.16 نقطة مئوية للأولى، و0.13 نقطة مئوية للثانية. فيما كانت مساهمة مجموعات السلع والخدمات الأخرى طفيفة، سواء موجبة أو سالبة.

شكل 1 - 12: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2018 و 2019

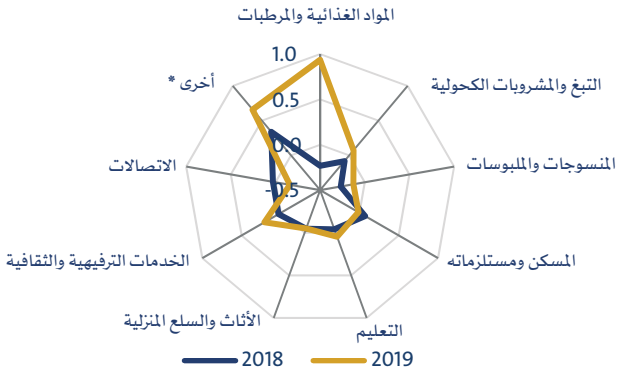

* تشمل الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

القوى العاملة

بلغ عدد السكان الفلسطينيين منتصف العام 2019 حوالي 5 مليون نسمة (منهم 3 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 2 مليون في قطاع غزة) بحسب الإسقاطات السكانية المبنية على نتائج التعداد العام للسكان 2017. وتميزت وتيرة نمو السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالثبات عند قرابة 2.2%، و3.0% على الترتيب. ومع ذلك فتعتبر نسبة الزيادة السكانية في فلسطين مرتفعة بالقياس إلى النسب العالمية، وحتى الإقليمية. فبحسب آخر البيانات المتوفّرة الصادرة عن البنك الدولي[6]، فإن نسبة الزيادة السكانية في كل من الدول العربية وإسرائيل بلغت في المتوسط نحو 1.9% لكل منهما في العام 2018، في حين بلغ المتوسط العالمي خلال نفس العام نحو 1.1%.

شكل 1 - 13: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2019

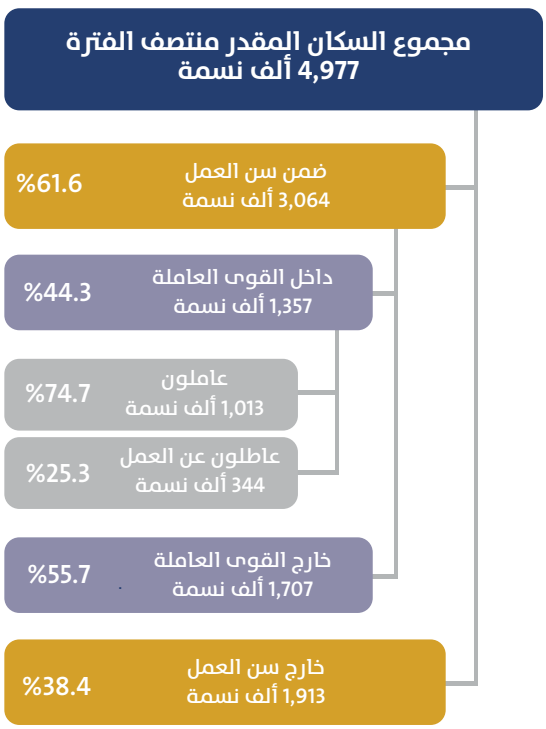

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وغالباً ما تمتاز الدول التي تشهد معدلات نمو سكانية مرتفعة (لأسباب طبيعية)، بكونها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة. إذ يشكّل السكان خارج سن العمل في فلسطين (أقل من 15 عاماً) نحو 38.4% من إجمالي السكان. وهذه النسبة بدورها أيضاً أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 26% في العام 2018، ونحو 33% في العالم العربي. وإقليمياً، بلغت النسبة في ذات العام 34%، و28%، في الأردن وإسرائيل، على الترتيب.

6 قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويترتب على ارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي تدني نسبة المشاركة، والتي بلغت في فلسطين نحو 44.3% في العام 2019، مما يعني أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يزال لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، ويعود ذلك بالأساس للتدني الشديد لمشاركة الإناث، والتي بلغت نحو 18.1% في العام 2019، والتي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً، كما وتعتبر مشاركة الذكور متوسّطة نسبياً، وبلغت نحو 69.9%. ويتم قياس نسبة مشاركة الإناث إلى نسبة مشاركة الذكور للدلالة على مدى الهّوة أو التقارب بينهما، والتي بلغت في فلسطين نحو 25.9%، أعلى من مثليتها في الأردن (22.6%)، لكنها أقل بكثير من إسرائيل (87.1%)، والمتوسط العالمي (66.6%) خلال نفس العام.

العمالة والبطالة

بالرغم من تدنّي أعداد المشاركين في سوق العمل (نسبة المشاركة)، فإن عدداً منهم قد لا يجد فرصة عمل ويكون مرشحاً للإنضمام إلى صفوف البطالة في ضوء قصور سوق العمل عن توليد العدد الكافي من الوظائف الجديدة. لكن العام 2019 شهد تسارعاً نسبياً في وتيرة توليد فرص العمل الجديدة باستحداث نحو 57 ألف وظيفة جديدة، ليزداد عدد العاملين إلى 1,103 ألف عامل، مقابل زيادة بحوالي 5 آلاف عاطل عن العمل، ليرتفع إلى 344 ألف عاطل عن العمل (63% منهم في قطاع غزة). وكانت هذه التطورات كفيلة بتخفيض نسبة البطالة في فلسطين قليلاً من 26.2% إلى 25.3% بين 2018 و2019. بيد أن قدرة سوق العمل على استيعاب العمالة الجديدة يختلف بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تتدنى قدرة القطاع في ظل الحصار، بينما يسهم سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات في استيعاب أعداد كبيرة من العاملين من الضفة الغربية.

ففي قطاع غزة، لم يجد جميع الداخلين الجدد إلى السوق فرص عمل، فانضم قسمٌ منهم إلى صفوف البطالة، رافعين نسبة البطالة بواقع نقطتين مئويتين إلى 45.1%. وعلى العكس من ذلك فيما يخص العمال من الضفة الغربية، حيث نجحت فرص العمل المستحدثة (مع تزايد عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات) من استيعاب كامل الداخلين الجدد، إلى جانب تشغيل عدد من المتعطّلين السابقين، مما أدى بالنتيجة إلى تخفيض البطالة إلى أدناها في عدة سنوات عند قرابة 14.6% قياساً إلى 17.3% في العام السابق.

وتعتبر نسبة البطالة في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات على مستوى العالم. ويتضح ذلك عند مقارنة النسبة المسجلة لنفس العام مع دول اقتصادية متقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية (3.7%)، واليابان (2.3%)، وحتى مع دول صاعدة أو نامية، كالصين (4.3%)، والهند (5.4%). وفي دول الجوار، بلغت نسبة البطالة نحو 3.9% في إسرائيل، و10.8% في مصر، وحوالي 14.7% في الأردن التي تعتبر من الدول التي تواجه تحدّيات لاستيعاب الأيدي العاملة خاصة في ظل استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين العرب على مدار السنوات الماضية.

وتجدر الملاحظة أن معدلات البطالة في فلسطين ترتفع بشكلٍ ملحوظ بين أوساط الإناث، والتي بلغت خلال العام 2019 نحو 41% جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتّعن بمستوى تحصيلي أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، إذ يتجاوز معدّل البطالة في أوساطهن 70%. وفي نفس السياق، ترتفع معدّلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، وبلغت في المتوسط نحو 39% في العام 2019.

أما على مستوى توزيع العاملين في السوق المحلي على القطاعات (العام والخاص)، ومن منطلق كون القطاع الخاص الفلسطيني الموظّف الأكبر للعمالة، فإن نحو ثلاثة أرباع العاملين في السوق المحلي البالغين نحو 879 ألف عامل يعملون لدى القطاع الخاص (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات). وأن 64% من العمّال في قطاع غزة يعملون لدى القطاع الخاص، في حين ترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى حوالي 81%، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة أكثر اعتماداً على التوظيف في القطاع العام من الضفة الغربية، وهو ما يُفسر تضخّم القطاع الحكومي في غزة ما بعد انقسام شطري الوطن.

أما من حيث توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فلم تطرأ تغيرات جوهرية على هذا التوزيع خلال العام 2019، حيث لا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام. فقد بقي قطاع الخدمات محافظاً على الصدارة في استيعاب العاملين بنسبة تجاوزت 40%. في حين تتوزع النسبة المتبقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يبدو جليّاً من الشكل 1-14.

شكل 1 - 14: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2019

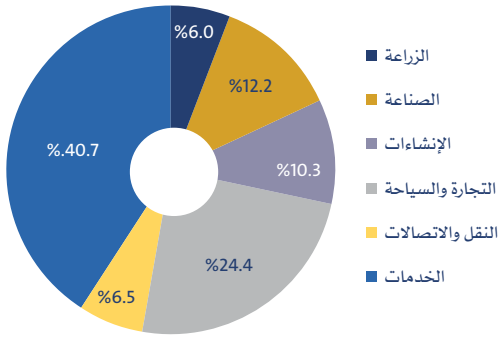

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين غالباً ما لا تتفق مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فهنالك القطاعات التي تشغّل أعداداً كبيرة من العمّال بالنظر إلى تدنّي نسبة مساهمتها في القيمة المضافة، وهو ما يعكس بدوره تدنّي إنتاجية العامل الواحد، ومثال ذلك الإنشاءات والخدمات. وعلى العكس من ذلك، فإن مساهمة القيمة المضافة المتولّدة عن قطاعي الصناعة والزراعة تفوق مساهمة هذين القطاعين في التشغيل، مما يعكس فعالية وكفاءة أعلى، ومستوى إنتاجية أعلى.

الإنتاجية

تشير إنتاجية العامل[7] إلى مساهمة العامل الواحد في القيمة المضافة المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتتأثر بالعديد من العوامل التي لها علاقة بمهارات العامل نفسه، أو مدى تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ونسبة العمالة إلى رأس المال، وغيرها. وفي ظل ضعف النمو المتحقق في العام الحالي 2019، تراجعت إنتاجية العامل في كل من الضفة والقطاع، وبشكل أكبر في الضفة الغربية، مما أدى إلى تضييق الفجوة قليلاً بين الإنتاجية المسجلة في المنطقتين. وبشكل عام، فإن إنتاجية العامل في قطاع غزة أقل من 60% من إنتاجية العامل في الضفة الغربية، نتيجة مجموعة من العوامل، من أهمها تضخم القطاع الحكومي في قطاع غزة كما ذُكر سابقاً، والذي جاء في أعقاب الانقسام. وفي المحصلة، تراجع إجمالي إنتاجية العامل في فلسطين بنحو 5.0%، لتبلغ حوالي قرابة 15.3 ألف دولار (بأسعار العام 2015) لكل عامل في العام 2019.

شكل 1 - 15: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2015-2019

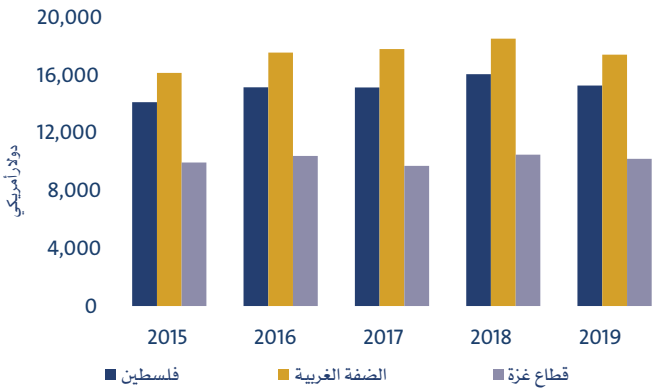

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما تتباين الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويدخل في ذلك عدّة عوامل من أهمها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة مقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال. وبدا ذلك واضحاً بحسب بيانات العام 2019، التي أظهرت تدنّي إنتاجية العمّال في قطاع الإنشاءات (أقل من 10 آلاف دولار

شكل 1-16: إنتاجية العامل بالدولار حسب النشاط الاقتصادي، 2019

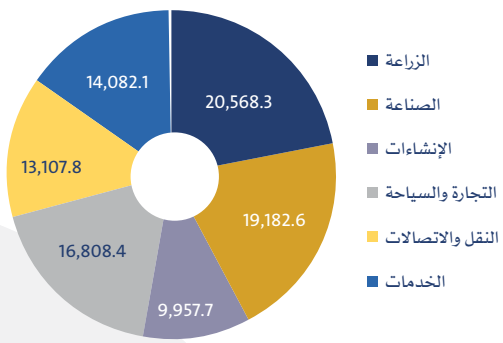

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7 الإنتاجية = الناتج المحلي بأسعار تكلفة الانتاج/ عدد العاملين في الاقتصاد المحلي.

لكل عامل)، وقطاع النقل والإتصالات (13 ألف دولار لكل عامل). وفي المقابل، ارتفعت انتاجية العامل في قطاع الصناعة لتسّجل نحو 19 ألف دولار لكل عامل، في حين كانت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة، ولأول مرة، هي الأعلى على الإطلاق (نحو 20 ألف دولار لكل عامل). يأتي ذلك في أعقاب تغير المنهجية التي يعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لاحتساب القيمة المضافة المتولدة من الزراعة، والتي أسفرت عن توسيع حجم القطاع الزراعي، والقيمة المضافة المتولدة عنه، وبالتالي حجم إنتاجيته في الاقتصاد الفلسطيني.

معدل الأجر اليومي

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2019 بقرابة 4.6% ليبلغ نحو 128.6 شيكل إسرائيلي على خلفية زيادة متوسط الأجر للعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية، وفي إسرائيل والمستوطنات، إذ نما الأول بقرابة 8.7%، والثاني بنحو 4.6%. وعلى العكس من ذلك، عاود متوسط أجر العامل في قطاع غزة التراجع وبحوالي 3%. وفي النتيجة، تعمقت الفجوات بين الأجور في مناطق العمل الثلاث (أنظر شكل 1-17)، إذ شكل متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات قرابة 2.1 ضعف الأجر في الضفة الغربية، وحوالي 4.1 ضعف مثيله في قطاع غزة.

شكل 1 - 17: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2015-2019

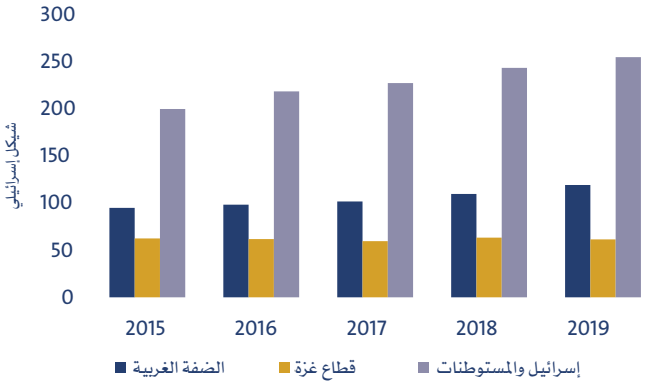

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتعتبر التباينات الواضحة في مستوى الأجور بحسب مكان العمل حصيلة اتجاهات نمو مختلفة عبر السنوات الماضية. فخلال السنوات العشر الماضية على سبيل المثال، نما متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل بنحو 5.7% سنوياً في المتوسط، في حين ازداد في الضفة الغربية بنحو 2.8%. أما في قطاع غزة، فبالكاد نما متوسط أجر العامل اليومي بمعدل 0.2% سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة.

ومن جانب آخر، لا يمكن تناول تطورات الأجور بمعزل عن تغيّرات أسعار المستهلك وذلك لتأثيرها المباشر على مستوى الأجر الحقيقي أو ما يعرف بالقوة الشرائية[8]. وجاءت تحركات الأسعار خلال العام 2019 لتثبط من القوة الشرائية للمواطنين، وتحديداً للعاملين في الضفة الغربية وفي إسرائيل والمستوطنات. إذ أن نمو الأسعار في الضفة الغربية بقرابة 1.8% أدى إلى تثبيط نمو الأجور الحقيقية إلى ما دون الأجور الأسمية (6.9% مقابل 8.7% لعمال الضفة، و2.8% مقابل 4.6% للعمال في إسرائيل والمستوطنات). ورغم أن أسعار المستهلك في قطاع غزة قد نمت بشكل هامشي، لكنها زادت من الأثر السلبي لتراجع أجور العمال فيها (-3.4% مقابل -3.0%).

كما تتأثر أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيكل، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيكل، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. ونظراً لكون تقلبات سعر الصرف مقابل الشيكل خلال العام 2019 كانت محدودة في المجمل، فقد أسفرت عن تراجع محدود في متوسط سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل وبنحو 0.8% في المتوسط، نتج عنه انخفاض محدود آخر في القدرة الشرائية للعمال الذين يتقاضون رواتبهم بهاتين العملتين.

8 كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من خلال كمية محدّدة من النقود.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2020

بدأ العام 2020 على وقع الجائحة الصحية العالمية الناتجة عن «فايروس كورونا»، والتي تصاعدت بشكل دراماتيكي لتلقي بظلالٍ ثقيلةٍ على الاقتصادات في مختلف الدول، في مشهد لم يختبره العالم منذ الركود العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وبطبيعة الحال، لم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن تبعات هذه الأزمة. وابتدأت التأثيرات الأولى مع قيام الحكومة بفرض حالة الطوارئ في الأسبوع الأول من شهر آذار، وأتبعتها بإغلاق شبه كامل لمختلف القطاعات والأنشطة في الأسبوع الثالث من ذات الشهر، ليستمر إعلان حالة الطوارئ -حتى تاريخ كتابة التقرير- نحو ثلاثة أشهر متواصلة. ونتيجة الإغلاق، عانت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية انكماشاً واسعاً في مؤشراتها، أسفرت بدورها عن تراجع الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ عطفاً على تراجع الإيرادات الضريبية، لا سيما إيرادات المقاصة، في ظل شلل شبه تام للنشاط الاقتصادي. كما أضافت هذه الجائحة من ناحية أخرى، مزيداً من الضبابية وعدم اليقين في المشهد الاقتصادي وتحديداً في الأمد القصير، وذلك في ظل سيادة فلسطينية غير مكتملة على الأرض، وعدم القدرة على التحكم بالمنافذ والمعابر وتحديداً مع إسرائيل، وعدم القدرة على فرض الإجراءات الحكومية على المساحة الأكبر من الضفة الغربية كونها تندرج تحت تصنيفات «ج».

ولتحليل تداعيات وانعكاسات هذه الأزمة على آفاق النمو الاقتصادي المحلي للعام 2020، تم وضع ثلاثة سيناريوهات مختلفة تهدف بالمجمل إلى قياس الأثر المترتب على الجائحة. وتم بناء السيناريو الأول (سيناريو الأساس) باعتباره السيناريو المرجعي للسيناريوهات الأخرى، ويعكس بالأساس الأوضاع الاقتصادية والسياسية عشية اليوم الأخير من العام 2019، في حين يرصد السيناريوهان البديلان الآخران الآثار الناجمة عن توقف أو تخفيض النشاط الاقتصادي آخذين بعين الاعتبار مدى استمرار هذه الأزمة، وشدة الإجراءات الحكومية المتبعة على النشاط الاقتصادي. وقد استند السيناريو الأساس على الافتراضات التالية:

- بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على ما كانت عليه نهاية العام 2019 دون تغيير ذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات المفروضة على حرية الحركة والتنقل والنفاذ.
- استمرار نفس سياسات المالية العامة كما هو الحال في الأعوام السابقة من ناحية التقشف وترشيد النفقات الجارية. مع افتراض ارتفاع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 3%، والنفقات الحكومية بمعدل 2% خلال 2020.
- تحسن طفيف في المنح والمساعدات الدولية المقدمة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، لتنمو بنسبة 2% عن العام السابق.
- ارتفاع التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص بنحو 2%.
- زيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات بقرابة 3%.
- نمو التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بحوالي 5%.
- ارتفاع مؤشر تكلفة الاستيراد بنسبة 1.6%.
- تحقيق نمو اقتصادي بنحو 3% لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لفلسطين.

وبالاعتماد على الافتراضات سابقة الذكر التي تشير إلى مواصلة الاقتصاد الفلسطيني مسيرته دون الوقوع في أزمة «فايروس كورونا»، كان من المتوقع أن يحقق تعافياً نسبياً خلال العام 2020، وأن ينمو بنسبة 2.3%، مقارنة مع 0.9% في 2019، مدفوعاً بزيادة الاستهلاك، بشقّيه الخاص بنسبة 2%، والعام بنسبة 8.7%، إلى جانب تسارع نمو الصادرات إلى 4.4%، ونمو طفيف في الاستثمار بنحو 0.2%، مع نمو في الواردات بحوالي 3.1%، وبالتالي زيادة العجز التجاري. كما يشير السيناريو الأساس إلى تراجع حدة الإنكماش في متوسط دخل الفرد إلى 1.1% مقارنة مع انخفاض بنحو 1.6% في العام 2019، إلى جانب تراجع معدل البطالة إلى 25.1%، وتباطؤ وتيرة نمو أسعار المستهلك إلى نحو 0.5% في العام 2020.

وتنبع أهمية اشتقاق سيناريو الأساس من كونه النقطة المرجعية التي يتم البناء عليها لملاحقة أثر جائحة فايروس كورونا، والخسائر والأضرار الواقعة على مجمل النشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يفترض السيناريو الثاني (سيناريو كورونا 1)، استمرار تداعيات الأزمة على الاقتصاد المحلي لمدة أربعة شهور(آذار- حزيران)، واستمرار الإجراءات الحكومية والعمل بحالة الطوارئ حتى نهاية الربع الثاني من العام، وبالتالي استمرار حالة الإغلاق الجزئي للأسواق، وتوقف نشاط القطاع السياحي بشكل كامل. كما يفترض هذا السيناريو (سيناريو كورونا 1) أيضاً حصول تراجع كبير في التجارة الخارجية نتيجة توقف النشاط الاقتصادي وإغلاق المعابر، وانخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، إلى جانب الافتراضات المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي والأمن، وتراجع مجمل الإيرادات الحكومية خلال هذه الفترة.

ومن المتوقع بناءً على هذه الافتراضات أن يتراجع أداء معظم الأنشطة الاقتصادية وبشكل خاص قطاعات الخدمات، والسياحة، والصناعات التحويلية. كما يُرجّح انخفاض الاستهلاك الخاص بنحو 6.1% مقابل ارتفاع الإنفاق الحكومي بقرابة 2.8% في ظل توسع الصرف لمواجهة تفشي المرض، وأن ينكمش الاستثمار بحوالي 11.3%، إلى جانب تراجع الصادرات بمعدل 15.1%، والواردات بواقع 10.5%، وبالتالي تراجع مستويات العجز التجاري بنحو 10.6%. وفي المحصلة، من المتوقع[9] أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 5.2% خلال العام 2020، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 4.2%، وأن ترتفع البطالة إلى 40%.

شكل 1 - 18: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2020

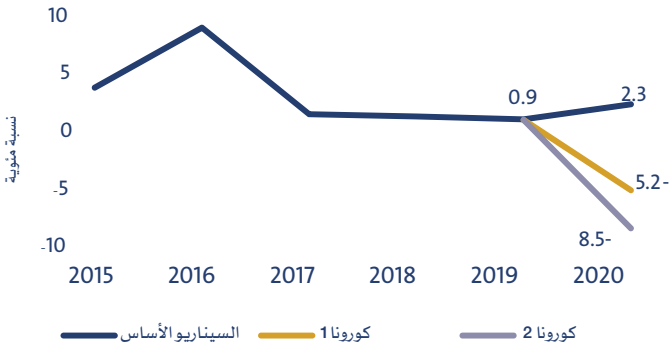

المصدر: تقديرات سلطة النقد.

أما السيناريو الثالث (سيناريو كورونا 2)، فيقدّم صورة أشد قتامة فيما يتعلق ببطء التعافي الاقتصادي من خلال فرض مزيد من القيود وامتداد الإجراءات والتدابير الحكومية لفترة أطول، وتحديداً حتى نهاية شهر آب من عام 2020، والتي من المتوقع أن تسفر عن تعميق وتيرة الإنكماش الاقتصادي، وصولاً إلى قرابة 8.5%، في ضوء استمرار تدهور القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وركود مكونات الطلب المحلي. إذ يتنبأ سيناريو كورونا 2 أن تتفاقم وتيرة انكماش الاستهلاك الخاص إلى 10%، والاستثمار إلى 21.2%، والصادرات إلى 25.4%. كما يفيد هذا السيناريو بارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية (55%) في ظل تراجع أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

9 من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية.

الفصل الثاني: مالية الحكومة

نظرة عامة

شهد العام 2019، وتحديداً منذ شهر آذار، إقرار اسرائيل لقانون يتم بموجبه الخصم من أموال المقاصة الفلسطينية ما يعادل قيمة المبالغ المالية التي تدفعها الحكومة الفلسطينية لأسر وعوائل الشهداء والأسرى. وقد قابلت الحكومة الفلسطينية هذا القرار بالرفض وعدم استلام أموال المقاصة منقوصة، مما أدى إلى أزمة مالية خانقة للحكومة، دفعت وزارة المالية والتخطيط إلى إقرار موازنة طوارئ يتم العمل بموجبها ما دامت الأزمة قائمة. وتقوم هذه الموازنة بشكل أساسي على مبدأ الإنفاق وفق المتاح. ورغم انتظام تحويل أموال المقاصة خلال الربع الأخير من العام، إلا أن الأزمة ظلت قائمة، حيث واصل الجانب الإسرائيلي احتجاز ما يربو على 0.6 مليار شيكل من إيرادات المقاصة خلال العام 2019.

وقد أدى هذا الإجراء إلى توقف إيرادات المقاصة لفترة خمسة شهور من العام 2019، بالتزامن مع تراجع إيرادات الجباية المحلية، إلى جانب انخفاض قيمة المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ. وعلى الجانب الآخر، تراجع الإنفاق العام الفعلي بشكل بسيط نتيجة لهبوط الإيرادات العامة والمنح. ونظراً لكون التراجع في الإيرادات العامة والمنح أكبر من التراجع في النفقات العامة الفعلية، فقد تسبب ذلك في ارتفاع ملحوظ في عجز الرصيد الكلي للحكومة سواء قبل المنح أو بعدها. كما أدت هذه التطورات إلى مزيد من التراكم في المتأخرات المستحقة، وإلى لجوء الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي.

الإيرادات العامة والمنح

شهد العام 2019، تدهوراً ملحوظاً في كافة مصادر إيرادات الخزينة العامة. فقد استمر الانخفاض في المنح والمساعدات الخارجية، كما تراجعت إيرادات المقاصة، بسبب حجز إسرائيل لمبلغ يتجاوز 0.6 مليار شيكل من إيرادات المقاصة الفلسطينية، وكذلك انخفضت إيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)، مما أدى بالمحصلة إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 8.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 14 مليار شيكل. في حين استقر حجم الإرجاعات الضريبية عند نفس مستوى العام 2018، البالغ حوالي 0.5 مليار شيكل. وفي المحصلة، انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 9.2% خلال العام 2019 ليبلغ حوالي 13.5 مليار شيكل.

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2019

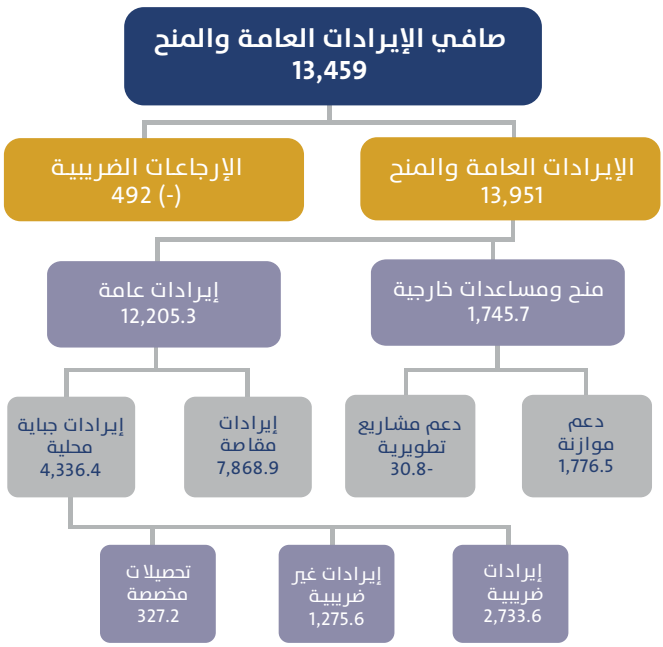

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الإيرادات العامة

بلغت الإيرادات العامة خلال العام 2019 حوالي 12.2 مليار شيكل، منخفضةً بنحو 10.0% مقارنة بالعام السابق. وتتوزع بين إيرادات المقاصة بنحو 64.5%، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 35.5% (منها 22.4% إيرادات الضريبية، و10.5% إيرادات غير ضريبية، و2.7% تحصيلات مخصصة). ومع تراجع الإيرادات العامة، انخفضت نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 18.2% مقارنة بنسبة 18.4% في العام السابق[10].

ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة إلى تراجع كافة مكونات هذا البند، حيث تراجعت إيرادات المقاصة بنحو 2.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 7.9 مليار شيكل، ولتشكل نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية التي تشكل نحو 42.5%، والإيرادات من المحروقات التي تشكل نحو 30.3%، وإيرادات ضريبة القيمة

10 يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبيها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

المضافة التي تشكل نحو 24.8%، فيما شكلت إيرادات ضريبة الدخل والشراء وإيرادات أخرى نحو 2.4% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2019[11]. وبالرغم من تراجع إيرادات المقاصة، إلا أنها لا تزال قادرة على تغطية كامل فاتورة الأجور والرواتب، إلى جانب المساهمة في تغطية بعض النفقات الأخرى. فقد بلغت نسبة إيرادات المقاصة إلى فاتورة الأجور والرواتب نحو 131.6% خلال العام 2019، مقارنة مع 136.1% خلال العام الماضي. وبذلك تكون إيرادات المقاصة قد غطت ما يعادل 60.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأمر الذي يجعل منها صمام أمان لوفاء الحكومة بالتزاماتها والمستحقات المترتبة عليها.

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2015-2019

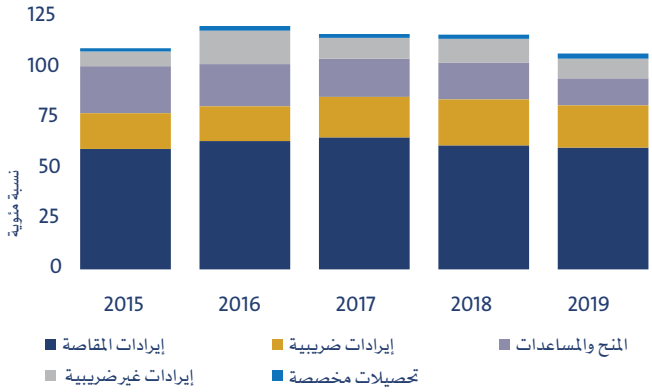

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

كما شهدت إيرادات الجباية المحلية انخفاضاً ملحوظاً خلال العام 2019، بنحو 10.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 4.3 مليار شيكل، نتيجة انخفاض كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية على حد سواء. علماً بأن إيرادات الجباية المحلية توزعت بين إيرادات ضريبية بنحو 63.0%، مقابل 29.5% للإيرادات غير الضريبية، ونحو 7.5% لإيرادات المتحصلات المخصصة. كما ساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 33.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

ويُشار في هذا السياق إلى أن الإيرادات الضريبية قد انخفضت بشكل ملحوظ وبنسبة 8.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2.7 مليار شيكل. وساهمت في تغطية نحو 21.0% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 22.8% في العام 2018. وتوزعت الإيرادات الضريبية بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 39.6%، وإيرادات ضريبة الدخل بنحو 27.3%، فيما بلغت حصة الإيرادات الجمركية نحو 24.3%، وساهمت مكوس السجائر بنحو 8.1%، أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فقد ساهمت بنحو 0.7% من الإيرادات الضريبية، حيث شهد العام 2019 انخفاض إيرادات القيمة المضافة بنحو 9.7% لتصل إلى حوالي 1.1 مليار شيكل، كما انخفضت إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 12.0%، لتبلغ 0.7 مليار شيكل، وكذلك تراجعت أيضاً الإيرادات الجمركية بنسبة 4.8%، لتبلغ حوالي 0.7 مليار شيكل، وإيرادات مكوس السجائر بنحو 5.8% لتبلغ 0.2 مليار شيكل، فيما ارتفعت إيرادات مكوس المشروبات وإيرادات ضريبة الأملاك إلى 18.6 مليون شيكل مقارنة بنحو 17.4 مليون شيكل عام 2018.

كما شهد العام 2019 انخفاض الإيرادات غير الضريبية بشكلٍ ملحوظ وبنسبة 17.4% مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل، ولتتراجع مساهمتها في تغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض إلى نحو 9.8%، مقارنة بنحو 11.8% خلال نفس الفترة. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض رسوم رخص مزاولة المهنة خلال العام 2019 بنسبة 63.7%، لتبلغ حوالي 0.1 مليار شيكل، وكذلك انخفاض الرسوم الأخرى[12]، بنسبة 12.4%، لتبلغ نحو 0.6 مليار شيكل، ورسوم المواصلات بنسبة 1.8%، لتبلغ 0.1 مليار شيكل، ورسوم سلطة الأراضي بنسبة 3.2%، لتبلغ 0.1 مليار شيكل، والعوائد الاستثمارية إلى ما يقارب 6.1 مليون شيكل خلال العام 2019، مقارنة بحوالي 15.8 مليون شيكل خلال العام 2018. فيما ارتفعت الإيرادات المتحصلة من رسوم التأمين الصحي والخدمات الصحية بنسبة 10.0% لتبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل.

أما المتحصلات المخصصة فقد ارتفعت خلال العام 2019 إلى حوالي 327.2 مليون شيكل مقارنة بحوالي 274.3 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 7.5% من إيرادات الجباية المحلية، ومسهمة في تغطية نحو 2.5% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

11 مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

12 تتكون هذه الرسوم بشكل رئيس من رسوم مجلس القضاء الأعلى، ورسوم البريد والاتصالات، ورسوم وزارة الاقتصاد، وضرائب التسجيل المدني وغيرها من الرسوم.

صندوق 4: العبء الضريبي (Tax Burden) في فلسطين

تعتبر القدرة على توفير مصادر للتمويل وتحصيل الإيرادات أمراً مهماً وركناً أساسياً في تحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع، وتحسين قدرة الحكومة على تمويل الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها من المشاريع التي تحتاج إلى تمويل حكومي. ويمكن قياس قدرة الحكومة على توفير هذا التمويل من خلال احتساب ما يعرف بمؤشر العبء الضريبي الذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة التي تعكس أداء وفعالية النظام الضريبي في الدولة. ويبين هذا المؤشر مجموع ما دفعه أو تكبده المجتمع من ضرائب خلال فترة معينة لتمويل النشاط العام في الدولة، ويتم قياسه من خلال احتساب إجمالي الضرائب التي دفعها المجتمع فعلياً نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي.

$$TB = TR/GDP$$

حيث:

TB: العبء الضريبي.

TR: إجمالي الإيرادات الضريبية مطروحاً منها الإرجاعات الضريبية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق أشار الاقتصادي برناردين أكيتوبي، أن العبء الضريبي (نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي) في البلدان النامية يبلغ نحو 10% مقارنة بحوالي 40% في البلدان المتقدمة (أنظر تقرير التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، مارس 2018). أما على المستوى المحلي، فقد أظهرت البيانات الصادرة عن البنك الدولي أن العبء الضريبي في فلسطين (نسبة الإيرادات الضريبية المحلية إلى الناتج المحلي[1]) قد بلغ بالمتوسط نحو 4.8% خلال الفترة 2005 – 2018. وتعتبر هذه النسبة متدنية جداً مقارنة ببعض دول الجوار والدول العربية، إذ بلغ متوسط هذه النسبة في الأردن على سبيل المثال نحو 17.4%، وفي لبنان نحو 15.1%، وفي إسرائيل نحو 23.6%، فيما بلغ متوسط هذه النسبة على مستوى العالم نحو 14.9% خلال نفس الفترة.

العبء الضريبي (دول مختارة) 2005 – 2018

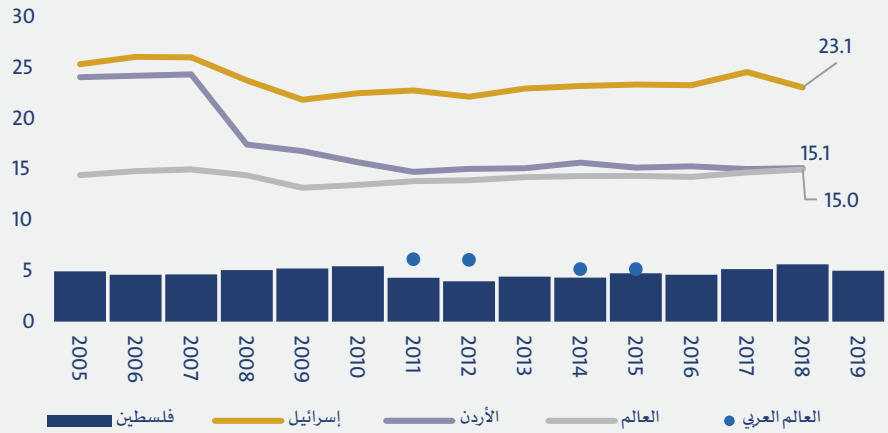

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، البيانات الخاصة بفلسطين للأعوام 2011 - 2019 مصدرها التقارير المالية لوزارة المالية.

https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?end=2018&locations=IL-TR-LB-JO-1W-PS&start=1972&view=chart

وبالرغم من تدني نسبة الإيرادات الضريبية المحلية (مستثنى منها إيرادات المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن العبء الضريبي على المواطن الفلسطيني يرتفع بشكل ملحوظ عند أخذ الإيرادات الضريبية المتحصلة من إيرادات المقاصة بعين الاعتبار. إذ تشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية إلى ارتفاع العبء الضريبي خلال العام 2019، من حوالي 5.0% (بدون المقاصة) ليصل نحو 18.2% (مع أخذ الإيرادات الضريبية المتحصلة من المقاصة بعين الاعتبار). وتمثل هذه النسبة نحو ضعف نظيرتها في الدول النامية (10%).

وبالنظر إلى تفصيل الإيرادات الضريبية (بدون المقاصة) فهي تقسم إلى قسمين: الأول، الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأملاك) والتي شكلت نحو 24.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية المحلية خلال العام 2019، فيما شكلت الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة، والجمارك ومكوس السجائر وغيرها) ما يقارب 75.2% خلال نفس الفترة. وفي هذا الإطار، عادة ما يعتبر ارتفاع حصة الضرائب غير المباشرة مقارنة بحصة الضرائب المباشرة، على أنه نوع من عدم العدالة في التوزيع، كون الضرائب غير المباشرة يدفعها كافة المواطنون على اختلاف مستوياتهم المعيشية، الغني منهم والفقير. وفي المقابل فإن النمط التصاعدي للضرائب المباشرة يستفيد منه الفقراء بشكل أكبر مقارنة بالأغنياء، خاصة وأن الهدف الأساسي من الضرائب يتمثل في إعادة توزيع الدخل ضمن فئات المجتمع.

العبء الضريبي في فلسطين 2011 – 2019

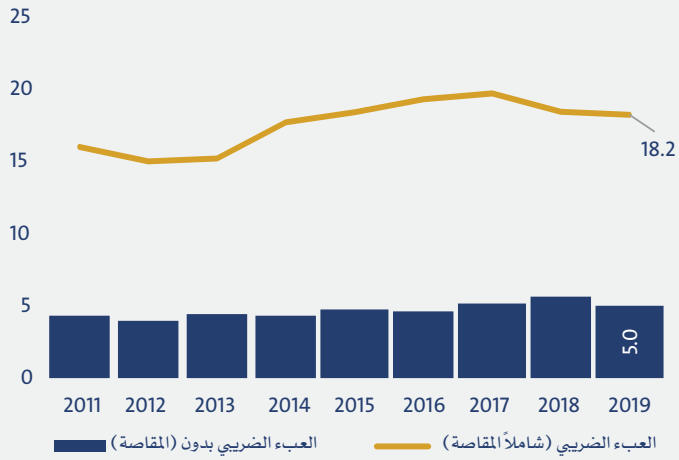

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتظهر البيانات ارتفاع العبء الضريبي على المواطن الفلسطيني بشكل عام، مقارنة بالبلدان النامية، خاصة إذا ما قورنت بمستوى الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة. كما أن حصة الإيرادات الضريبية غير المباشرة ترتفع بشكل ملحوظ عند أخذ إيرادات المقاصة بعين الاعتبار، لتبلغ حصتها بالمتوسط نحو 92% من إجمالي الإيرادات الضريبية العامة خلال الفترة 2011 – 2019، مقارنة بنحو 8% حصة الإيرادات الضريبية المباشرة. وتدلل مكونات هذا العبء على وجود خلل في الهيكل الضريبي، حيث تنخفض حصة الضرائب المباشرة مقارنة بغير المباشرة (إعادة توزيع الدخل)، مما قد يؤثر سلباً على الاستهلاك وبالتالي على الطلب الكلي، كما أن له تأثير تضخمي من خلال رفع الأسعار، الأمر الذي يستدعي العمل على إصلاحه، لما لهذا الخلل من آثار سلبية على التحصيل الضريبي (التهرب الضريبي) والعدالة الضريبية.

جدول: العبء الضريبي 2011 - 2019

	العبء الضريبي (الإيرادات الضريبية نسبة للناتج المحلي الإجمالي)		توزيع الإيرادات الضريبية بدون المقاصة		توزيع الإيرادات الضريبية بما يشمل المقاصة	
	بدون المقاصة	بما يشمل المقاصة	الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة
2011	4.3	16.0	69.8	30.2	91.0	9.0
2012	4.0	15.0	69.8	30.2	91.1	8.9
2013	4.4	15.2	66.3	33.8	89.7	10.3
2014	4.3	17.7	67.4	32.1	91.5	8.5
2015	4.7	18.4	72.3	27.5	92.7	7.3
2016	4.6	19.3	75.4	24.6	93.8	6.2
2017	5.2	19.7	73.5	26.5	91.5	8.5
2018	5.6	18.4	73.5	26.5	91.2	8.8
2019	5.0	18.2	75.2	24.8	91.2	8.8

1 تعرف الإيرادات الضريبية بحسب البنك الدولي على أنها التحويلات القسرية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة. ويُستثنى من ذلك تحويلات قسرية معينة مثل الغرامات والجزاءات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتُعامل الأموال المردودة وتصحيحات إيرادات الضرائب التي تم تحصيلها بطريق الخطأ على أنها إيراد سلبي.

المنح والمساعدات الخارجية

استمرت المنح والمساعدات الخارجية بالانخفاض للعام السادس على التوالي، لتبلغ خلال العام 2019 نحو 1.7 مليار شيكل، متراجعة بنحو 27.6% مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى تراجع حصتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 13.0%، مقارنة بنحو 16.3% في العام 2018، وساهمت في تغطية نحو 13.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 18.3% خلال نفس الفترة. وتشكل المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، يستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة، فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية، حيث بلغ حجم المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة نحو 1.8 مليار شيكل، قامت الحكومة بإعادة نحو 448.1 مليون منه إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، والذي انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية، والتي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 30.8 مليون شيكل.

كما تسهم المنح والمساعدات الخارجية في تمويل العجز الحكومي، وتحويل هذا العجز إلى فائض في كثير من الأحيان، كما هو الحال خلال الأعوام 2013 – 2018. وفي هذا السياق ساهمت المنح والمساعدات الخارجية خلال العام 2019 في تخفيض العجز الكلي للحكومة من 2 مليار شيكل (حوالي 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى عجز بنحو 0.3 مليار شيكل (حوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

الإنفاق العام

شهد العام 2019 انخفاض الإنفاق العام الفعلي بنحو 2.9% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 13.7 مليار شيكل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض نفقات غير الأجور نتيجة لاتباع الحكومة سياسة تقنين الإنفاق بسبب أزمة المقاصة وانخفاض الموارد المالية المتاحة. أما الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) فقد ارتفع بنحو 4.7% مقارنة بالعام 2018، ليبلغ نحو 16.9 مليار شيكل[13]. وبذلك فقد شَكَّلَ الإنفاق العام الفعلي نحو 81.5% من الإنفاق العام المستحق خلال العام 2019. وكما الحال في السنوات السابقة، فان الإنفاق العام في معظمه إنفاق جاري بنحو 94.8% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، مقابل نحو 5.2% للإنفاق التطويري. وشكَّلَ الإنفاق الفعلي في العام 2019 حوالي 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 24.2% في العام 2018.

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2019

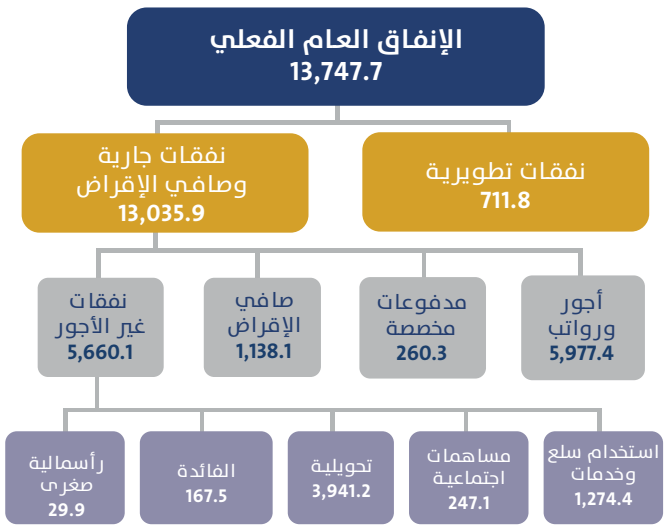

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

انخفض الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2019، بنحو طفيف 0.9% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 13 مليار شيكل، وليشكل نحو 83.3% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. فقد ارتفع حجم الإنفاق على بند الأجور والرواتب ليصل إلى ما يقارب 6 مليار شيكل، مرتفعاً بنحو 0.5% مقارنة بالعام السابق، وليشكل بذلك نحو 89.9% من المبلغ المستحق. وقد استحوذت فاتورة الأجور والرواتب على نحو 43.5% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، و45.9% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، إلى استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر من هذا البند وبنسبة 37.9%، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 33.4%. أما وزارة الصحة فبلغت حصتها نحو 10.1%، وحصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، والسفارات)

13 المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

نحو 9.2% من الأجور والرواتب، مقابل نحو 4.9% للشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان، ونحو 4.5% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية[14].

أما نفقات غير الأجور فقد انخفضت بنحو 6.9% خلال العام 2019 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 5.7 مليار شيكل، مشكلةً نحو 75.1% من المبلغ المستحق خلال نفس العام، كما شكل هذا البند نحو 41.2% من الإنفاق العام، ونحو 43.4% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض. وجاء الانخفاض في نفقات غير الأجور على خلفية انخفاض نفقات استخدام السلع والخدمات بشكل أساسي، بالإضافة إلى انخفاض النفقات التحويلية، ومدفوعات الفائدة، والنفقات الرأسمالية الصغرى، فيما ارتفع الإنفاق على المساهمات الاجتماعية.

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2015-2019

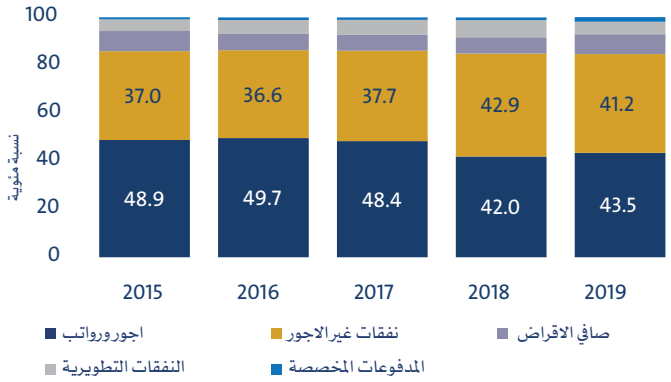

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وفيما يتعلق بمكونات نفقات غير الأجور، فقد شكلت النفقات التحويلية الحصة الأكبر منها وبنسبة 69.6%، علماً بان النفقات التحويلية انخفضت بحوالي 1.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 3.9 مليار شيكل. أما الإنفاق على استخدام السلع والخدمات فقد شكل نحو 22.5% من نفقات غير الأجور، منخفضاً بنحو 18.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. كما انخفضت مدفوعات الفائدة إلى ما يقارب 167.5 مليون شيكل مقارنة بنحو 242.7 مليون شيكل في العام 2018، لتشكل ما نسبته 3.0% من نفقات غير الأجور، وكذلك انخفضت النفقات الرأسمالية الصغرى إلى حوالي 29.9 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 32.9 مليون شيكل، ومشكلة نحو 0.5% من نفقات غير الأجور. وفي المقابل ارتفعت المساهمات الاجتماعية (تحويلات التقاعد) لتبلغ 247.1 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 214.3 مليون شيكل خلال العام السابق، ولتشكل نحو 4.4% من نفقات غير الأجور.

وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 2.2 مليار شيكل (54.8% من الإنفاق التحويلي)، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 0.9 مليار شيكل (أو ما يعادل 23.4% من الإنفاق التحويلي)، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بنحو 0.6 مليار شيكل (تعادل 15.1% من الإنفاق التحويلي)، وإعانات البطالة بنحو 130 مليون شيكل (نحو 3.3% من الإنفاق التحويلي)، ودعم السلطات المحلية بنحو 9.8 مليون شيكل (أو 0.2% من الإنفاق التحويلي)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 122.9 مليون شيكل (تعادل 3.1% الإنفاق التحويلي).

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2019

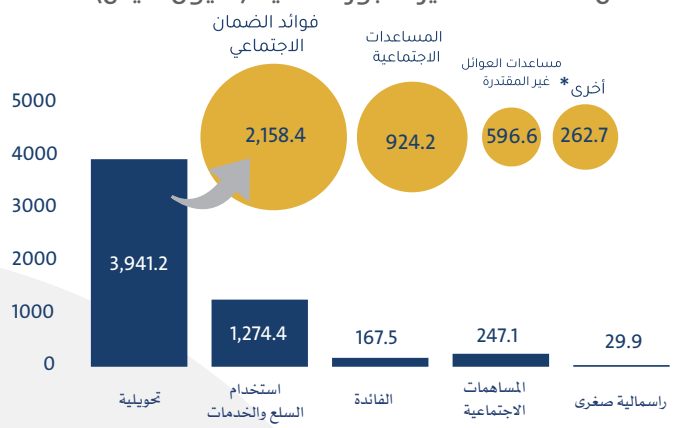

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع بند صافي الإقراض بشكل ملحوظ وبنسبة 17.7% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل، مستحوذاً بذلك على نحو 8.3% من الإنفاق العام، مقارنة بنحو 6.8% في العام 2018. في حين ارتفعت المدفوعات المخصصة إلى 260.3 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 166.1 مليون شيكل خلال العام 2018، مشكلة نحو 1.9% من إجمالي النفقات العامة.

14 حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

النفقات التطويرية

انخفضت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2019 بشكل ملحوظ وبنسبة 29.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 0.7 مليار شيكل، مشكّلة ما يقارب 58.6% من المبالغ المستحقة، ونحو 5.2% من النفقات العامة. ولا تزال نسبة الإنفاق التطويري إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية، ولم تتعد 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2019. إذ لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، في ظل قلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي. وفي المقابل فإن معظم الإنفاق الحكومي يتركز في الإنفاق الاستهلاكي (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام السلع والخدمات، وغيرها من النفقات الاستهلاكية الأخرى)، والتي من المتوقع أن يكون أثرها ضعيفاً على النمو في المدى المتوسط والبعيد.

الرصيد المالي

أدت التطورات في جانبي المالية العامة خلال العام 2019، إلى ارتفاع كبير في العجز الجاري (على أساس نقدي) إلى حوالي 1.3 مليار شيكل، مقارنة بعجز بلغت قيمته 0.7 مليار شيكل في العام 2018. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات العامة، وبشكل يفوق الانخفاض في النفقات الجارية وصافي الإقراض.

شكل 2 - 6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019

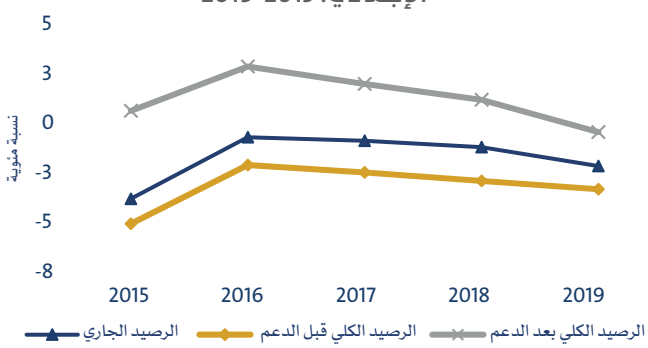

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

كما ارتفع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) إلى ما يقارب 2 مليار شيكل خلال العام 2019 مقارنة بعجز قارب 1.8 مليار شيكل خلال العام السابق. وقد شكل هذا العجز نحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 2.9% خلال نفس الفترة. في حين انخفض العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية إلى بنحو 0.3 مليار شيكل (تعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض قارب 0.7 مليار شيكل خلال العام 2018 (تعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي). وبذلك تظهر أهمية المنح والمساعدات الخارجية ومدى الاعتماد عليها، وخصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، وعدم انتظامها، وتحديداً إيرادات المقاصة (صمام الأمان لتغطية جزء كبير ومهم من النفقات) التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم.

المتأخرات

شهد العام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة، نتيجة أزمة إيرادات المقاصة، وتراجع الإيرادات المحلية، إلى جانب تراجع الدعم الخارجي، وزيادة الالتزامات المترتبة عليها. إذ بلغ حجم المتأخرات التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2019 نحو 1.7 مليار شيكل (تعادل نحو 478 مليون دولار) مقارنة بنحو نصف مليار شيكل خلال العام السابق (تعادل 143 مليون دولار). وبذلك ارتفع حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة حتى نهاية العام 2019 بنحو 13.7% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ حوالي 14.5 مليار شيكل (نحو 3.9 مليار دولار)، أو ما يعادل 22.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام، 2019

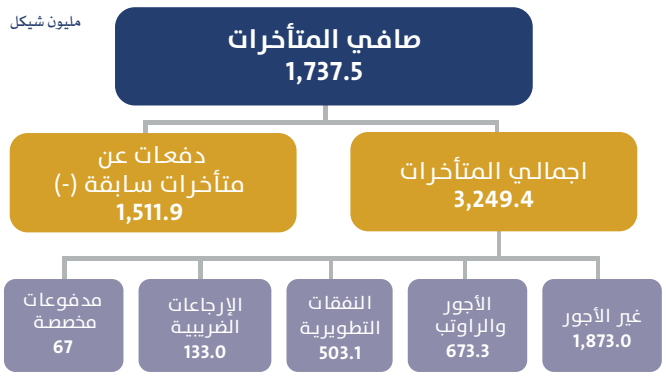

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وقد استطاعت الحكومة خلال العام 2019 سداد مبلغ نحو 1.5 مليار شيكل، فيما بلغ إجمالي المتأخرات التي ترتبت عليها خلال نفس العام نحو 3.2 مليار شيكل، توزعت بين متأخرات غير الأجور بنحو 57.6% (تعادل 1.9 مليار شيكل)[15]، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 20.7% (نحو 0.7 مليار شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنحو 0.5 مليار شيكل لتشكل 15.5%، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 133 مليون شيكل، أو ما نسبته 4.1%، ومتأخرات المدفوعات المخصصة 67 مليون شيكل، أو ما يعادل 2.1% من إجمالي المتأخرات خلال العام 2019.

الدين العام

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي نهاية العام 2019 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 18.0% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 2.8 مليار دولار (نحو 9.7 مليار شيكل)، أو ما يعادل 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي[16]. وجاء هذا الارتفاع على خلفية أزمة إيرادات المقاصة، مما دفع الحكومة للاقتراض من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56.4%، ودين خارجي بنحو 43.6%.

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2015-2019

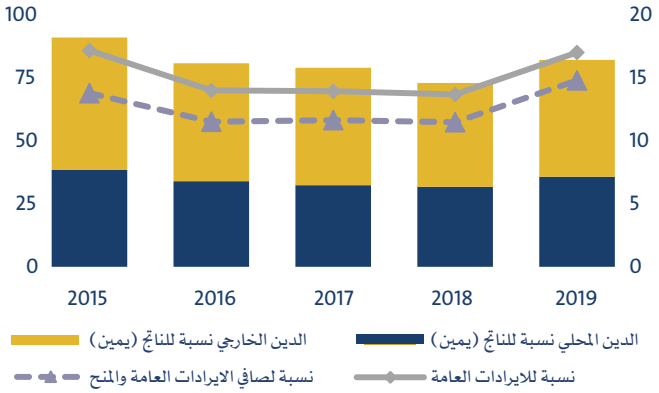

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وشهد الدين الحكومي المحلي خلال العام 2019 ارتفاعاً بنحو 17.9% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1.6 مليار دولار (نحو 5.5 مليار شيكل)، أو ما يعادل 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي، توزع بين ديون قصيرة الأجل بنحو 78.3%، مقابل 21.7% ديون طويلة الأجل. وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو ثلاثة أرباع) من الدين الحكومي المحلي بعملة الشيكل الإسرائيلي، كونها عملة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وبالتالي فإن الحكومة تحاول تفادي مخاطر تقلبات سعر الصرف والابتعاد قدر الإمكان عن الاستدانة بالعملات الأخرى. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 99.1% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2019، مقابل نحو 0.9% (أو ما يعادل 14.6 مليون شيكل) تم تمويلها من قبل مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها.

كما ارتفع الدين الحكومي الخارجي بنسبة 18.0% خلال نفس الفترة، ليبلغ حوالي 1.2 مليار دولار (نحو 4.2 مليار شيكل)، أو ما يعادل 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الارتفاع إلى تقديم البنك القطري الوطني قرضاً للحكومة بنحو 175 مليون دولار، للتغلب على تداعيات أزمة المقاصة. وبشكل عام فإن الدين الحكومي الخارجي يمتاز بكونه أقرب للهبات والمنح، بالإضافة إلى أنه دين طويل الأجل في معظمه. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 60.7% من الدين الحكومي الخارجي وبقيمة 739.1 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 513 مليون دولار، والبنك القطري الوطني بحوالي 175 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 14.2 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 36.9 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 27.6% من هذا الدين، أو ما يعادل 336.3 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 272.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 39 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 22.4 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2 مليون دولار. كما ساهمت

15 توزعت بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو المليار شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 0.4 مليار شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 0.4 مليار شيكل. أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى فبلغت نحو 28.4 مليون شيكل، ومتأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي 20.2 مليون شيكل.

16 في حال تحييد أثر سعر الصرف، يكون الارتفاع في الدين العام الحكومي خلال العام 2019 بنحو 16.7% مقارنة بالعام السابق. علماً بان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل قد تراجع ليبلغ 3.564 شيكل لكل دولار نهاية العام 2019، مقارنة بنحو 3.763 نهاية العام 2018. وتتأثر قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي بشكل مباشر وملحوظ بتطورات سعر صرف العملة (الشيكل مقابل الدولار) نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكل.

القروض الثنائية بنحو 11.7% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 142.5 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 78.2 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 64.3 مليون دولار.

وتبدو نسبة الدين العام الحكومي للناتج المحلي في فلسطين منخفضة (16.4%) مقارنة ببعض الدول المجاورة، حيث وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 96.6% نهاية العام 2019 بحسب بيانات وزارة المالية الأردنية، وفي إسرائيل إلى نحو 59.9% خلال نفس الفترة[17]. علماً بأن تدني هذه النسبة لا يعكس بالضرورة متانة الوضع المالي للحكومة، كما لا يعكس أيضاً قدرتها على الاستمرار في الاستدانة، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة، وعدم التحكم بالجزء الأكبر من هذه الموارد (إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية)، مما يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة. يضاف إلى ذلك أن هذا الدين في معظمه يستخدم لتغطية النفقات الجارية (نفقات استهلاكية)، والذي يتوقع أن يكون له دور في دفع عجلة النمو في المنظور القصير، لكن لا يتوقع أن يكون له دور محوري في تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد.

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019

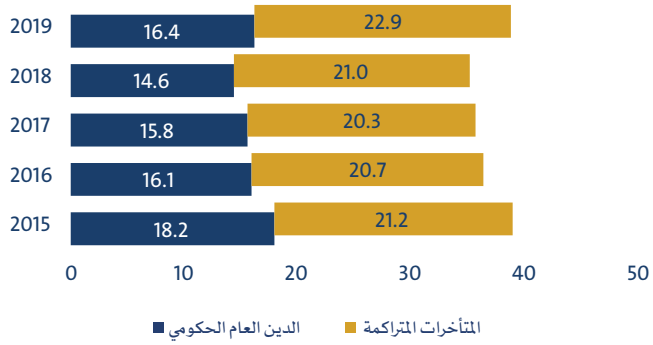

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي، أن هذا الدين قد شَكّلَ خلال العام 2019 نحو 73.9% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 84.9% من الإيرادات العامة، الأمر الذي يدل على ضعف الوضع المالي للحكومة واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 11 نقطة مئوية (من 84.9% إلى 73.9%). ومع اعتبار أن المتأخرات المتراكمة على الحكومة جزءاً من الدين العام واجب السداد فإن نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة ترتفع إلى 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2019، مقارنة بنحو 35.6% في العام 2018[18].

شكل 2-10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2015-2019

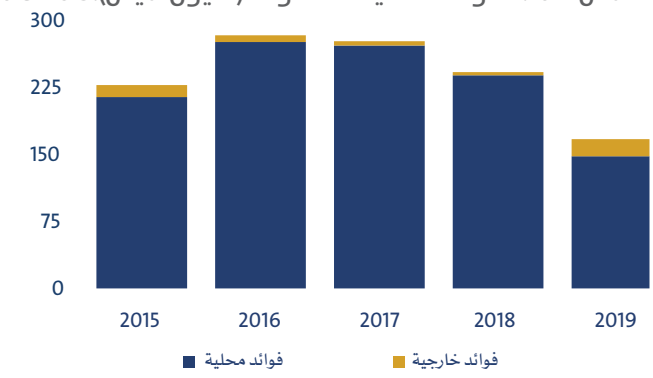

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبالرغم من ارتفاع الدين الحكومي العام، إلا أن الفوائد الفعلية المدفوعة فعلياً قد تراجعت خلال العام 2019 إلى ما يقارب 167.5 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 242.7 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 89.1% من تلك المستحقة خلال العام 2019، في إشارة إلى تزايد متأخرات مدفوعات الفائدة في العام 2019. وتوزعت بين 148.3 مليون شيكل دفعات فوائد للدين المحلي، مقابل 19.2 مليون شيكل دفعات فوائد للدين الخارجي.

17 المصدر وزارة المالية الأردنية (www.mof.gov.jo) وموقع لبنك المركزي الإسرائيلي (www.boi.org).

18 تجدر الإشارة أن سلسلة بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد تم تعديلها خلال العام 2019 للفترة 2004 – 2017، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف النسب في هذا التقرير عن التقارير السابقة.

ملامح موازنة الطوارئ العامة 2020

وفقاً لتطورات الوضع القائم، ونظراً لأزمة كورونا الصحية وما يتوقع أن يترتب عليها من تداعيات اقتصادية ومالية حادة، تم إصدار قرار بقانون بتاريخ 2020/04/09 بشأن موازنة الطوارئ العامة للعام 2020، حيث قدرت صافي الإيرادات العامة بحوالي 8.4 مليار شيكل، بتراجع نسبته 28.6% مقارنة مع العام 2019. في حين قدرت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 2.2 مليار شيكل، بارتفاع نسبته 27.7% مقارنة بالعام 2019 على إثر الأزمة الصحية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، منها نحو 1.5 مليار شيكل لدعم الموازنة بشكل مباشر، و0.7 مليار شيكل لتمويل النفقات التطويرية. وبذلك فمن المتوقع أن يبلغ مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح حوالي 10.6 مليار شيكل، بانخفاض بنحو 21.3% مقارنة بالعام 2019. وعلى الجانب الآخر قدرت النفقات العامة بنحو 17.8 مليار شيكل، منها 16.4 مليار شيكل نفقات جارية وصافي إقراض، وحوالي 1.4 مليار شيكل نفقات تطويرية (680 مليون شيكل تمويل من الخزينة العامة، و720 مليون شيكل من المنح والمساعدات الخارجية).

ويقدر العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 7.2 مليار شيكل، ووفقاً لتقديرات الموازنة للعام 2020، ومن المتوقع أن تحصل الحكومة على تمويل من المصارف بحوالي 2.2 مليار شيكل، وأن تحصل على تمويل من مصادر أخرى بحوالي 5.0 مليار شيكل.

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

نظرة عامة

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، نظراً لقدرتها على ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وفتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتوسيع قاعدة الاختيارات المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار. كما وتعتبر مؤشراً على قدرة الدولة على الإنفتاح التجاري وانعكاسات ذلك على الميزان التجاري وعلى رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

وقد شهد وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2019 تحسناً ملحوظاً، على إثر الزيادة التي طرأت على التحويلات الجارية جراء ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، وارتفاع المنح الموجهة لدعم الموازنة بأكثر من الثلث، إلى جانب ارتفاع كبير في الاستثمارات الأخرى، نتيجة تزايد تدفقات بندي العملة والودائع والقروض، الأمر الذي انعكس في محصلته النهائية بصورة تحسن ملحوظ في عجز الحساب الجاري. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التطورات التي طرأت على القطاع الخارجي خلال العام 2019.

ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من منظور المقارنات الإحصائية الدولية، أحد أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد المحلي مقارنة بالعالم الخارجي، إضافة إلى دوره الأساسي في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. وبشكل عام يتكون ميزان المدفوعات من نوعين من الحسابات: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي.

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2019

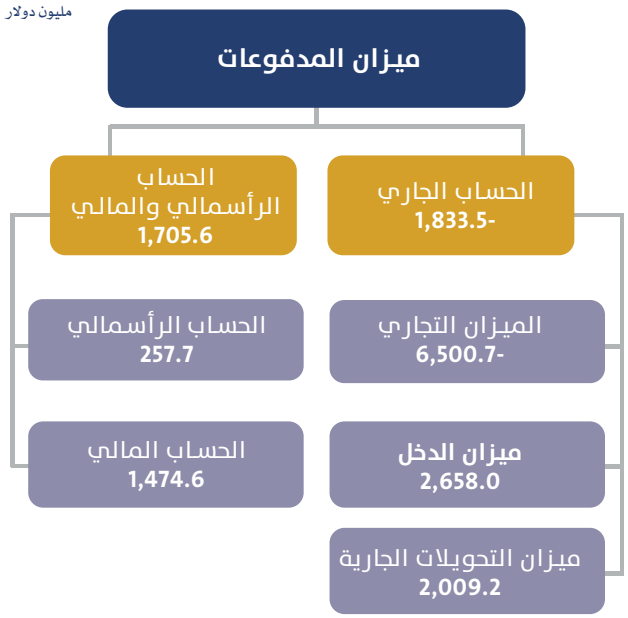

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري

سجل رصيد الحساب الجاري خلال العام 2019 عجزاً مقداره 1,833.5 مليون دولار، بانخفاضٍ مقداره 14.3% عمّا كان عليه في العام 2018، ليشكل نحو 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 13.2% خلال العام السابق. ويعزى الانخفاض في هذا العجز إلى الزيادة الكبيرة في حجم التحويلات الجارية للقطاعين العام والخاص على حد سواء. ويتكون الحساب الجاري من إربعة حسابات فرعية: الميزان التجاري السلعي، والميزان التجاري الخدمي، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية.

• الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز هيكلي مزمن، مرتبط بالمعيقات والقيود المفروضة على حركة التجارة الخارجية. وخلال العام 2019 ارتفع العجز في الميزان التجاري بنحو 1.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 6,500.7 مليون دولار، أو ما نسبته 38.1% من الناتج المحلي الإجمالي[19]، مقارنةً بنحو 39.5% في العام 2018. ويعتبر العجز في الميزان التجاري المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري. فالاتجاه العام للميزان التجاري ما يزال على نفس الوتيرة طيلة السنوات الماضية، من حيث النمو المتسارع في الواردات، مقابل نمو أقل

19 يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم خلال الربع الثالث 2019 تعديل سلسة بيانات ميزان المدفوعات 2013-2018 بالاستناد إلى التعديلات التي تمت على سلسة الحسابات القومية. لذلك فالأرقام الواردة في هذا التقرير بشأن ميزان المدفوعات تختلف على تلك الواردة في التقارير السابقة، لذا اقتضى التنويه.

حدة أو حتى شبه ثابت في الصادرات الفلسطينية، عاكساً في ثناياه مواطن ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي، مما يدفعه إلى اللجوء للخارج لتوفير هذه الاحتياجات، بما فيها الاحتياجات المتعلقة بالطلب الاستهلاكي الكلي. وفي استمرار هذا العجز وارتفاعه دلالة واضحة على ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود سلباً على الاقتصاد، فحجم الصادرات لا يتجاوز ثلث حجم الواردات تقريباً. كما أن العجز في الميزان التجاري يرتبط بشكل أساسي بالعجز الكبير والمزمن في ميزان السلع (الصادرات السلعية - الواردات السلعية)، الذي ارتفع خلال العام 2019 بنحو 1.2%، مقارنة بالعام السابق ليبلغ 5,458.1 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 32.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بارتفاع الواردات السلعية بنحو 1.2% لتبلغ 7,343.4 مليون دولار، مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 2.1% لتبلغ 1,885.3 مليون دولار.

ويسيطر على هيكل الصادرات الفلسطينية عدد قليل من المجموعات السلعية، فخلال العام 2019 توزعت الصادرات السلعية بين مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) التي استحوذت على نحو 36% من حجم الصادرات السلعية، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 21%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 16%، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت حصتها 9%، والمواد الكيماوية بنسبة 6%، والمكائن ومعدات النقل فبلغت 4%، فيما شكلت الصادرات الأخرى حوالي 8% من إجمالي الصادرات السلعية. وعلى المستوى السلعي، يشير هيكل الصادرات أيضاً إلى تركز هذه الصادرات في عدد قليل من السلع، حيث تسيطر عشر سلع على ما نسبته 41% من إجمالي الصادرات، وعلى رأسها حجر البناء، وأكياس البلاستيك، وزيت الزيتون، والحديد، إضافة إلى السجائر، والرخام، والأثاث الخشبي، وبعض الخضروات الطازجة.

كما يشير التحليل من ناحية أخرى، إلى أن غالبية هذه الصادرات تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر والتبعية بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، حيث تستحوذ إسرائيل على نحو 83% من إجمالي هذه الصادرات، مقابل 13% للعالم العربي (التجارة البينية)، و4% فقط تتجه إلى بقية العالم.

شكل 3 - 2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2015-2019

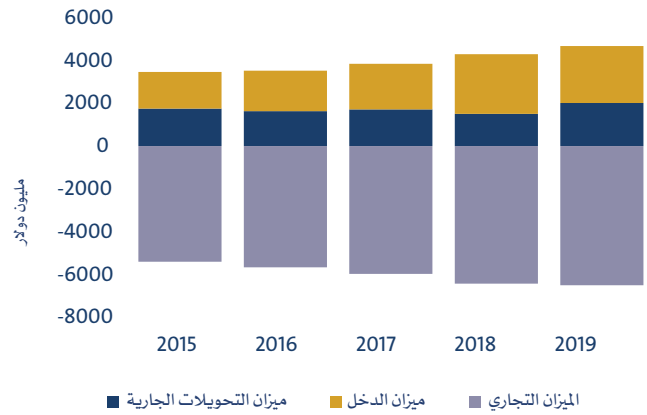

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2015-2019

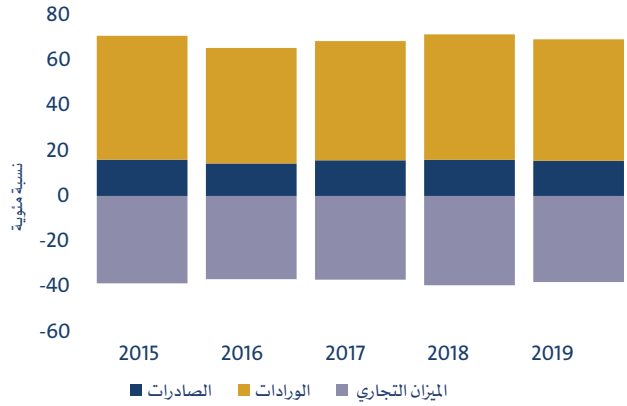

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2019

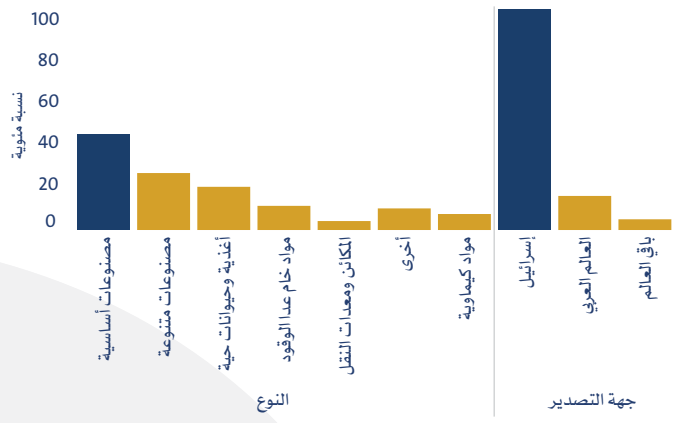

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

أما على مستوى الواردات السلعية، فتستحوذ مجموعة الأغذية والحيوانات الحية على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية وبنسبة 22%، تلتها مجموعة الوقود المعدني والطاقة بنسبة 19%[20]، ونفس النسبة لمجموعة المصنوعات الأساسية، وحظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل على 17%، أما مجموعة المواد الكيماوية فبلغت حصتها نحو 10%، والمصنوعات المتنوعة بنسبة 6%، والمشروبات والتبغ بنسبة 5% لكل منهما، فيما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى حوالي 3%. كما وتستحوذ الواردات السلعية من إسرائيل على ما نسبته 55% من إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2019، فيما حظيت الدول الأسيوية على 20%، والدول الأوروبية على 16%، والدول العربية (التجارة البينية) على 6% فقط، وحصلت الدول الأمريكية على 2%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على نسبة 0.4% من إجمالي الواردات السلعية.

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصادرها، 2019

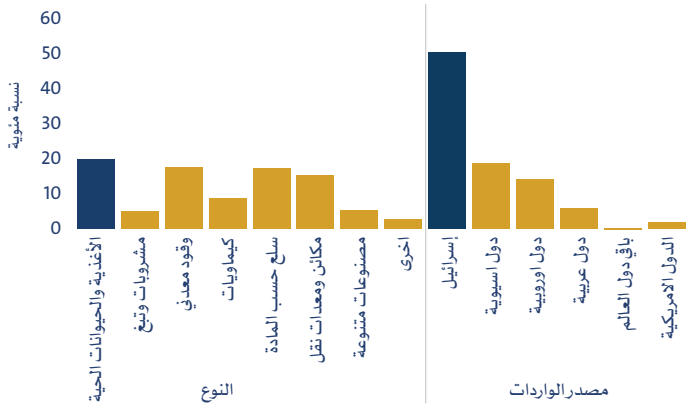

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

وتؤكد هذه البيانات مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، واحتكار العلاقة التجارية مع إسرائيل والمنتج الإسرائيلي، وفي نفس الوقت ضعف علاقته مع محيطه العربي. كما تؤكد من ناحية ثانية على مدى قدرة السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على التأثير المباشر في أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدّر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف المتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين، وفي نفس الوقت مدى الفائدة التي يحققها الاقتصاد الإسرائيلي من نظيره الفلسطيني.

وعلى الجانب الآخر، لم يكن أداء ميزان الخدمات (صادرات الخدمات – واردات الخدمات) أفضل حالاً من الميزان السلعي. إذ حقق ميزان الخدمات عجزاً بنحو 1,042.6 مليون دولار خلال العام 2019، مرتفعاً بنحو 1.0% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا العجز إلى ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 1.4% لتبلغ 1,809.7 مليون دولار، مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 2.1% لتبلغ 767.1 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحواذها على 70% من إجمالي الصادرات، و60% من إجمالي الواردات الخدمية.

وبشكل عام تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب ممثلة بالقيود والعقبات المفروضة من قبل الإحتلال ليس فقط على الإنتاج والتجارة، بل على مجمل النشاط الاقتصادي، والتي أضعفت طاقة الاقتصاد الفلسطيني وحدت من قدرته الإنتاجية والتنافسية، وعلى رأسها عدم القدرة على النفاذ واستغلال الموارد الطبيعية في المناطق الفلسطينية المصنفة «مناطق جيم»، والقيود على حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال. إضافة إلى مجموعة العوامل الذاتية الداخلية، ممثلة بعدم وجود استراتيجية وطنية فلسطينية واضحة المعالم، فالأولوية هي لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، على اعتبار أن التجارة الخارجية أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب، وفي نفس الوقت لا تحظى النفقات الاستثمارية والتطويرية بالأهمية المطلوبة من ناحية الإنفاق.

كما أن الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها فلسطين مع العديد من الدول الأجنبية والمجموعات الدولية لم تسهم في تغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، أو تُسهل نفاد المنتجات الفلسطينية إلى الخارج. وحتى الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية المجاورة والإقليمية، إذ يبدو أن المستوردات من هذه الدول غير قادرة على المنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، وبالتالي فلم تحقق التجارة تعزيز العمق العربي الذي كان يعول عليه كثيراً. وهذه العوامل مجتمعة جعلت من فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، ولتحتل صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية.

20 تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 10% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة على 9% من حجم الواردات.

ومن أجل تعديل وضع الميزان التجاري الفلسطيني يتوجب العمل على تسهيل بيئة الأعمال، وتقديم مختلف الحوافز للمنتج المحلي، وبشكل خاص المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما لا بد من قيام بحملة حقيقية شاملة تستهدف تشجيع استهلاك المنتج المحلي وتفضيله على المستورد، وخاصة الإسرائيلي. ومن الممكن زيادة الصادرات من خلال مواصلة البحث عن أسواق جديدة للسلع الفلسطينية وتفعيل الاتفاقات المتعددة والثنائية الموقعة مع الدول الأخرى بغية الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات التي تتيحها هذه الاتفاقيات، بالتوازي مع رفع القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية في تلك الأسواق، والبحث الدائم عن توجهات ورغبات المستهلكين في الأسواق الخارجية.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة أن كل الإجراءات والسياسات، سواء من ناحية الإنفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي أو تعزيز العلاقة مع العمق العربي والدولي، ستبقى غير كافية ومحدودة الأثر، إن لم تتمكن فلسطين من إزالة القيود على التجارة الخارجية، والسيطرة على المعابر، الأمر الذي قد يتطلب تعديل أو إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، من أجل الوصول إلى القرار الاقتصادي المستقل والقدرة على صياغة سياساتنا وعلاقاتنا التجارية مع كل الجهات العربية والدولية بحرية مطلقة.

• الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري. ورغم التراجع الذي شهده حساب الدخل خلال العام 2019 وبنحو 4.6% مقارنة بالعام السابق، إلا أنه لا يزال يحقق فائضاً بقيمة 2,658.0 مليون دولار، مشكلاً حوالي 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، إذ ساهم هذا الحساب في تمويل ما يقارب 41% من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع 43% عام 2018. ويعزى الانخفاض في حساب الدخل المحول بدرجة أساسية إلى أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، والذي طغى على أثر الارتفاع في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، خاصة وأن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تشكل نحو 98% من إجمالي تعويضات العاملين من الخارج. ويضاف إلى ذلك أيضاً تراجع العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى) إلى 244.7 مليون دولار مقارنة بنحو 317.7 مليون دولار في العام السابق، إثر الانخفاض الذي طرأ على معدلات الفائدة في العديد من الدول خلال العام 2019.

وعليه، فان الجزء الأكبر من الفائض المتحقق في صافي الدخل يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل (حوالي 94% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2019). في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج، والذي يعتبر متدنياً، نظراً لتدني مستويات الفائدة العالمية.

شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2015-2019

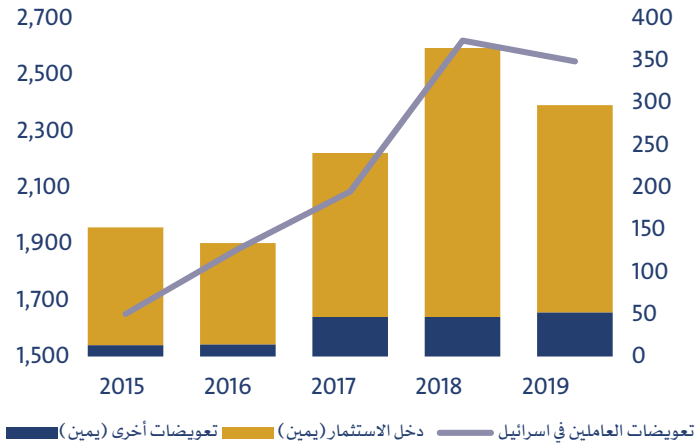

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2015-2019

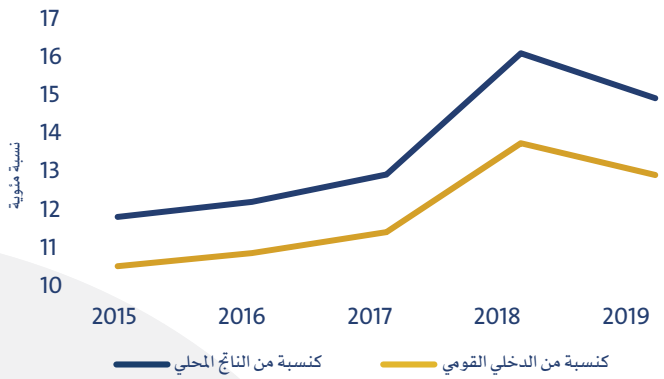

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها نظراً لعدم استمراريتها واستدامتها، وارتباطها بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات/دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وعلى الرغم من أنه لا يمكن الاعتماد على حساب الدخل كمصدر ثابت في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أن لهذا الحساب أثر كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وزيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء من الاستهلاك. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلّت خلال الفترة (2015-2019) حوالي 13.6% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 11.9% من الدخل القومي الإجمالي.

• التحويلات الجارية

يشمل هذا البند جميع المبالغ المالية (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين). وتشكل هذه التحويلات رافداً أساسياً لميزان المدفوعات، وتحظى بأهميةٍ كبيرة، وخاصة تحويلات القطاع الخاص نظراً لكونها الأساس الذي يعتمد عليه كمصدر ثابت في تخفيض عجز الحساب الجاري الفلسطيني، كونها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة، إضافة إلى كونها ممولاً أساسياً للعجز التجاري.

وقد شهد العام 2019 ارتفاعاً في التدفقات الداخلة إلى فلسطين بنحو 17.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,337.7 مليون دولار، مقابل انخفاض التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 33.5%، لتبلغ 328.5 مليون دولار، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنحو 34.0% مقارنة بالعام 2018، لتصل إلى 2,009.2 مليون دولار. وقد موّلت هذه التحويلات حوالي 31% من عجز الميزان التجاري، مقارنةً بنحو 23% في العام 2018. كما ساهمت في خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.7%، مقابل 22.5% في حال استثناءها.

شكل 3 - 8: التحويلات الجارية، 2015-2019

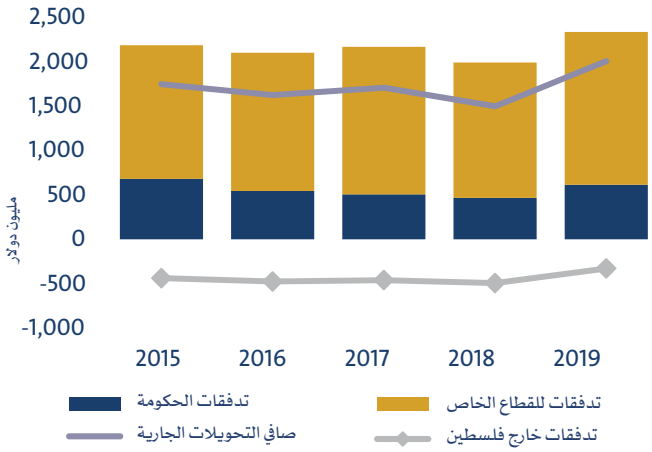

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتظهر أهمية التحويلات الجارية للاقتصاد الفلسطيني باعتبارها مصدراً مهماً لدعم الاحتياطي الأجنبي، كما تسهم في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وكذلك في إعالة أسر العاملين في الخارج مما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشتهم،

إضافة إلى مساهمتها في تنشيط القطاعات التجارية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وبالتالي تسهم في توفير شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتلقية لها، إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي. وتتسم التحويلات الجارية، وخصوصاً تحويلات القطاع الخاص، بالاستمرارية ويغلب على تدفقها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية كالتعليم والسكن والعلاج والغذاء.

ويمكن تعظيم الفائدة المرجوة من التحويلات الشخصية، إذا ما تم إيلائها الاهتمام الكافي، من حيث التنظيم والتجميع، كما تفعل غالبية الدول، خاصة وأنها قد تشكل البديل الحقيقي للمنح والمساعدات الدولية، كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد، وبعيدة عن الضغوط السياسية والإملاءات، فضلاً عن دورها في زيادة الاستثمار المباشر، ودعم السيولة، وتمويل القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الودائع لدى الجهاز المصرفي.

الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,705.6 مليون دولار خلال العام 2019، بانخفاض نسبته 3.9% عن العام 2018، ليشكل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى السبب الأساسي في هذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في التحويلات الرأسمالية، وبنسبة بلغت نحو 42.6% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 257.7 مليون دولار، جاء في معظمه من انخفاض التحويلات الرأسمالية الموجهة للحكومة بنسبة 48.9%. وبالرغم من ارتفاع الحساب المالي بنسبة 9.2% عام 2019، إلا أن نسبة انخفاض التحويلات الرأسمالية كانت أعلى من نسبة ارتفاع الحساب المالي. ويذكر في هذا السياق أن حجم الاستثمارات المباشرة الصافية قد انخفض بنحو 27.5% خلال العام 2019 لتبلغ 204.9 مليون دولار، فيما تراجع حجم صافي استثمارات الحافظة بنسبة 56% لتصل إلى 11.3 مليون دولار، الاستثمارات الأخرى الصافية (العملة والودائع بشكل أساسي) بنحو 21.9%، لتبلغ 1,352.2 مليون دولار، نتجت بدرجة أساسية عن انخفاض أصول العملة والودائع الخارجية. وفي المحصلة، ساهم الحساب الرأسمالي والمالي (شاملا الأصول الاحتياطية) في تمويل نحو 79% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2019.

شكل 3 - 9: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2015-2019

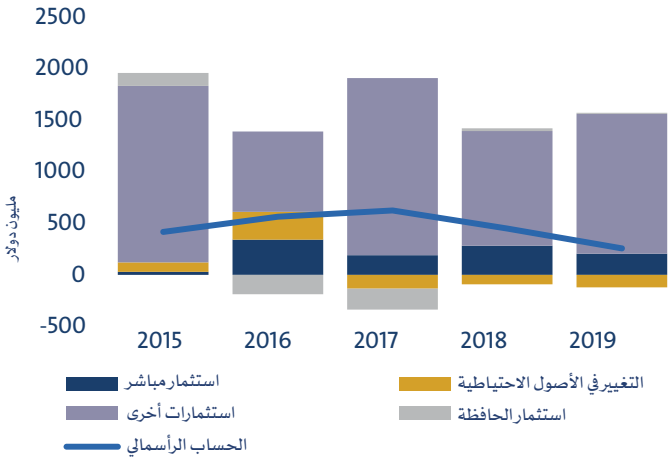

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويذكر بهذا الشأن، أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفعت خلال عام 2019 بمقدار 120.5 مليون دولار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 91.4 مليون دولار في العام 2018. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

استدامة الحساب الجاري

يتطلب تحليل الاستدامة في الحساب الجاري التعرف على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعنى بالاستدامة، ومن أهمها مؤشر الميزان التجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. فاذا كان العجز في الميزان التجاري المسبب الأساسي للعجز في الحساب الجاري، يكون ذلك مؤشراً على وجود مشاكل هيكلية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وهيكله الإنتاجي، الأمر الذي يشير إلى أن استدامة هذا العجز قد تواجه بعض الصعوبات في المدى الطويل. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، وتصل إلى ما يقارب 38% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية.

وتعتبر نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الأخرى المهمة في عملية تحليل استدامة الحساب الجاري، حيث تصل هذه النسبة في الحالة الفلسطينية إلى نحو 13.8% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية جداً ولا تكاد تذكر، إذ بلغت في المتوسط نحو 1.3% خلال السنوات الخمس الماضية. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والذي بلغ نحو 67% في فلسطين وهي نسبة مقبولة إلى حد ما. أما المؤشر الخامس فهو مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية)، حيث أن زيادة عدد شهور الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي تزيد استدامة عجز الحساب الجاري، وبحسب المعايير الدولية يجب أن تغطي الاحتياطيات ستة شهور أو ثلاثة شهور بالحد الأدنى، غير أن هذه النسبة في فلسطين لا تكاد تصل إلى الشهر. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للاستدامة.

ويضاف إلى ذلك ارتباط عجز الحساب الجاري بعجز المالية العامة، والتي يظهر تحليلها أن فجوة الادخار الحكومي لها التأثير الأهم كعامل مساعد في زيادة عجز الحساب الجاري، وأن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى غياب سياسات اقتصادية وتجارية لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية. كما يعتبر صغر حجم السوق الفلسطيني وضعف بنيته الهيكلية، من العوامل الأخرى التي تقلل من استدامة الحساب الجاري. وكذلك تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزراعي، والصناعي)، إذ تستحوذ عشر سلع مستوردة على 31% من حجم الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، بنزين، سولار، وغاز) بنسبة 19%، إضافة إلى الإسمنت، والسجائر، والأعلاف، والأدوية، والهواتف النقالة، وقضبان من سبائك الصلب. عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر محركاً حقيقياً للتنافسية في الوقت الحالي.

ويظهر من خلال هذا التحليل للحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، أن عجز هذا الحساب قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (موّل البندان أكثر 73.4% من عجز الحساب الجاري في العام 2019)، في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 11.2% من العجز. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديداً الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وضع الاستثمار الدولي

يحظى وضع الاستثمار الدولي[21] بأهمية متزايدة في إعداد وتحليل إحصاءات الحسابات الدولية، كونه مؤشراً على مدى استدامة الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر، وانعكاسات تكوين الدين حسب القطاع وسعر الفائدة ومعدلات العائد، وتحليل الهيكل الاقتصادي وعلاقة الحسابات الدولية بمصادر التمويل المحلية. كما ويعتبر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي والدين الخارجي والاستقرار المالي، ويوضح العلاقة مع العالم الخارجي وتطورات العلاقات الخارجية بين الدول بما يسمح بتسهيل المقارنات الدولية.

وقد أشارت نتائج وضع الاستثمار الدولي لفلسطين خلال العام 2019 إلى كبر حجم الفجوة بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية – الالتزامات الأجنبية)، وبقيمة بلغت 2,098 مليون دولار أمريكي.

وفي هذا السياق أظهرت النتائج إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ 7,549 مليون دولار أمريكي، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 4%، واستثمارات حافظة 19%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 68%، وأصول احتياطية 9%. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك 69% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 5,451 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 51%، واستثمارات حافظة 13%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 36%. وعلى المستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 37% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

21 يعرف وضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة من «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة معينة قيمة وتكوين الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما (تتمثل في المطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الاحتياطية) والتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين. والفرق بين المطالبات والالتزامات (الأصول والخصوم) المالية الخارجية يمثل صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد، والذي قد يكون سالباً أو موجباً.

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، حيث يسجل الأخير جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين وقت حدوثها، في حين يسجل وضع الاستثمار الدولي الأرصدة المالية مع غير المقيمين عند نقطة محددة مضافاً إليها تغيرات الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات، أي أن المعاملات التي أسهمت في تغير وضع الاستثمار الدولي هي المسجلة في الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر (10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات الحافظة (أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، والاستثمارات الأخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، القروض، والعملة والودائع وأخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الخاصة بالبنك المركزي والتي تستخدم لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

شهد العام 2019 مزيداً من الإنجازات المتحققة على مستوى سلطة النقد والمؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف والصرافين ومؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات خدمات الدفع الإلكتروني)، وتدعيمها بالأطر القانونية والنظم الرقابية المختلفة. كما واصلت سلطة النقد توطيد علاقتها العربية والإقليمية والدولية، بهدف تعميق الروابط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي. وكذلك استمرت جهود سلطة النقد في مجال تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتعزيز استخدام التقنيات المالية وتشجيع أدوات الدفع الإلكتروني. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز هذه الإنجازات والتطورات التي شهدها العام 2019.

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تطوير دورها الرقابي الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها (المصارف والصرافين ومؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات خدمات الدفع الإلكتروني). وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات والأنظمة الرقابية وتطويرها، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي. وفيما يلي أبرز تلك الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2019

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة

• المصارف

في سياق متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليمات الناظمة للعمل المصرفي وفقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، استمرت سلطة النقد بالعمل على تطوير الإطار الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، حيث تم خلال العام 2019 إصدار التعليمات الرقابية التالية:

- **تعليمات رقم (2019/1)** بشأن تعديل تعليمات رقم (7) لسنة 2016، الخاصة بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II.
- **تعليمات رقم (2019/2)** بشأن تعديل التعليمات رقم (9) لسنة 2018، الخاصة بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية.
- **تعليمات رقم (2019/3)** بشأن الشهادات المهنية المتخصصة، الخاصة بتعزيز التدريب والتأهيل للمسؤولين الرئيسيين من خلال حصولهم على شهادات مهنية متخصصة. فقد حددت هذه التعليمات أن يكون المسؤول الأول أو الثاني لكل من أنشطة المخاطر، ومراقبة الامتثال، والتدقيق الداخلي، والخزينة والاستثمار، ورقابة الخزينة، والمالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، حاصلاً على شهادات مهنية متخصصة، على أن يتم متابعة ذلك بموجب تقارير ترسل من قبل المصارف إلى سلطة النقد.
- **تعليمات رقم (2019/4)** بشأن برنامج تكلفة الاقتراض السنوية، وهي تعليمات موجهة لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض. وتهدف هذه التعليمات إلى حماية حقوق المساهمين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات المالية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والافصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وتمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات بسهولة. وتضمنت التعليمات أحكاماً عامة ملزمة للمصارف ومؤسسات الإقراض من حيث ضرورة تزويد المستهلك بنسخة

مطبوعة من نتيجة احتساب نسبة تكلفة القرض السنوية الصادرة عن البرنامج، وتعتبر هذه النسبة سارية المفعول لمدة 8 أيام من تاريخ طباعة المستند.

- **تعليمات رقم (2019/5)** بشأن جدولة التسهيلات الممنوحة في المحافظات الجنوبية. وتهدف هذه التعليمات الى تعديل شروط الجدولة الواردة في التعليمات رقم (2008/1)، وتعديل الحد الأقصى لسداد الائتمان الاستهلاكي الوارد في التعليمات رقم (2015/2). وتقتصر هذه التعديلات على جدولة التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية فقط، وتعديل قبول الضمانات العقارية بعد الجدولة على كافة التسهيلات الممنوحة في المحافظات الجنوبية. وبموجب هذه التعديلات تم استثناء شرط الدفعة النقدية المقدمة، بحيث أصبح بإمكان المصارف جدولة التسهيلات بدون استيفاء الدفعة النقدية المقدمة، مع إمكانية عدم قيام المصرف بتصنيف قروض موظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية شريطة العمل على جدولتها بما يتناسب مع دخل الموظف الفعلي، وفي فترة زمنية مناسبة بدون قيود.

- **تعليمات رقم (2019/6)** بشأن حساب الشمول المالي. وتهدف إلى تمكين الافراد وذوي الدخل المحدود والمتوسط والعاملين مع المنصات الإلكترونية الدولية من الوصول إلى/واستخدام المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف، عبرفتح حساب الشمول المالي. وبموجب هذه التعليمات تلتزم المصارف بفتح حساب الشمول المالي بدون أية عمولات أو رسوم، وبدون وجود حد أدنى للرصيد لفتح الحساب، وتوفيركافة الخدمات المصرفية الأساسية، وبطاقة صراف آلي بدون أية عمولات.

- **تعليمات رقم (2019/7)** بشأن تعديل التعليمات رقم (2018/7) المتعلقة بمقاصة الشيكات الإلكترونية، حيث تضمنت هذه التعليمات عدة تعديلات أهمها: الاحتفاظ بأصل الشيكات لفترة لا تقل عن 15 سنة، وأن يتم تقاص الشيكات خلال فترة أقصاها يومي عمل (T + 2) لفترة 6 شهور من بداية اطلاق النظام قابلة للتجديد، وجواز تقديم الشيكات لجلسة المقاصة الإلكترونية حتى الساعة (14:30) بعد الظهر، كما يتم تقاص الشيكات التي لا تحمل المواصفات الأمنية والفنية بنفس الآلية المتبعة في الشيكات التي تحمل المواصفات الأمنية والفنية خلال مدة أقصاها يومي عمل، على أن يتم تبادل أصول هذه الشيكات بين الأعضاء من خلال سلطة النقد وفق إجراءات محددة.

- **تعليمات رقم (2019/8)** بشأن تعديل التعليمات رقم (2018/2) المتعلقة بمتطلبات وارشادات تطبيق المعيار الدولي رقم (9) لإعداد التقارير المالية. وبموجب هذه التعليمات تم استثناء تسهيلات موظفي القطاع العام المتأثرين من عدم انتظام رواتبهم نتيجةً للوضع المالي للحكومة من متطلبات الفقرة (8) في المادة (2) من تعليمات (2018/2) المتعلقة بافتراض ارتفاع المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بمرور فترة أكثر من 30 يوم على استحقاق الدفعات التعاقدية، ويتم تطبيق فترة 60 يوم بدلاً من 30 يوم لذلك الغرض. وتسري أحكام هذه التعليمات لمدة 6 شهور، وتنتهي في 2020/1/1، على أن يعود الوضع بعد ذلك كما هو منصوص في التعليمات (2018/2).

- **تعليمات رقم (2019/9)** بشأن الاستثمار في مشاريع اقتصادية مستهدفة. وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز دور المصارف في التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في مشاريع وشركات فلسطينية ناشئة تساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتشجيع الابتكار والابداع والمشاريع الريادية والمشاريع ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة. وبموجب هذه التعليمات يجوز للمصارف المساهمة في شركات فلسطينية ناشئة يكون من غاياتها ممارسة أنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني أو الصناعي أو الطاقة البديلة أو تكنولوجيا المعلومات، وذلك بموجب موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد. كما يجوز مشاركة أكثر من مصرف في تأسيس هذه الشركات على ألا تتجاوز حصة المصرف أو المصارف المشتركة عن 80% من رأسمال الشركة، بموجب ضوابط رقابية أهمها عدم تجاوز ملكية المصرف/المصارف في الشركة فترته 10 سنوات، ويمكن تمديد هذه الفترة بموجب موافقة خطية من سلطة النقد، وكذلك قيام المصرف بتقديم النصح والمشورة للشركاء والإدارة التنفيذية للشركة والمساهمة بشكل فعال في إدارة وانجاح الشركة.

- **تعليمات رقم (2019/10)** بشأن وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد نصت هذه التعليمات على مسؤولية مجلس إدارة المصرف، ومسؤوليات وواجبات المصرف، واستقلالية وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن أنشطة

وأعمال المصرف التنفيذية، ومهام ومسؤوليات مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بتعيين وإنهاء خدمات مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك ما يتعلق بمهام التدقيق الداخلي والخارجي على وظيفة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما نصت التعليمات على الإجراءات التي يتوجب على المصرف اتخاذها في حال كان لديه فروع وشركات تابعة خارجية. وبموجب هذه التعليمات تم الغاء التعليمات رقم (2015/3) والتعليمات رقم (2015/7).

- **تعليمات رقم (2019/11)** بشأن تعديل التعليمات رقم (2019/10)، وشملت عدة تعديلات أهمها اسناد وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى موظف مستقل بدرجة مدير بمسمى (مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، واعتمدا هيكل تنظيمي واضح لوظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع حجم المصرف وتفرعاته ومخاطره وتعقيدات عملياته وقاعدة عملائه. كما تم الغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة من التعليمات (2019/10) والمتعلقتين بجواز قيام المصرف بضم وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورقابة الامتثال في دائرة واحدة، وجواز اتباع المصرف الوافد وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدائرة الامتثال أو دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإدارة العامة. كما تم تعديل الفقرة (2/خ) من المادة (6) لتصيح أن يكون مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حاصلاً على الشهادات المهنية المتخصصة مثل (PAMLA, CAMS) وأي شهادات دولية ذات العلاقة. كما تم تعديل المادة الفقرة (1/أ) من المادة (7) التي أشارت إلى أنه يحظر على التدقيق الداخلي الاطلاع على أية بيانات تتعلق بتقارير الاشتباه.

- **تعليمات رقم (2019/12)** بشأن منح المصارف للوكالات الفرعية، وشروط منحها. وبموجب هذه التعليمات يحظر على أي مصرف منح وكالات فرعية لأي شخص لممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها والمحددة في القانون دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد وفقاً للمحددات التالية: أن يكون الوكيل حاصلاً على ترخيص من سلطة النقد، ووجود اتفاقية عمل بين المصرف والوكيل، واخضاع الوكيل لبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورقابة العمليات المالية، وإعداد سجل ببيانات وتفاصيل الوكالات الممنوحة للوكلاء، وأن يكون كلاً من المصرف ووكيله مسؤولين عن تطبيق معايير العناية الواجبة تجاه العملاء الواردة في التوصية رقم (10) من توصيات مجموعة العمل المالي والتعليمات النافذة.

- **تعليمات رقم (2019/13)** بشأن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، والذي عرفته التعليمات بأنه نسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر تتراوح بين (0-2.5%)، حيث نصت التعليمات على أنه يتوجب على كل مصرف تكوين مصد رأسمال مضاد للتقلبات الدورية وفقاً لما تحدده سلطة النقد، على أن يضاف هذا المصد إلى متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال شريطة أن يتم استيفاء المصد من أدوات شريحة حقوق حملة الأسهم العادية. وحددت التعليمات نسبة احتساب المصد بنسبة 0.66% من الأصول المرجحة بالمخاطر للعام 2019. كما تلزم هذه التعليمات المصارف بضرورة الإفصاح في البيانات المالية المرحلية والختامية للمصرف عن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية بما يشمل بالحد الأدنى آلية احتسابه كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، والنسبة المقررة من سلطة النقد لهذا المصد، وذلك اعتباراً من بيانات كانون أول 2023. وتم بموجب هذه التعليمات الغاء التعليمات رقم (2018/1)، والمادة (10) من التعليمات رقم (2015/6)، والبند رقم (3/8/5) من التعليمات رقم (2013/5).

- **تعليمات رقم (2019/14)** بشأن حق الأم بفتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين، تحت مسمى «حساب باسم القاصر بإدارة الأم)، والذي يقتصر على الحساب الجاري، وحساب التوفير، والحساب لأجل. وتنحصر صلاحيات الأم بسحب وايداع الأموال في الحساب، وإصدار بطاقة صراف آلي محدودة الصلاحية لغايات السحب والايداع فقط، واصدار أوامر الدفع الثابتة أو التحويل من حسابها لحساب القاصر. كما تضمنت التعليمات مسؤوليات المصرف تجاه هذا الحساب، ممثلة بفتح الحساب بموجب رقم هوية القاصر، والامتناع عن فتح أكثر من حساب باسم القاصر لدى المصرف الواحد، والامتناع عن فتح حساب مشترك باسم أكثر من قاصر، والامتناع عن قبول الوكالات من أي نوع بخصوص هذا الحساب، والامتناع عن وضع أرصدة الحساب باسم القاصر تأميناً أو ضماناً لأية تسهيلات أو قروض مصرفية أو منح دفاتر شيكات، وفي حال وفاة القاصر صاحب الحساب توزع الحصص الإرثية وفق حجة حصر الإرث، وفي حال وفاة الأم التي تدير الحساب يتم تجميد الحساب إلى حين ورود قرار من

المحكمة المختصة بالخصوص، أو بلوغ القاصر السن القانوني أيهما أسبق، وفي حال بلوغ القاصر السن القانوني يصبح هو صاحب الصلاحية في إدارة الحاسب تلقائياً، وفي هذه الحالة يتم تسوية وضع الحساب والحصول على توقيع القاصر الذي بلغ السن القانوني، وإلغاء توقيع الام، أو الغاء (حساب القاصر بإدارة الأم) وتسليم القاصر الذي بلغ السن القانوني الرصيد الكامل في حال عدم رغبته باستمرار التعامل مع المصرف.

- **تعليمات رقم (2019/15)** بشأن هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حيث نصت التعليمات على واجبات الهيئة في إبداء الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات الجديدة التي يرغب المصرف الإسلامي في تقديمها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك قبل عرضها على الهيئة العليا للرقابة الشرعية التابعة لسلطة النقد. والتأكد من تضمين التقارير الدورية المقدمة إلى مجلس إدارة المصرف والتقارير السنوية ونصف السنوية المقدمة للهيئة العامة بتقرير هيئة الرقابة الشرعية بشأن مدى التزام المصرف بالقرارات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية، والالتزام بالمعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية. كما حددت التعليمات مهام ومسؤوليات المراقب الشرعي في المصرف، ومسؤولية إدارة المصرف، وآلية مخاطبة الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتواصل معها. وبموجب هذه التعليمات تم الغاء التعميم رقم (2008/141).

كما قامت سلطة النقد خلال العام 2019، بإصدار العديد من التعاميم الدورية الهادفة لتنظيم ومتابعة أوضاع المصارف، وضمان استقرارها. وفي هذا السياق تم إصدار تعميم بشأن تعميم رقم (2019/28) في ضوء تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل II، حيث طلب من المصارف رفع نسبة الوزن الترجيحي للمطالبات على الحكومة الفلسطينية من 10% الى 15% اعتباراً من البيانات المالية المنتهية في 2019/12/31، وأن تُرتفع الى 20% اعتباراً من البيانات المالية المنتهية في 2020/12/31.

من جانبٍ آخر، تتولى الهيئة العليا للرقابة الشرعية[22] العمل على تطوير منظومة العمل المالي الإسلامي في فلسطين بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وبما يشمل القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي. كما تتولى الهيئة العليا للرقابة الشرعية العمل توحيد الأسس والأحكام الشرعية المتعلقة بصيغ المعاملات المصرفية والمالية وأدوات التمويل الإسلامية، ومراجعة صيغ العقود الشرعية اللازمة لتنفيذها وتحديد إجراءاتها، وإبداء الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الجديدة التي ترغب المؤسسات المالية الإسلامية بطرحها مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا سيما وأن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بصدد طرح مشروع لتطوير التمويل الإسلامي في فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والذي يهدف إلى وضع خطة طويلة الأمد ضمن أولويات محددة للنهوض بصناعة التمويل الإسلامي في فلسطين بما يشمل البنية التحتية التنظيمية والقانونية للصكوك والتأمين التكافلي والإيجارة والصيرفة الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر أن سلطة النقد قامت بتأسيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية العام الماضي، والتي عملت على اعتماد عدد من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة، التي تلبي حاجات عملاء المصارف الإسلامية، وذلك انطلاقاً من مسؤوليتها في دعم وتشجيع كل ما من شأنه تطوير وتعزيز العمل المصرفي بما فيه الصيرفة الإسلامية في فلسطين.

• الصرافون

واصلت سلطة النقد جهودها لتعزيز سلامة واستقرار قطاع الصيرفة باعتباره أحد الركائز الهامة في تعزيز الاستقرار المالي. وفي هذا السياق أصدرت التعليمات الرقابية رقم (2019/1) بشأن منح شركات الصرافة للوكالة الفرعية للحوالات السريعة، والتي يحظر بموجبها على الصراف الحاصل على وكالة حوالات سريعة رئيسية منح وكالات فرعية لأي شخص دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد وفقاً للشروط التي حددتها التعليمات المذكورة، على أن يلتزم الصراف الحاصل على الوكالة الرئيسية ووكيله بتطبيق

22 تضم الهيئة في عضويتها نخبة من علماء الشريعة والفقه وذوي الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية، وتتألف من: الدكتور عبد الستار أبو غدة/ رئيساً، والدكتور محمد حنيني نائباً للرئيس، وعضوية كل من الدكتور ماهر خضير، والدكتور باسل الشاعر، والدكتور جمال أبو سالم مقرراً للهيئة، والدكتور أحمد عيادي (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال شركات التأمين التكافلي)، والسيد محمد بشار كيلاني (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال الصيرفة الإسلامية).

تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء المحددة في التوصية رقم (10) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) والتعليمات الأخرى النافذة بهذا الخصوص.

وفي إطار سعي سلطة النقد لتطوير أنظمة العمل المصرفي وأتمتتها بما يسهم في تسهيل أعمال الجهاز المصرفي لخفض المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CFT/AML) الناتجة عن عمليات فتح حسابات جديدة، ولتعزيز إجراءات مبدأ اعرف عميلك (KYC)، فقد تم تقديم إرشادات لتطوير نظام الحسابات المصرفية تتمثل في تكوين الملفات الديموغرافية، وملف بيانات نوع الحسابات المصرفية، وملف تعديل بيانات الشيكات المودعة برسم التحصيل، وملف تحديث بيانات العملاء.

كما سمح لشركات الصرافة بإمكانية تقديم خدمة الحوالات المالية باستخدام نظام التحويل الدولي SWIFT، بموجب موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد، وذلك في حال تجاوز قيمة الحوالة لطالب الإصدار أو المستفيد في اليوم الواحد ما مجموعه 7,000 دولار وفقاً للبند (12) من التعليمات رقم (2017/1).

• مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمراراً للجهود المبذولة في تطوير الإطار الرقابي لمؤسسات الإقراض المتخصصة، أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية التالية:

- **تعليمات رقم (2019/1)** بشأن جدولة التسهيلات الممنوحة في المحافظات الجنوبية، وتهدف الى تعديل شروط الجدولة الواردة في التعليمات رقم (2008/1)، خاصة الفقرة رقم (3) من المادة (2). وتقتصر هذه التعديلات على جدولة التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية فقط. وبموجب هذه التعديلات فقد تم استثناء شرط الدفعة النقدية المقدمة، بحيث أصبح بإمكان مؤسسة الاقراض جدولة التسهيلات بدون استيفاء الدفعة النقدية المقدمة عند الجدولة الثانية بموافقة الطرفين، مع بقاء باقي الشروط الأخرى المتعلقة بالجدولة الواردة في التعليمات رقم (2018/1) سارية المفعول بدون أية تعديلات.
- **تعليمات رقم (2019/2)** بشأن تعديل التعليمات رقم (2) لسنة 2014، والتي تم بموجبها تعديل المادة رقم (4) بشأن تصنيف محفظة القروض والتمويلات غير المنتظمة لتكون على النحو التالي: محفظة القروض والتمويلات تحت المراقبة، وهي التي مضى على موعد سداد قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفوائد أو العوائد فترة تتراوح ما بين 61-90 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 25% منها. ومحفظة القروض والتمويلات دون المستوى، وهي التي مضى على موعد سدادها فترة تتراوح ما بين 91-120 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 50% منها. ومحفظة القروض والتمويلات المشكوك في تحصيلها، وهي التي مضى على موعد سدادها فترة تتراوح ما بين 121-180 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 75% منها. ومحفظة القروض والتمويلات المصنفة كخسائر، وهي التي مضى على موعد سدادها فترة أكثر من 180 يوم، وتكوين مخصص بنسبة 100% منها. وتسري هذه التعديلات اعتباراً من تاريخ 2019/6/30 وحتى تاريخ 2021/1/1، على أن يعود الوضع بعد ذلك كما كان عليه في التعليمات رقم (2) لسنة 2014.
- **تعليمات رقم (2019/4)** بشأن برنامج تكلفة الاقتراض السنوية، وهي تعليمات موجهة لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي إطار الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد لتطوير قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين، فقد أطلقت في العام 2019 استراتيجية قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين (2019 - 2023)، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ»، ومبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي «FIRST»، والشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر «شراكة»، ووزارات المالية والتخطيط والاقتصاد الوطني.

ومن جانبٍ آخر، عممت سلطة النقد على مؤسسات الإقراض الدليل الاسترشادي لاختيار الأنظمة الآلية، وذلك حرصاً منها على مساعدة هذه المؤسسات على اختيار الأنظمة الآلية وفق أسس مدروسة ومحددة لا سيما في ضوء الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا

المعلومات، التي أصبحت جزء لا يتجزأ من بيئة الاعمال. ويتضمن الدليل إرشادات بشأن المعايير الواجب توفرها في الشركة المطورة للنظام، ومتطلبات النظام الآلي، ومتطلبات البيئة التقنية للنظام.

تعزيز البنية التحية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام. وفيما يلي تفصيل لأهم الإنجازات التطويرية للأنظمة المصرفية خلال العام 2019.

• نظام المقاصة الإلكترونية

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2019 لإدخال نظام المقاصة الإلكترونية حيز العمل، والذي يهدف إلى خفض فترة تقاص الشيكات لتصبح (T+2)، للمساهمة في سرعة تحصيل الشيكات وتسريع دوران النقد في الاقتصاد، ووقف التداول الورقي للشيكات. وخلال العام 2019 شرعت سلطة النقد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بعمليات التحضير اللازمة لإدخال نظام المقاصة الإلكترونية حيز العمل، ومن المتوقع إطلاقه خلال العام 2020. ومن ضمن أهم النشاطات التي تم إنجازها في العام 2019 تحديد شروط وآليات ربط الأنظمة البنكية لدى المصارف مع نظام المقاصة الإلكترونية وذلك بالتعاون مع المصارف ومتابعة أعمالهم، وإعداد الوثائق المطلوبة مثل متطلبات وآليات عمل النظام وسياسات سلطة النقد بالخصوص وغيرها من الوثائق، كما تم عقد العديد من الاجتماعات مع المصارف للتشاور واطلاعهم على التطورات الخاصة بالمشروع، وكذلك العديد من الاجتماعات مع الشركة المزودة للنظام والشركات المزودة للأنظمة الداعمة في المصارف، كما تم وضع وإعداد الاجراءات والآليات الخاصة بتقاص الشيكات ذات المواصفات القديمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية، والقيام بعمليات فحص شاملة للنظام داخل سلطة النقد ومع المصارف. وما زال العمل مستمراً في عمليات الفحص نتيجة التأخير من قبل الشركة الموردة للنظام وبعض المعيقات من قبل الشركات الموردة للأنظمة البنكية لدى المصارف. كما تم عقد عدد من الورشات التدريبية للمصارف للتعريف بآلية عمل النظام وكيفية التعامل معه.

• نظام سويفت

اعتمدت سلطة النقد النسخة الأحدث من نظام سويفت (7.3.5)، وذلك بعد اجراء الفحوصات اللازمة وتهيئة البنية التحتية لها. كما تمت المتابعة مع كافة المصارف بالخصوص من أجل اعتماد هذه النسخة، والعمل بها وفق متطلبات شركة سويفت ابتداء من 2019/11/19. واحتوت النسخة الجديدة على آخر التحديثات الرئيسية التي طلبتها سويفت في آخر نسخة لها، والمتمثلة في (Alliance Access and GUI packages 7.3.5)، و(MT FIN & MX Maintenance Standards Release 2019).

• نظام الحسابات المصرفية

تم إطلاق نظام الحسابات المصرفية بتاريخ 2019/7/14، بهدف خفض المخاطر التشغيلية المتعلقة بعمليات فتح الحسابات، وتوفير بيانات شاملة عن الحسابات المصرفية من خلال قاعدة بيانات ديموغرافية موحدة وشاملة لكافة الحسابات المصرفية في فلسطين. ويأتي إطلاق هذا النظام في إطار تطلعات سلطة النقد لتطوير آليات العمل والأدوات الرقابية المرتبطة بها، لتتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى، وبما يشمل تحقيق مبادئ اعرف عميلك (KYC) عند فتح الحسابات وتحديثها بشكل مستمر لمساعدة المصارف في اتخاذ القرار المصرفي السليم.

• نظام استعلام المواطنين

من المتوقع إطلاق هذا النظام بعد الانتهاء من التعديلات القانونية اللازمة لاستكمال إجراءات الإطلاق، حيث تم الانتهاء من تطوير النظام وإنجاز عمليات الفحص للتحقق من صلاحيته. كما تم عرض النظام وشروط عمله على مجلس إدارة سلطة النقد لاعتماد العمل به.

• نظام تخصيص الأرقام السيادية للهيئات الاعتبارية

يهدف هذا النظام إلى أتمتة العمل بشكل كلي وضبط وتنظيم آلية تخصيص رموز سيادية للمؤسسات والهيئات غير المسجلة أو غير الحاصلة على رقم ترخيص أو رقم تسجيل موحد من الجهات الرسمية، وذلك لغايات الإفصاح والتصريح وتبادل البيانات مع مكتب معلومات الائتمان، وقد تم استلام النظام للفحص النهائي حيث يجري حالياً تعديل الملاحظات النهائية على النظام. ومن المتوقع إطلاقه خلال العام 2020.

• نظام التبليغ والإفصاح عن بيانات المتوفين

يهدف هذا النظام الى توفير بيانات عن العملاء المتوفين بالاعتماد على البيانات المجمعة والمحدثة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض بشكل يومي، نظراً لعدم توفر بيانات موحدة لدى الجهات الرسمية ذات الاختصاص (وزارة الداخلية)، بالإضافة الى شاشات التعميم والرد ومتابعة طلبات الاستعلام عن المتوفين من خلال النظام. ومن المتوقع إطلاق النظام خلال العام 2020.

• نظام الاستعلام عن المنشآت المسجلة لدى وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية

يأتي إطلاق هذا النظام استكمالاً للتوصيات الختامية الخاصة بأعمال المؤتمر المصرفي للعام 2013، وبهدف تعزيز وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول الى مصادر التمويل. وفي هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية لتمكين المستخدمين من المصارف ومؤسسات الإقراض الاستعلام عن بيانات المنشآت المسجلة لدى كل من وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية من خلال مكتب معلومات الائتمان. كما تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل الربط مع المؤسستين، وتم إطلاق نظام الربط مع وزارة الاقتصاد خلال الربع الثاني من العام 2019.

• نظام الاستعلام الائتماني الموحد

تم تطوير هذا النظام ليخدم شركات القطاع الخاص وشركات خدمات الدفع، والذي يمكّن المستخدمين من التعرف على الملاءة المالية للعميل وإثراء قاعدة بيانات أنظمة معلومات الائتمان بالبيانات المالية والديموغرافية الخاصة بالمستفيدين من خدمات شركات القطاع الخاص وشركات الدفع. وتم اعداد متطلبات عمل النظام والحصول على الموافقات الإدارية اللازمة لاعتماد المشروع والشروع باتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التطوير. ويأتي تطوير هذا النظام في إطار المواءمة مع متطلبات القطاع الخاص وشركات خدمات الدفع، تعزيزاً لنظام الاستعلام الائتماني الموحد الذي أطلق في عام 2013، والذي هدف إلى الحد من ظاهرة الشيكات المعادة ومعالجة ظاهرة الإفراط في الاستدانة، وعطفاً على استراتيجية سلطة النقد لتطوير خدمات الدفع وبهدف تأمين خدمة الاستعلام والتحقق لشركات الدفع ووكلائها بما يتماشى مع متطلبات سياسة اعرف عميلك (KYC).

• أنظمة عمليات الائتمان

واصلت سلطة النقد جهودها لتطوير أنظمة عمليات الائتمان، فتم في تموز 2019 إطلاق النسخة المحدثة من نظام معلومات الائتمان (Version V)، والنسخة المحدثة من نظام الشيكات المعادة (Version III)، ونظام التسويات الرضائية (Version II).

• دمج الأنظمة البنكية للمصارف مع نظام الشيكات (الاستعلام والتصريح) في سلطة النقد

تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لربط نظام البنك الوطني مع نظام الشيكات المعادة كمرحلة أولية تمهيداً لدمج الأنظمة البنكية للمصارف كافة مع أنظمة سلطة النقد، وذلك بعد توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الوطني والشركة المطورة تهدف الى ربط نظام فتح الحسابات ومنح الشيكات للبنك بنظام الشيكات المعادة لغايات تنفيذ عمليات الاستعلام عن العملاء.

وفي مرحلة لاحقة تم إعداد المتطلبات عمل نظام لدمج الأنظمة البنكية للمصارف ومؤسسات الإقراض مع أنظمة سلطة النقد عبر الشبكة المصرفية، لتزويد المصارف بمستخرجات نظم معلومات الائتمان من التقرير الائتماني الكامل، وتقرير الشيكات الكامل، أو التقريرين مقسمين إلى أجزاء، وبما يمكن المستخدم من اختيار الجزء الذي يحتاجه ومن ثم تخزينه على قاعدة بيانات المصرف أو المؤسسة، وتم توقيع عقد التطوير مع الشركة المطورة. ويأتي هذا النظام في سياق تطوير العمل المصرفي الداخلي لدى المستخدمين في الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض خاصة في موضوع دمج مستخرجات نظم معلومات الائتمان التابعة لسلطة النقد مع الأنظمة البنكية للمستخدمين لخفض المخاطر التشغيلية ولتسهيل وتسريع عمليات إدارة العلاقة وتقديم الخدمة لعملاء المصارف بما يلبي متطلبات التطورات الحاصلة في خدمات التقنيات المالية.

• نظام الربط مع وزارة الداخلية

في ضوء استكمال التفاهمات التي تمت بين سلطة النقد ووزارة الداخلية، فيما يتعلق بتمكين المستخدمين في الجهاز المصرفي من الاستعلام عن البيانات الشخصية لعملائهم وفقاً للبيانات المخزنة على قاعدة بيانات الوزارة، تم تطوير شاشات لنظام «الربط مع وزارة الداخلية» التي تمكّن المستخدمين من الاستعلام عن البيانات الشخصية للمواطنين المستمدة من قاعدة بيانات وزارة الداخلية من خلال شاشات مكتب معلومات الائتمان **CBIS**. ويهدف هذا النظام إلى خدمة الأعمال الرقابية لسلطة النقد ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمساهمة في الحد من جرائم التزييف والتزوير لبطاقات هوية العملاء.

• نظام التصنيف الائتماني

تم استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحديث والتوافق على بطاقات التصنيف المعدلة للأفراد والشركات. ويجري حالياً بحث امكانية تخصيص نظام تصنيف ائتماني خاص بقطاع المنشآت استناداً الى البيانات الديموغرافية المتوفرة عن المنشآت على قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية. ويأتي ذلك في اطار سياسة سلطة النقد الهادفة الى تطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية حفاظاً على جودة محفظة التسهيلات، ومواءمة نظام التصنيف الائتماني بما يتوافق مع سياسة وتطلعات سلطة النقد المستقبلية، وتلبية لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتعزيز نسب الشمول المالي في فلسطين من خلال تعزيز الوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المصرفية من القطاع الرسمي، وبما يشمل تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الوصول الى مصادر التمويل.

• مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار

في إطار مساعدة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني على النفاذ للتمويل، تم خلال العام **2019** ربط مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار مع نظام المعلومات الائتماني لتسهيل الاستعلام عن منشآت القطاع الخاص التي تتقدم من خلال موقع تمويلي التابع للمبادرة بطلبات اقتراض من مؤسسات الإقراض والمصارف. وقد ساهمت عملية الربط في تسهيل عمليات وصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريادية إلى مصادر الأموال واختصار الفترة الزمنية والخطوات المتبعة في إجراءات التسجيل والاكتتاب **Underwriting Process**.

• نظام احتساب تكلفة الاقتراض السنوية (APR) للمصارف ومؤسسات الإقراض

تم إطلاق النسخة التجريبية من هذا النظام واصدار تعليماته وارشاداته في العام **2019** ومناقشتها مع ممثلي المصارف ومؤسسات الاقراض، والتي تهدف الى حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات وذلك من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وكذلك تمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات المختلفين بسهولة، واختيار العرض الأقل تكلفة والأفضل بالنسبة لهم. ويجري حالياً تصويب بعض الملاحظات الفنية للمصارف ومؤسسات الاقراض التي ظهرت خلال الفترة التجريبية.

• الموقع الإلكتروني للشمول المالي

تـم التعاقـد مـع شـركة متخصصـة لتصميـم موقـع خـاص بالشـمول المـالي والتوعيـة الماليـة وفقـاً لمتطلبـات خطـة عمـل الاسـتراتيجية الوطنيـة للشـمول المـالي، وذلـك بتمويـل مـن مؤسسـة الـ GIZ وسـيتم إدارة الموقـع مـن قبـل سـلطة النقـد وهيئـة سـوق رأس المـال، ومـن المتوقـع إطـلاق الموقـع خـلال العـام 2020.

تحسين النفاذ للخدمات المالية

في إطار سياسة سلطة النقد الهادفة الى تعزيز وتحسين مستوى النفاذ للتمويل، تم العمل على ما يلي:

• التفرّع والانتشار المصرفي

بقـي هيـكل المصـارف المرخصـة في العـام 2019 كمـا هـو عنـد 14 مصرفـاً، منهـا 7 مصـارف محليـة (تتضمـن ثـلاث مصـارف إسـلامية)، و7 مصـارف وافـدة (6 أردنيـة، ومصـرف مصـري)، بينمـا ارتفـع عـدد الفـروع والمكاتـب المصرفيـة إلى 370 فرعـاً ومكتبـاً مقارنـة مـع 351 فرعـاً ومكتبـاً في العـام السـابق.

وتسـعى سـلطة النقـد مـن خـلال سياسـة التفـرع إلى تقليـل الكثافـة السـكانية لعـدد الفـروع، بهـدف زيـادة كفـاءة الخدمـات المقدمـة للعمـلاء مـن جهـة، ولتصبـح أكـثر توافقـاً مـع المعـدلات المتعـارف عليهـا عالميـاً (حـوالي 10,000 نسـمة لـكل فـرع). وفي هـذا السـياق سـجل مؤشـر عـدد السـكان لـكل فـرع تحسـناً في العـام 2019 بانخفاضـه إلى 12.2 ألـف نسـمة / فـرع أو مكتـب، مقارنـةً بحـوالي 12.6 ألـف نسـمة في العـام 2018. ورغـم هـذا التحسـن المسـتمر إلا أنـه لا يـزال هنـاك متسـع لمزيـد مـن التفـرع.

شكل 4 - 1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2015–2019

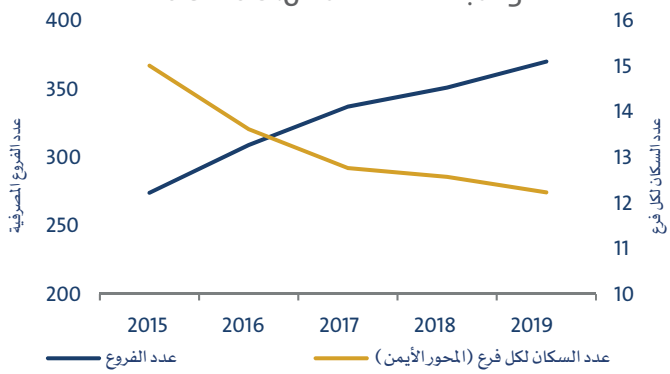

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كمـا شـهد العـام 2019 تـم افتتـاح مكتـب تمثيلـي لبنـك القـدس في المملكـة الأردنيـة الشـقيقة، ليكـون أول تمثيـل رسـمي لبنـك فلسـطيني بـالأردن، وليضـاف إلى المصـارف الثلاثـة الـتي افتتحـت فـروع لهـا خـارج فلسـطين، حيـث يوجـد لبنـك فلسـطين مكتـب تمثيـل في العاصمـة التشـيلية سـنتياغو، وآخـر في مركـز دبي المـالي، في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، كمـا يوجـد لبنـك الاسـتثمار الفلسـطيني فـرع في مملكـة البحريـن، وكذلـك يوجـد للبنـك الإسـلامي العـربي مكتـب تمثيـل في دبي. وبشـكل عـام تسـعى المصـارف مـن خـلال افتتـاح مكاتـب تمثيـل خارجيـة لهـا إلى تحقيـق العديـد مـن الأهـداف، أبرزهـا ترويـج الخدمـات الـتي تقدمهـا داخـل البلـد المضيـف، وتوفيـر البيانـات للشـركات في البلـد المضيـف الـتي تسـعى لتطويـر أنشـطتها في فلسـطين، وتوفيـر البيانـات للشـركات في فلسـطين حـول فـرص الاسـتثمار المتوفـرة في البلـد المضيـف، واسـتقطاب الودائـع، وخصوصـاً ودائـع المغتربـين الفلسـطينيين ومعارفهـم وكذلـك المؤسسـات المحليـة.

• الشمول المالي

جـرى خـلال العـام 2019 عقـد عـدة اجتماعـات للجـان عمـل الاسـتراتيجية الوطنيـة للشـمول المـالي (2018–2025)، مـن أجـل مباشـرة هـذه اللجـان تنفيـذ مهامهـا المقـررة وفـق خطـة الاسـتراتيجية الوطنيـة للشـمول المـالي في فلسـطين. وتـم خـلال هـذه الاجتماعـات مناقشـة آخـر المسـتجدات على صعيـد تنفيـذ خطـة عمـل الاسـتراتيجية، بمـا في ذلـك مناقشـة واعتمـاد تقريـر الإنجـاز السـنوي الخـاص بالاسـتراتيجية والـذي يوضـح سـير العمـل في تنفيـذ متطلبـات خطـة عمـل الاسـتراتيجية للعـام الأول، وبمـا يشـمل الأنشـطة والبرامـج الخاصـة بالقطاعـين

المالي المصرفي وغير المصرفي التي تم تنفيذها من قبل سطلة النقد وهيئة سوق رأس المال خلال الفترة السابقة، بهدف تعزيز الشمول المالي والمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية. كما تطرق تقرير الإنجاز إلى مخرجات مجموعات العمل المتخصصة التي تم تشكيلها من أعضاء متخصصين من عدة مؤسسات وشركات، تشمل القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتساهم بشكل أساسي في تنفيذ متطلبات خطة عمل الاستراتيجية والأنشطة الخاصة بها.

كما تم خلال هذه الاجتماعات تعزيز إجراءات إطلاق الموقع الإلكتروني للشمول المالي، ليعتبر مرجعية أساسية للشمول المالي في فلسطين، ويساهم في تعزيز الوعي المالي لدى فئات المجتمع المستهدفة. كما تم مناقشة مشروع إنشاء قاعدة بيانات للشمول المالي على مستوى فلسطين بالتعاون مع الأطراف المشاركة ذات العلاقة بالاستراتيجية، وذلك بهدف قياس مستوى التطور الحاصل في مؤشرات الشمول المالي ومدى نجاح الجهود المبذولة في هذا الجانب من كافة الأطراف.

ومن الجدير ذكره أن فلسطين تعد من أول الدول العربية التي عملت على إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى. إيماناً منها بأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي، وحماية حقوقهم مالياً، وإتاحة التمويل للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. يشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تهدف إلى رفع نسبة الشمول المالي في فلسطين من 36.4% إلى 50.0% كحد أدنى بنهاية عام 2025، إلى جانب تحقيق الرؤية الفلسطينية نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد، وتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية المناسبة بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها، وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب

وفي ذات السياق أطلقت سلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال فعالية اليوم العربي للشمول المالي. وتم خلالها إطلاق تعليمات حساب الشمول المالي في فلسطين لتمكين فئات المجتمع المختلفة، وخاصة الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والرياديين، وكافة المواطنين المؤهلين قانونياً من فتح حساب مصرفي واستخدام المنتجات والخدمات المصرفية الأساسية الأخرى، بهدف تعزيز ثقافة الادخار لديهم والعمل على تسهيل إجراء معاملاتهم المالية المختلفة، وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

واستمرت فعالية اليوم العربي للشمول المالي على مدار ثلاثة أيام، أقيم خلالها منصات شبابية في الجامعات استضافت تجارب لرياديين شباب أقاموا مشاريع من خلال استفادتهم من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تنفيذ عروض مسرحية هادفة حول الشمول المالي، ونشر العديد من الفيديوهات التوعوية حول مواضيع مصرفية ومالية. جدير بالذكر أن اليوم العربي للشمول المالي هو فعالية سنوية أقرّها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتقام برعاية صندوق النقد العربي في السابع والعشرين من نيسان من كل عام، بهدف تعزيز الشمول المالي لدى كافة فئات المجتمع في الدول العربية.

• التوعية المالية والمصرفية ودعم المسؤولية المجتمعية

استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز التوعية المالية، تم خلال العام 2019 وللعام السابع على التوالي إطلاق فعاليات الاسبوع المصرفي للأطفال والشباب خلال الفترة 17-2019/3/21. وتأتي هذه الفعالية في إطار تحقيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، وتهدف إلى رفع مستويات الوعي والثقافة المالية والمصرفية لدى كافة فئات المجتمع خاصة الأطفال والشباب.

وقد دأبت سلطة النقد على تنظيم هذه الفعالية منذ العام 2011، وفي نفس اليوم الذي يتم فيه إطلاق فعاليات الاحتفال السنوي العالمي بالأسبوع المصرفي للأطفال والشباب في 15 آذار من كل عام، وذلك بهدف تعزيز الثقافة المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع خاصة جيل الأطفال والشباب، ومساعدتهم على التحضير والاستعداد لصناعة مستقبلهم المالي والاقتصادي بحكمة. ويُشار في هذا السياق إلى أن سلطة النقد قد حصلت مرتين (في عامي 2013 و2018) على جائزة «أسبوع المال الدولي» عن تنظيمها أفضل فعالية توعية مالية ومصرفية في منطقة الشرق الاوسط.

واستهدفت فعالية الأسبوع المصرفي للعام 2019 أكثر من 98 ألف طالب وطالبة من مختلف مدارس الضفة وقطاع غزة، وتضمنت معرضاً للمصرف الافتراضي، والذي تميز هذا العام بتولي مجموعة من طلبة المدارس الذين تلقوا تدريباً في فروع المصارف ومؤسسات الإقراض قبل انطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي تقديم الشرح حول الخدمات المصرفية للطلبة الزائرين لمعرض فرع المصرف الافتراضي. وقد توافد أكثر من 1,400 طالب وطالبة من مختلف مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة على مداريومين متتاليين على معرض فرع المصرف الافتراضي. كما تم تنظيم زيارة العديد من المجموعات الطلابية للمصارف والتعرف على الخدمات المصرفية التي تقدمها، حيث تم زيارة ما يقارب 351 فرعاً ومكتباً للمصارف و107 فرع لمؤسسات الإقراض للتعرف على أقسامها وآلية عملها. إلى جانب قيام ممثلي المصارف بزيارات إلى ما يقارب 1,754 مدرسة في الضفة وغزة لإلقاء محاضرات تثقيفية وتوزيع نشرات توعوية.

وفي إطار الحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المصرفية وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات طلب من المصارف عدم حجز أو سحب بطاقة الصراف الآلي في حال عدم قيام العميل بعدم تحديث بياناته، إلا بعد اشعار العميل ثلاث مرات عبر الـSMS أو وسيلة التواصل المحددة بين الطرفين، على أن تكون فترات اشعار العميل مرة كل أسبوع على الأقل وشريطة إبراز هذه الاشعارات على جهاز الصراف الآلي عند محاولة العميل استخدام الجهاز.

وفي ضوء حرص سلطة النقد على تسهيل المعاملات المصرفية المتعلقة بموظفي القطاع العام وفي اطار الأزمة المالية التي شهدتها الحكومة في بداية العام 2019 والناجمة عن أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وما ترتب عليها من عدم قدرة الحكومة على دفع كامل رواتب موظفي القطاع العام طيلة الفترة من آذار وحتى أيلول 2019، فقد تم الزام المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة بخصم قيمة القسط المستحق على المقترضين من موظفي القطاع العام كنسبة وتناسب من قيمة الراتب المحول، على ألا تزيد نسبة الخصم عن 50% من قيمة الدفعة المحولة من راتبه، مع عدم فرض أية فوائد / غرامات تأخير على الجزء المتبقي، وعدم استيفاء عمولة الشيكات المعادة على حساباتهم، ووقف تصنيفهم على نظام الشيكات المعادة.

تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية

حرصت سلطة النقد خلال العام 2019 على مواصلة جهودها لتعزيز وترسيخ علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية، ومشاركتها في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، وذلك في إطار العمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية والاقليمية بما يحقق استمرار تطوره وارتقائه. وفي هذا السياق سجلت سلطة النقد عدة إنجازات خلال العام 2019

• العلاقات المحلية

وقّعت سلطة النقد في العام 2019 مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك وتنسيق جهودهما لتحقيق أهدافهما المتعلقة بالرقابة المشتركة والحفاظ على الاستقرار المالي، بما في ذلك تعزيز الثقة في سوق رأس المال وفي الجهاز المصرفي الفلسطيني، والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والحد من المخاطر النظامية، وحماية المستخدمين والمتعاملين الحاليين والمتوقعين في القطاعين المصرفي والمالي، وتعزيز الثقة في المؤسسات المصرفية والمالية التي تقدم خدمات ومنتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز الشمول المالي في فلسطين.

وفي إطار اهتمام سلطة النقد بتشجيع وزيادة عدد شركات القطاع الخاص المستفيدة من نظام الاستعلام الائتماني الموحد، وتعزيز مكانتها وقدراتها الاستثمارية وحمايتها من التعرض لمشاكل في السيولة النقدية أو الملاءة الائتمانية، تم توقيع مذكرات تفاهم بين سلطة النقد ومجموعة من شركات القطاع الخاص العاملة في فلسطين[23]، بالإضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع الشركات العاملة في

23 تشمل مجموعة الاتصالات الفلسطينية، ومجموعة سنقرط القابضة، ومجموعة شركات BCI للاتصالات والتكنولوجيا المتطورة، وشركة الإجارة الفلسطينية، وشركة أبو شمسية للتجارة والتسويق.

مجال التأمين[24]. وتتيح هذه المذكرات التعرف على الملاءة الائتمانية للعملاء الذين يتعاملون بالاقتراض أو بأسس البيع الآجل بموجب شيكات آجلة لتاريخ استحقاق لاحق، واتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يحد ويجنب تلك الشركات من التعرض لمخاطر ائتمانية.

من جانبٍ آخر، وقعت سلطة النقد مع شركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل» اتفاقية شراكة استراتيجية لتقديم خدمات الاستضافة لمواقع التعافي من الكوارث (DR Site و HA Site) الخاصة بسلطة النقد في مركز بيانات بالتل في البيرة. ويعتبر المركز الأول من نوعه في فلسطين، الذي يقدم خدمات نوعية عالية الجودة: أهمها خدمات استضافة الخوادم (co-location)، وخدمات إدارة حماية الخوادم من الهجمات والاختراقات على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، وخدمات الخوادم الافتراضية، وخدمات الحوسبة السحابية بأنواعها (IaaS PaaS SaaS)، وخدمة مساحات التخزين للبيانات، وغيرها من الخدمات.

وبموجب هذه الاتفاقية تقدم بالتل خدمات الاستضافة لمواقع سلطة وحفظ بياناتها وحمايتها بما يتوافق مع استراتيجية سلطة النقد في اعتماد أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا وبما يمكن القطاع المصرفي من تقديم جميع الخدمات المصرفية بالتقنيات الحديثة. كما قامت «بالتل» بموجب هذه الاتفاقية بربط المصارف بشبكتين من الألياف الضوئية وبسرعات فائقة، شبكة رئيسية وأخرى احتياطية.

وفي إطار تعزيز التعاون بين سلطة النقد ونقابة الصحفيين الفلسطينيين تم توقيع مذكرة تفاهم في العام 2019 لتطوير الإعلام الاقتصادي. وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز وتطوير الإعلام الاقتصادي فيما يخص القطاع المالي المصرفي، وتطوير قدرات الصحفيين الاقتصاديين وذلك من خلال طرح برامج تدريبية تعنى بالصحفيين الاقتصاديين، والمساهمة في زيادة وعي الجمهور الفلسطيني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمالية خاصة فيما يتعلق بالتوعية في المجال المصرفي الفلسطيني، والعمل على تكثيف التغطية الإعلامية لأخبار وأنشطة سلطة النقد والقطاع المصرفي. وفي سياق تنفيذ هذه المذكرة عقدت سلطة النقد ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع نقابة الصحفيين لنخبة من الصحفيين العاملين في مجال الصحافة الاقتصادية، بهدف تطوير قدرات ومهارات الصحفيين بشكل عام والعاملين في الصحافة الاقتصادية بشكل خاص، لمساعدتهم على أداء الرسالة الإعلامية بمهنية ومسؤولية وتعزيز قدرتهم على التعامل مع البيانات والإحصائيات وتحليلها وتفسيرها وتقديمها للجمهور بشكل مفهوم وموضوعي، وهو ما ينعكس بالإيجاب على تعزيز الاستقرار والشمول المالي.

وبهدف مراجعة نتائج السياسات الائتمانية لجهات الإقراض في فلسطين خلال الفترة الماضية، عقدت سلطة النقد المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي 2019 بالتعاون مع جمعية البنوك في فلسطين ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض، تحت عنوان «التمويل المصرفي وآفاق التنمية الاقتصادية» في مدينة أريحا. وخرج هذا المؤتمر بعدة توصيات من شأنها أن تسهم في تفعيل دور جهات الإقراض في تمويل القطاعات الاقتصادية المستهدفة بما يتناسب مع خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية. وتمثلت أبرز التوصيات في صياغة سياسات ائتمانية موجهة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي لها قيمة إضافية عالية قادرة على خلق فرص عمل جديدة، وتوجيه العناية والاهتمام الواجبين للاستثمار في التجمعات السياحية في القدس، بالإضافة الى تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي وتحفيز جهات الإقراض على تطوير منظومة التمويل المتخصص والموجه للقطاع الزراعي، وإيلاء أهمية عالية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وفتح المجال لتعظيم الاستفادة من خدمات التقنيات المالية الحديثة.

من جانبٍ آخر، عقدت سلطة النقد ورشة عمل تحت عنوان «نحو استراتيجية وطنية لتعزيز خدمات التقنيات المالية»، بمشاركة عدد من ممثلي المؤسسات المصرفية والمالية وعدد من الخبراء الدوليين، وكافة الأطراف ذات العلاقة. وتضمنت هذه الورشة استعراضاً لواقع الحال والآفاق المستقبلية لخدمات التقنيات المالية في فلسطين، وأولويات تطوير الخدمات المالية والرقمية في فلسطين. وتأتي هذه الورشة في إطار إطلاق سلطة النقد لمبادرة إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز خدمات التقنيات المالية، وإدخال نماذج جديدة من الائتمان المصرفي والصناعة المصرفية، بالشراكة الفاعلة من القطاع الرسمي والخاص والرياديين وحاضنات الأعمال. وهدفت سلطة النقد من هذه المبادرة إلى العمل على إنشاء البنية التحتية المالية المواتية والمناسبة من حيث الإطار القانوني والتشريعي وبناء

24 شملت ثمانية شركات تأمين: شركة تمكين للتأمين، وشركة فلسطين للتامين، والمجموعة الاهلية للتأمين، وشركة ترست للتأمين، وشركة التأمين الوطنية، وشركة المشرق للتأمين، والشركة العالمية المتحدة للتأمين، وشركة التكافل للتأمين.

القدرات وتجهيز المتطلبات التقنية والمؤسساتية وتعزيز مستويات الوعي لتقديم مثل هذا النوع من الخدمات بما يتواءم مع احتياجات المجتمع المحلي بأسعار منافسة وخدمات متطورة، وذلك وفق المعايير الدولية ذات العلاقة وبما يتناسب مع احتياجات البيئة المصرفية الفلسطينية. ويأتي هذا الاهتمام بإيجاد استراتيجية لتعزيز استخدام خدمات التقنيات المالية، لأهمية دورها في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال تسهيل وصول فئات المجتمع المستهدفة وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى روافد الائتمان بآليات وأدوات عصرية.

وفي سياق مرتبط بالتقنيات المالية الحديثة ووسائل الدفع الإلكترونية تبذل سلطة النقد جهوداً مكثفة مع كافة الجهات ذات العلاقة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والحد من استخدام النقد (الكاش)، بما في ذلك انجاز المعاملات المالية المحلية للقطاعين العام والخاص وبما يشمل أيضاً أتمتة أجور ورواتب العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بحيث يتم تحويلها بشكل فوري ودون تأخير إلى حساباتهم الشخصية لدى المصارف، إضافة إلى المتابعة المستمرة للسماح باستخدام بطاقات الدفع لفلسطيني الداخل في عمليات الشراء والتسوق في الأسواق المحلية.

وفي إطار البدء بانشاء المتحف الفلسطيني للنقد قامت سلطة النقد خلال العام 2019 بإبرام اتفاقية مع إحدى الشركات لتنفيذ خدمات التصميم والاشراف على انشاء متحف داخل سلطة النقد «المتحف الفلسطيني للنقد». ويتضمن هذا المتحف عدة زوايا تتحدث عن تاريخ تطور النقد على مر العصور، من خلال عرضها باستخدام تقنيات حديثة وثلاثية الأبعاد وسينمائية. ويأتي ذلك في إطار الحفاظ على التاريخ والموروث النقدي للشعب الفلسطيني، وتعريف الأجيال عن تاريخ النقد في فلسطين على مر العصور والحقب المختلفة التي مرت بها فلسطين، كما سيحتوي المتحف على عملات نقدية حقيقية لفترات مختلفة تم التعامل بها في فلسطين. يشار إلى أن سلطة النقد قد وقعت أيضاً مذكرة تفاهم مع وزارة السياحة والآثار للتعاون في تحديد المعروضات النقدية في المتحف الفلسطيني للنقد من مقتنيات وزارة السياحة والآثار.

• العلاقات الدولية

حصلت سلطة النقد في العام 2019 على عضوية مجموعة العمل الدولية للمخاطر التشغيلية للبنوك المركزية حول العالم (The IORWG)، التي تأسست في مدريد في العام 2005، وتضم نخبة من 97 عضواً من البنوك المركزية والمؤسسات المالية والسلطات النقدية العالمية، والإقليمية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك التسويات الدولية. وتهدف هذه المجموعة إلى تعزيز التواصل بين الأعضاء، وتطوير رؤى حول موضوعات المخاطر التشغيلية وتعزيز ممارسة إدارتها من خلال المشاركة في لقاءات واجتماعات دورية وتبادل المعرفة مع خبراء ومختصين من القطاع المصرفي والمالي. ويلعب انضمام سلطة النقد لهذه المجموعة دوراً هاماً في تعزيز ممارسة إدارة المخاطر التشغيلية في الصناعة المصرفية الفلسطينية، مما سينعكس بالإيجاب على أداء سلطة النقد والجهاز المصرفي الفلسطيني في موضوع إدارة المخاطر وتعزيز مبادئ الحوكمة والامتثال، والارتقاء بهما إلى مستويات متطورة وفعالة.

كما حصلت سلطة النقد بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على عضويه دولة فلسطين (ممثلة بوحدة المتابعة المالية) في مجموعة إيجمونت[25] الخاصة بوحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال الاجتماع السادس والعشرين للمجموعة المنعقد بمدينة لاهاي في هولندا. وتأتي هذه العضوية في إطار الجهود الوطنية لتعزيز دور دولة فلسطين في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي، واستجابة لنتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر. وتتيح هذه العضوية لوحدة المتابعة المالية تبادل المعلومات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع أكثر من 159 وحده نظيره حول العالم، وتسهل تدفق المعلومات وبناء القدرات والكفاءة على المستوى التشغيلي في ميدان المكافحة وتعقب وتتبع الأموال والمتحصلات الجرمية والمساهمة في عملية استردادها على المستوى الدولي.

من جانبٍ آخر، عقدت سلطة النقد في العام 2019 لقاءً مع اتحاد البنوك التعاونية الإيطالية، للاستفادة من التجربة الإيطالية في هذا المجال، تم خلاله مناقشة آخر التطورات المتعلقة بفكرة إنشاء بنوك متخصصة تعاونية تهدف لمحاربة الفقر ودعم المشاريع المستدامة

25 تتولى هذه المجموعة مسؤولية تسهيل تبادل المعلومات بين وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومقرها كندا.

وتعمل على تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية. كما تناول اللقاء تحديد مدى احتياج الاقتصاد الفلسطيني لهذا النوع من البنوك وآليات توفير البيئة القانونية اللازمة لإنشاء هذه البنوك بما يتوافق مع قوانين وتعليمات سلطة النقد وأثرها على تعزيز وصول واستخدام كل فئات المجتمع للخدمات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد، وتطوير الاقتصاد الوطني، خاصة وأنها تتقاطع مع خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

جدير بالذكر أن سلطة النقد عملت مؤخراً على تعديل قانون المصارف لدعم إنشاء البنوك التعاونية، كما أنه جاري العمل على مراجعة الدراسة التي أعدها اتحاد البنوك التعاونية الإيطالية حول هذا الموضوع من ناحية فنية. يشار الى أن التعاونيات في فلسطين يتم تنظيمها من قبل هيئة العمل التعاوني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية، وأن سلطة النقد على استعداد دائم لدعم إنجاح فكرة التعاونيات سواء كانت جمعية تعاونية للإقراض أو بنك متخصص يتم ترخيصه وتنظيمه من سلطة النقد.

وفي اطار العلاقة بين سلطة النقد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[26]، تم إعلان نتائج التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي لسلطة النقد، في مؤتمر صحفي مشترك عُقد في مدينتي رام الله وغزة. ومن أبرز النتائج التي أظهرها التدقيق، أن سلطة النقد لديها استراتيجية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، واهتمام نوعي ووعي عالي المستوى لقضية إدماج النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين (الجندر) في سلطة النقد والقطاع المصرفي الفلسطيني، باعتبار أن هذا النهج يلعب دوراً أساسياً في استدامة وشمولية العمليات التنموية. وقد أظهرت البيانات أن نسبة النساء بلغت 30% من مجمل الكادر البشري لسلطة النقد، وهي نسبة جيدة وتفوق مثيلاتها في القطاعات الشبيهة، وأن سلطة النقد توفر كافة الامتيازات للموظفين والموظفات على حد سواء.

من جانبٍ آخر، وفي اطار حرص سلطة النقد على تعميق الروابط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ومحيطه العربي، تم عقد مؤتمر «القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي» في دورته الثالثة، تحت عنوان «ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية» في المملكة الأردنية الهاشمية – البحر الميت، بالتعاون بين سلطة النقد، والبنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الأردن، وجمعية البنوك في فلسطين، وبحضور عدد كبير من الشخصيات المصرفية العربية من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والعراق ولبنان والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين، بالإضافة إلى مشاركين من بلغاريا.

وتناول المؤتمر على مدار يومين عدداً من المواضيع المصرفية التي تتعلق بتطورات التكنولوجيا المالية والآثار المتوقعة على الاستقرار المالي والمخاطر النظامية، ودور البنوك المركزية في دعم التحول الرقمي ومواجهة التحديات التنظيمية والرقابية الجديدة، والتكنولوجيا الرقمية وتطور الخدمات المالية. كما تم عرض واقع التكنولوجيا المالية في فلسطين والرؤية الاستراتيجية لسلطة النقد، والإنجازات التي حققتها في مجال المدفوعات، وأنشطتها وخططها الاستراتيجية نحو التحول إلى خدمات دفع إلكترونية، بما يشمل فتح مجال الاستثمار في هذا القطاع وتنظيم التشريعات المناسبة. كما تطرق للشراكة مع المصارف في تطوير البنية التحتية لأنظمة مدفوعات التجزئة، واهتمام سلطة النقد في دعم المبادرات الابتكارية خلال الفترة القادمة.

كما شاركت سلطة النقد في مؤتمر حول تعزيز قدرة الشركات الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الحصول على التمويل وتشجيع المُقرضين على التعامل وفقًا لأصول الشفافية، نظمته مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد الوطني وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وتناول المؤتمر الذي جاء تحت عنوان «التمويل بضمان الأصول المنقولة في فلسطين: توفير الفرص للممولين وللشركات الصغيرة والمتوسطة» السبل التي يمكن من خلالها لهذه الشركات الاستفادة من حسابات المدينين والمخزونات

26 في إطار الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (تعزيز حصول النساء على دخل مستدام وعمل لائق واستقلالية اقتصادية، من خلال سياسات وطنية تسهم في تحسين ظروف عمل لائقة والوصول الى فرص اقتصادية أفضل لنساء فلسطين) تنفذ كل من منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مشترك البرنامج الإقليمي «تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في فلسطين والأردن ومصر»، وبدعم من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (سيدا). ويسعى البرنامج خلال الأعوام 2019-2022 إلى دعم النساء للاستفادة من فرص الحصول على وظائف أفضل والشعور بالأمن في أماكن العمل والمساواة في الوصول إلى التطوير المهني والحماية الاجتماعية للأسر وتحسين فرص التنمية الشخصية والاندماج في المجتمع.

وغيرها من أنواع الأصول واستخدامها كضمان للحصول على التمويل. وعادة ما تشتمل الأصول المنقولة، خاصةً في الدول النامية، على معظم أسهم رأس المال للشركات، لا سيما الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يحتم إيجاد إطار عمل سليم يتبع القوانين واللوائح المطبقة.

ويحتل سجل حقوق الضمان في المال المنقول أهمية خاصة من حيث مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي باعتباره عنصراً رئيسياً في البنية التحتية للنظام المالي. وتكمن أهميته في تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى روافد الائتمان، علاوة على دوره الهام في الحفاظ على حقوق طرفي التعاقد وتوفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة. كما يعمل على تعزيز التنافسية بين مزودي الخدمات المالية، مما يعزز من مستويات الشمول المالي. وتعتبر فلسطين من أوائل الدول العربية التي بادرت بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية على إنشاء هذا النظام وإطلاقه في العام 2016، حيث تعمل سلطة النقد على تحفيز الجهاز المصرفي ومؤسسات الاقراض للاعتماد على هذا النظام في تسجيل الضمانات المحصلة على التسهيلات الممنوحة مما سيكون له أثراً إيجابياً في نمو محفظة تسهيلات المصارف ومؤسسات الإقراض الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2019 في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وفي هذا السياق طلبت من المصارف تعزيز الإجراءات والضوابط الرقابية وبذل العناية الواجبة، وبالحد الأدنى تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يمكن من استخراج التقارير والتنبيهات الآلية على مستوى العملية المالية للعميل الواحد ومجموع الايداعات النقدية له خلال مدة معينة، وربط مدى تناسبها مع الدخل الشخصي للعميل وطبيعة عمله، والحصول على المستندات المعززة لمصادر هذه الأموال، وتأمين رقابة مستمرة لحجم الايداعات النقدية ومصادرها، ووضع الإجراءات اللازمة للحد من قبول الايداعات التي تؤثر سلباً على حجم النقدية لدى المصارف أو تتضمن مخاطر محتملة. بالإضافة الى إجراءات التحقق من العملاء الطبيعيين والاعتباريين، وتصنيف العملاء وفقاً لمخاطرهم، إلى جانب تدريب موظفي المصارف على بذل العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة. ويأتي ذلك في ضوء دخول قانون «خفض استخدام النقدية» حيز التنفيذ في إسرائيل وبهدف الحد من المخاطر المحتملة وحرصاً على الاستقرار المالي.

وفي اطار التعليمات رقم (2018/1) بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، فقد طلبت سلطة النقد من المصارف بموجب التعميم رقم (2019/15) الإلتزام بتنفيذ هذه التعليمات، وتزويدها بمدى توفير سياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصادر الثروة والأموال وبذل العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة على العمليات المالية التي يتم تنفيذها لصالحهم، بالإضافة الى تهيئة النظام البنكي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يمكن من تلبية المتطلبات المحددة في تعاميم وتعليمات سلطة النقد بالخصوص. وفي ضوء تعليمات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2018/2) بشأن حظر التعامل مع المؤسسات المالية المتواجدة في المستوطنات وفروعها، فقد تم اعلام المصارف بقيام سلطة النقد بإعداد التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التعليمات.

وبهدف إنجاح عملية التقييم المتبادل التي كان من المفترض أن تخضع لها دولة فلسطين في العام 2020، تم إلزام المصارف بالبدء بعمليات التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبني المنهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach-RBA)، وتعزيز بيئة وإجراءات حوكمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضرورة الانتهاء من الارشفة الإلكترونية للملفات والمعاملات المالية وربطها بالحركات على الأنظمة المالية بحد أقصى 2019/8/30.

كما عقدت سلطة النقد ورشة عمل للمصارف ومؤسسات الإقراض وشركات الصرافة بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) حول «الامتثال لمتطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، هدفت الى تعزيز ضوابط وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء نتائج عملية التقييم الذاتي لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبني تطبيق المنهج القائم على المخاطر (RBA) لضمان تناسب تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر المحددة.

واستمراراً لجهود سلطة النقد المبذولة في تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم التعميم على مؤسسات النظام المصرفي بما يشمل المصارف ومؤسسات الإقراض والصرافين وشركات خدمات الدفع في فلسطين بوجوب قيام دائرة التدقيق الداخلي في المصارف بتقييم برامج وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل منتظم، وتضمين الخطط المستقبلية للتدقيق الداخلي فحص بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يشمل كفاية وكفاءة السياسات وإجراءات العمل، واجراءات العناية الواجبة والواجبة المعززة ومدى التركيز على العملاء والعمليات مرتفعة المخاطر، ومدى كفاءة تطبيق النهج القائم على المخاطر، ومدى فعالية الموظفين في تطبيق السياسات والإجراءات، وفعالية التدريب المقدم لهم.

من جانبٍ آخر، عممت سلطة النقد على مختلف مؤسسات النظام المصرفي بشأن مخاطر الخدمات والمنتجات الجديدة بهدف الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، بما ينسجم مع متطلبات التوصية (15) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) وبما يشمل بالحد الأدنى تحديد وتقييم كافة المخاطر المرتبطة بأي خدمة أو منتج أو تقنية جديدة قبل طرحها أو اطلاقها، والعمل على وضع الضوابط والتدابير اللازمة لإدارة تلك المخاطر.

كما أصدرت سلطة النقد تعميماً يلزم المصارف بحصر فتح الاعتمادات المستندية على عملاء المصارف فقط، ووجوب اتخاذ المصرف لإجراءات التحقق من النشاط الاقتصادي للعميل ومدى تناسب البضائع المستوردة مع نشاطه، والتحقق من المستفيد الحقيقي من الاعتماد المستندي وغيرذلك من إجراءات التحقق الكفيلة بعدم إساءة استخدام الاعتمادات المستندية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النشاط المالي لسلطة النقد

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد[27] في العام 2019 عن ارتفاع موجوداتها/مطلوباتها بنسبة 13.9% مقارنة بالعام 2018، لتصل إلى 1,799.3 مليون دولار. ويعزى مصدر الزيادة الأساسي في جانب المطلوبات إلى ارتفاع ودائع المصارف والمؤسسات المالية بنسبة 14.0% لتصل إلى 1,605.2 مليون دولار، متأثرة بارتفاع الاحتياطي الإلزامي على خلفية ارتفاع ودائع العملاء.

كما ارتفعت حقوق الملكية بحوالي 11.9% لتصل إلى 142.9 مليون دولار، على خلفية ارتفاع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة 15.3%، ليصل إلى 112.2 مليون دولار في نهاية العام 2019، وذلك في سياق تدعيم رأس المال ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. في حين بقي الاحتياطي العام ثابتاً دون تغيير عند مستوى 28.8 مليون دولار، وارتفع احتياطي إعادة التقييم بنسبة 24.0% ليصل إلى 1.9 مليون دولار في نهاية العام 2019. كما ارتفعت المخصصات والمطلوبات الأخرى بنحو 14.0% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 51.2 مليون دولار.

أما في جانب موجودات سلطة النقد، فيتمثل مصدر الارتفاع الأساسي في زيادة الودائع لأجل (لدى

شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2019

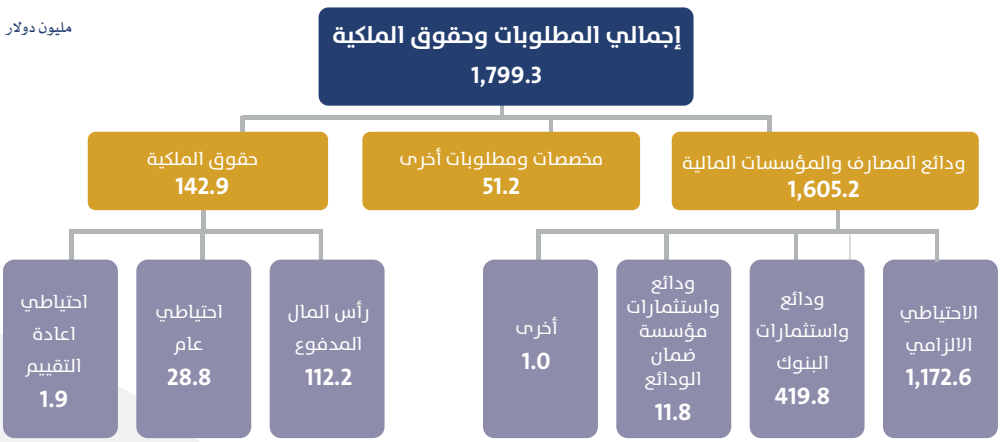

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

27 بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير. كما يجب الانتباه إلى بعض التغيرات في بعض البنود في ميزانية سلطة النقد عند مقارنتها بما ورد في التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2018 وذلك نتيجة لإعادة تصنيف بعض البنود المحاسبية، وتكوين مخصصات وتعديلات محاسبية أخرى وفقاً لرأي المدقق الخارجي.

المصارف في فلسطين والمصارف خارج فلسطين) بنسبة 13.6%، لتصل إلى 1,410.9 مليون دولار في نهاية العام 2019، كما سجلت الحسابات الجارية لدى المصارف (المحلية والخارجية) ارتفاعاً بنسبة 67.6% لتصل إلى حوالي 54.1 مليون دولار. أما على مستوى الاستثمارات، فقد ارتفعت الموجودات المالية بالكلفة المطفأة بنسبة 20.5% لتصل إلى حوالي 95.3 مليون دولار، كما ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة بنسبة 3.0% لتصل إلى 107 مليون دولار، وكذلك ارتفعت الاستثمارات الإسلامية بنسبة 13.0% لتصل إلى 60.1 مليون دولار. بينما تراجعت الأصول الثابتة (الأرض والمباني والممتلكات الأخرى) لسلطة النقد بنسبة 4.3% لتصل إلى حوالي 40.7 مليون دولار في نهاية العام 2019.

شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2019

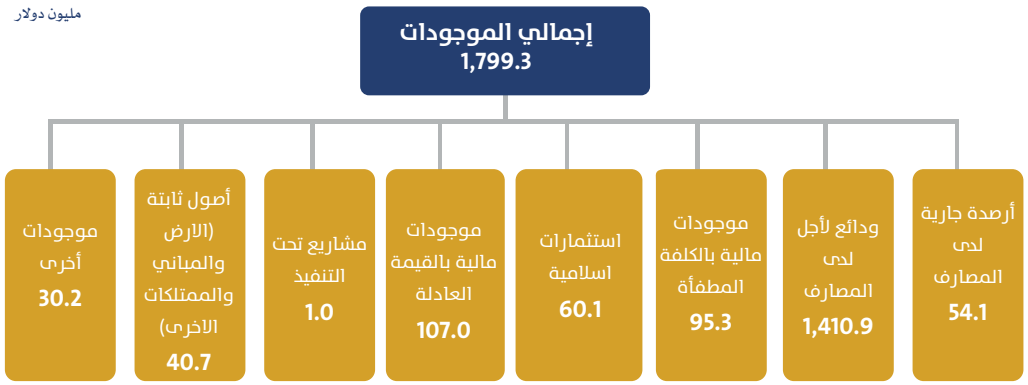

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى مستوى بيان الأرباح والخسائر، فقد ارتفعت إيرادات سلطة النقد بنحو 3.7% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى 42.7 مليون دولار، جراء ارتفاع صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بنسبة 10.1%، لتصل إلى حوالي 33 مليون دولار، مقابل تراجع الإيرادات الأخرى بنسبة 13.2%، لتصل إلى 9.8 مليون دولار. كما ارتفعت نفقات سلطة النقد بنحو 4.5% مقارنة مع العام 2018، لتصل إلى حوالي 27.9 مليون دولار، نتيجةً لارتفاع النفقات الإدارية بنسبة 24.4% لتصل إلى 5.6 مليون دولار، وارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 3.9% لتصل إلى 12.8 مليون دولار، والنفقات التحويلية (نفقات المساهمة في تمويل موازنة وحدة المتابعة المالية، وموازنة المعهد المصرفي الفلسطيني) بنسبة 29.1% لتصل إلى 1.8 مليون دولار، مقابل تراجع نفقات الإهلاك بنسبة 17.4% لتصل إلى 2.7 مليون دولار، وتراجع نفقات تكوين مخصصات بنسبة 4.6% لتصل إلى 5 مليون دولار في نهاية العام 2019.

وقد أسفر نشاط سلطة النقد المالي على ضوء التغيرات في جانبي الإيرادات والنفقات عن ارتفاع صافي الأرباح بنسبة 2.3% لتصل إلى حوالي 14.9 مليون دولار في العام 2019 مقارنةً بحوالي 14.5 مليون دولار في العام السابق، تم تحويلها بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

البحث والتطوير

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، وإصدار العديد من المسوح والدراسات ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية. وفي هذا السياق أصدرت في العام 2019 المسح النقدي، ومسح انتشار الخدمات المصرفية، ومسح الحافظة المنسق الذي يرصد البيانات الخاصة بملكية الأصول المالية المتعلقة باستثمارات الحافظة (حقوق الملكية والديون قصيرة وطويلة الأجل)، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة حول التوزيع الجغرافي لجهة الإصدار ورصيد حقوق الملكية والسندات والأذونات المقتناة عبر العالم. ويسهم هذا المسح في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات.

كما واصلت سلطة النقد إصدارها لنشرة مؤشرات السلامة المالية، ومؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، والمعيار الخاص لنشر البيانات. وكذلك أصدرت التقرير السنوي، وتقرير التضخم، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير تطورات مالية الحكومة والدين الحكومي، والمراقب الاقتصادي، ونشرة تطورات السيولة المحلية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي،

ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقرير الاستدامة الخارجية، والنموذج الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، ونموذج الصيغة المختزلة، ومؤشر أسعار الصرف الفعلية، وفجوة الإنتاج، والبرمجة المالية، ومجلة المرساة، إضافة إلى إصدار العديد من الدراسات المتخصصة ذات العلاقة بمهام وأهداف سلطة النقد. يشار إلى أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2019 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 354 موظفاً (منهم 89 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة)، من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي شملت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 354 برنامجاً تدريبياً (دورة/ ورشة) مقارنة مع 339 برنامجاً في العام 2018، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 32 برنامجاً تدريبياً (منها 18 برنامجاً لدائرة الأبحاث والسياسة النقدية، و14 برنامجاً لدائرة العمليات النقدية). في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 129 برنامجاً (منها 86 برنامجاً لدائرة الرقابة والتفتيش، و26 برنامج لدائرة انضباط السوق، و17 برنامج لدائرة نظم المدفوعات). أما مجموعة الدوائر المساندة فحصلت على 126 برنامجاً تدريبياً (منها 25 برامج لدائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا، و14 برامج لدائرة الموارد البشرية، و10 برامج لدائرة العلاقات العامة والاتصال، و22 برنامج للدائرة المالية، و55 برنامج لدائرة الخدمات العامة)، في حين حصل موظفو المكاتب المستقلة على 67 برنامجاً (منها 5 برامج لمكتب الاستشارات القانونية، و32 برامج مكتب الأمن والسلامة العامة، و8 برامج مكتب التدقيق الداخلي، و5 برامج مكتب ادارة المخاطر، و17 برنامج مكتب المحافظ). ويمثل هذا التنوع في البرامج التدريبية وآلية توزيعها إشارة لمدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

تنبع أهمية العمل التقليدي للمصارف (الوساطة المالية بين وحدات الفائض في الاقتصاد ووحدات العجز) في تأكيده من جهة على دوره الأساسي والريادي في ضمان بقاء الثروة والمال في عجلة الاقتصاد الحقيقي، والتأكيد من جهة ثانية على العلاقة الوثيقة بين القطاع المصرفي والنمو المستدام، لما يمثله هذا القطاع من قوة دافعة ومحركاً محفزاً للنشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص.

وعادة ما يكون القطاع المصرفي شديد الحساسية للتطورات والمخاطر التي قد تصيب المنظومة الاقتصادية والمالية، بحكم التداخل والتقاطع والتأثيرات المتبادلة بينهما. لذلك سرعان ما عانى القطاع المصرفي الفلسطيني من آثار وتبعات التباطؤ الذي حدث في الاقتصاد خلال العام 2019. ومع ذلك فقد تمكن القطاع المصرفي، مدعوماً بالإجراءات التي قامت بها سلطة النقد، من التعامل والتكيف مع هذه المخاطر.

وفي هذا السياق تشير المؤشرات الحيوية للقطاع المصرفي إلى استمرار الارتفاع في الموجودات، وتحسن مستويات السيولة، وتعزيز ثقة الجمهور وتزايد حجم الودائع وارتفاع المحفظة الائتمانية في ظل سلامة وانضباط القطاع المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال العام 2019.

وضع السيولة المحلية

سجل معدل نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الفلسطيني تسارعاً إلى 10.0% خلال العام 2019 مقارنة مع 3.8% في العام 2018، لتصل إلى 12,552.8 مليون دولار. وعادة ما ترتبط مستويات السيولة المحلية والضغوط التضخمية بالأوضاع الاقتصادية للدولة ودورة الأعمال، ومعدلات الفائدة، والمستوى العام للأسعار. فعلى خلفية التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية على حد سواء في العام 2019[28]، استمرت البنوك المركزية في العديد من الدول، وخصوصاً في الدول المتقدمة في ضخ مزيد من السيولة في اقتصاداتها، مع استمرار العمل في برامج التيسير الكمي والسياسات النقدية التوسعية، من خلال خفض معدلات الفائدة الرسمية وبأكثر من مرة خلال العام. وينطبق هذا الوضع على العديد من البنوك المركزية في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا التي لجأت إلى خفض معدلات الفائدة الرسمية مع تراجع وتيرة نموها من جهة[29]، ولمجاراة إجراءات الفيدرالي الأمريكي من جهة أخرى، وخصوصاً تلك التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، بغية إبقاء هذه المعدلات قريبة من مستويات الفائدة الأمريكية، بهدف الحفاظ على استقرارها النقدي وعلى احتياطاتها من العملات الأجنبية.

وبشكل عام، ترتبط التغيرات في مستويات السيولة المحلية في الدولة إما بالإداء الاقتصادي، أو بأداء المكونات المختلفة للسيولة المحلية أو بالاثنين معاً. وفي هذا السياق، فقد انعكس الإنكماش في الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري، إلى جانب التزايد في المستوردات بصورة تباطؤ في أداء الاقتصاد

شكل 4 - 4: مكونات السيولة المحلية، 2015-2019

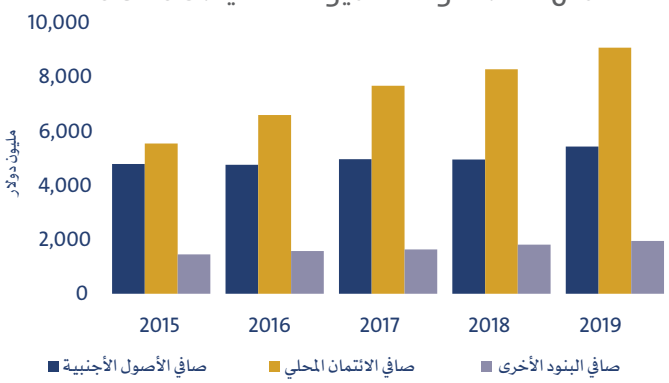

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

28 أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.

29 يشير تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر في نيسان 2020، إلى تباطؤ وتيرة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1.0% في العام 201.8 إلى 0.3% في العام 2019.

الفلسطيني خلال العام 2019، معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي، الذي تباطأت وتيره نموه إلى 0.9% مقارنة مع 1.2% في العام 2018. وبالتالي كان تأثير هذا الأداء محدوداً على وضع السيولة في الاقتصاد.

أما على مستوى مكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى)[30]، فقد بدا وضحاً الأثر الإيجابي الذي تركته التحركات التي شهدتها هذه المكونات على وضع السيولة، حيث أحدثت التحركات التي طرأت على صافي الموجودات الأجنبية أثراً توسعياً ملحوظاً، بارتفاعها بحوالي 9.7% (مقارنة مع أثر انكماشي طفيف بنحو 0.2% في العام 2018)، جراء تحسن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات على خلفية الارتفاع الملحوظ الذي طرأ على التحويلات الجارية بدرجة أساسية، إذ تشير البيانات الخاصة بميزان المدفوعات الفلسطيني إلى أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت فلسطين بصورة منح ومساعدات للقطاعين العام والخاص قد تجاوزت المليارى دولار، إضافة إلى المبالغ التي دخلت بصورة دخل محول من الخارج (تحويلات العاملين ودخل الاستثمار) والتي وصلت إلى نحو 2.5 مليار دولار.

كما أحدث التحركات في صافي الائتمان المحلي أثراً توسيعياً إضافياً على وضع السيولة المحلية، بارتفاعه بنحو 9.6% (مقارنة مع 7.6% في العام 2018)، جراء التزايد الملحوظ في صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام، وتحديداً للحكومة المركزية. وكذلك تسببت التحركات في صافي البنود الأخرى في مزيد من الآثار التوسعية على وضع السيولة المحلية وبنحو 7.6% (مقارنة مع 10.8% في العام 2018). ويعزى جزء كبير منها إلى استمرار الإجراءات التي تقوم بها المصارف في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، امتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء احتياطي التقلبات الدورية.

أداء الجهاز المصرفي

شهد العام 2019 استمرار النمو في المؤشرات الحيوية للقطاع المصرفي الفلسطيني (الموجودات، والودائع، والتسهيلات، وحقوق الملكية، وغيرها من المؤشرات)، وبمستويات أعلى مما كانت عليه في العام 2018. فقد أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما هي في نهاية العام 2019) ارتفاعاً في إجمالي الموجودات بنسبة 11.2% مقارنة مع 1.7% في نهاية العام 2018، لتصل إلى 17,923.8 مليون دولار، متأثرة بالتحسن الذي طرأ على المكونات الرئيسة للموجودات (والمطلوبات) في الميزانية المجمعة للمصارف.

فمن منظور مصادر الأموال (المطلوبات)، تشير البيانات إلى أن ودائع العملاء لا تزال تسيطر على النصيب الأكبر منها، رغم تراجعها بشكل طفيف، لتشكل ما يقارب 74.7% من إجمالي مصادر الأموال المتاحة مقارنة مع 75.8% في نهاية العام 2018. كما تراجعت الأهمية النسبية لحقوق الملكية إلى 11.1% مقارنة مع 11.9%. وفي المقابل شهدت الأهمية النسبية لودائع سلطة النقد والمصارف ارتفاعاً إلى 7.6% (سلطة النقد 3.8%، خارج فلسطين 1.0%، داخل فلسطين 2.8%) مقارنة مع 6.4% (سلطة النقد 3.9%، خارج فلسطين 0.3%، داخل فلسطين 2.2%). إلى جانب ارتفاع الأهمية النسبية لبقية المطلوبات[31] إلى 6.6% مقارنة مع 5.9% خلال نفس الفترة.

شكل 4 - 5: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2015

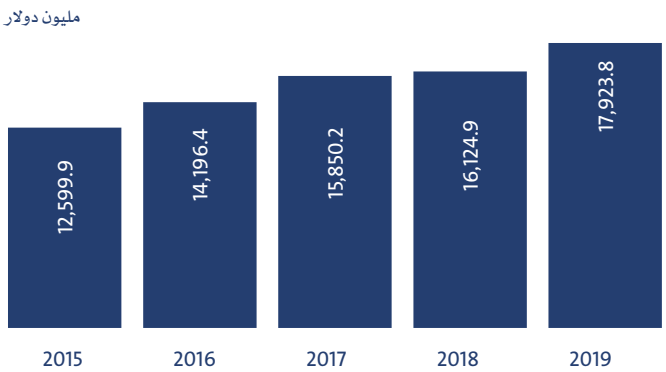

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

30 لمزيد من التفصيل حول المكونات السيولة، يمكن الرجوع إلى نشرة التطورات النقدية الربعية والنشرة الإحصائية الربعية الصادرتين عن سلطة النقد والمنشورتين على موقعها الإلكتروني www.pma.ps

31 تشمل بنود المخصصات المختلفة والقبولات المنفذة والقائمة والمطلوبات الأخرى.

أما من منظور استخدام الأموال (الموجودات) فتشير البيانات إلى استمرار استحواذ محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة على النصيب الأكبر، على الرغم من تراجعها إلى 50.4% من موجودات القطاع المصرفي في نهاية العام 2019 مقارنةً مع 52.3% في نهاية العام 2018. كما استحوذت النقدية والأرصدة داخل فلسطين على نحو 22.9% مقارنة مع 20.9% متأثرة بتزايد فائض الشيكل المكدس في الخزائن رغم تواصل عمليات شحنه إلى إسرائيل. أما بالنسبة للأرصدة خارج فلسطين فقد استحوذت على نحو 12.6% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي مقارنة مع 12.2% في العام 2018، كما استحوذت الاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية على 7.9% مقارنة مع 8.6%، في حين كانت حصة الأصول الثابتة والأصول الأخرى في حدود 6.2% مقارنة مع 6.0% خلال نفس الفترة.

شكل 4 - 6: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2018-2019

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويُستشف من هذا التحليل بأن هذه التحركات والتغيرات في الأهمية النسبية لمصادر واستخدامات الأموال تأتي ضمن التحركات الطبيعية التي لا تستدعي اهتماماً خاصاً من الجهة الرقابية. كما ويستشف أيضاً أن الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي قد أسفرت بدورها عن مزيد من التوظيف للأموال في الاقتصاد المحلي. فقد تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2019 من توظيف ما نسبته 87.4% من مصادر أمواله داخل الاقتصاد الفلسطيني، توزعت بين قروض واستثمارات ونقدية وإيداعات وأصول ثابتة، مقابل نحو 12.6% من مصادر أمواله تم توظيفها في الخارج. ويكرس هذا التطور في استخدام الأموال سمة أساسية واكبت القطاع المصرفي عبر السنوات.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

مما لا شك فيه أن المتابعة الحثيثة والرقابة الحصيفة التي تقوم بها سلطة النقد تلعب دوراً محورياً في المحافظة على سلامة القطاع المصرفي وإبقائه آمناً معافاً، يتمتع بمصداقية عالية، مكنته من استقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية، وتعزيز أهم مكونات ميزانيته (الودائع وحقوق الملكية) التي تشكل المصادر الرئيسة للسيولة، وأهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف.

الودائع المصرفية وغير المصرفية

سجل إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي في نهاية العام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً وبنحو 11.3% مقارنة مع 1.1% في نهاية العام 2018، لتصل إلى 14,755.6 مليون دولار، على خلفية تزايد كل من الودائع المصرفية والودائع غير المصرفية (ودائع العملاء). وفي هذا السياق يشير التحليل إلى ارتفاع كبير طرأ على مستوى الودائع المصرفية وبنسبة وصلت إلى 32.6%، لتبلغ 1,370.9 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 9.3% من إجمالي الودائع، وحوالي 7.6% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي في نهاية العام 2019. وجاء هذا التزايد مدفوعاً بارتفاع ودائع سلطة النقد وودائع المصارف العاملة داخل وخارج فلسطين، علماً بأن ودائع

شكل 4 - 7: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2015-2019

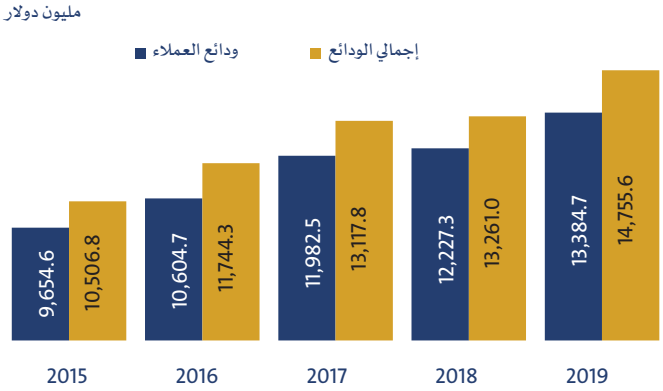

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد تشكل نحو 49.3% من إجمالي الودائع المصرفية، مقابل 37.1% ودائع المصارف في فلسطين، و13.6% ودائع المصارف خارج فلسطين.

أما بالنسبة للودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، المكون الأكبر والأهم سواء على مستوى إجمالي الودائع (90.7%)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (74.7%)، فقد واصلت نموها في العام 2019 بنحو 9.5% مقارنة مع 2.0% في العام 2008، لتصل إلى 13,384.7 مليون دولار. في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، جراء سياسات سلطة النقد في مجال تعزيز الشمول المالي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث تم خلال العام 2019 افتتاح 19 فرعاً ومكتباً جديداً، لتصل شبكة الفروع والمكاتب العاملة إلى 370 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات الفلسطينية، واستمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد، إضافةً إلى الثقة المتزايدة من قبل المودعين في سلامة ومتانة القطاع المصرفي في ظل هذه الإجراءات وشبكة الأمان المالي التي تتبناها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

شكل 4 - 8: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2019

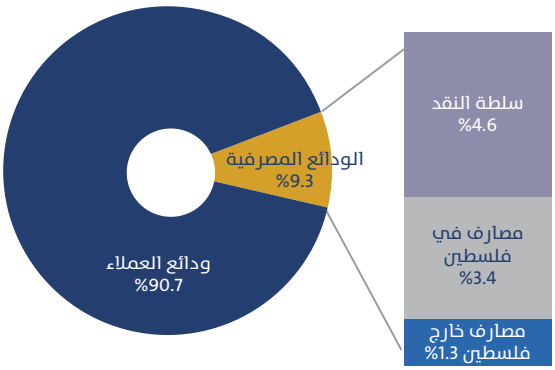

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويتركز الجزء الأكبر من ودائع العملاء في الضفة العربية وبنسبة 90.2%، مقابل 9.8% في قطاع غزة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي يعاني منها القطاع، جراء الحصار المفروض عليه منذ فترة طويلة، تجاه الموظفين العموميين من استمرار بعض الإجراءات (الاقتطاع من الراتب، والتقاعد المبكر)، الأمر الذي تسبب في مزيد من التراجع في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وخصوصاً فيما يتعلق بتذبذب وانكماش معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية.

شكل 4 - 9: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2019

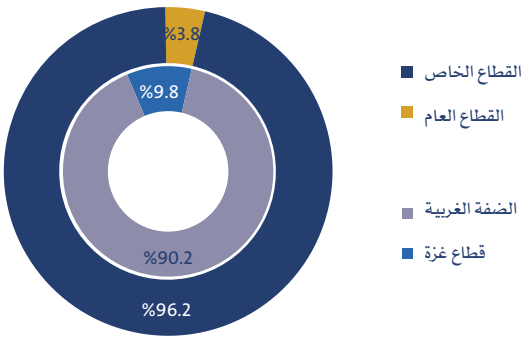

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتستحوذ ودائع القطاع الخاص على الجزء الأكبر من ودائع العملاء، التي تميزت بتزايدها المستمر عبر الزمن، لتشكل نحو 96.2% (مقارنة مع بنسبة 95.0% في العام 2018)، مقابل استمرار تراجع حصة القطاع العام وللعام السادس على التوالي، لتصل إلى 3.8% في نهاية العام 2019 (مقارنة مع 5.0% في العام 2018). ويذكر في هذا السياق أن الغالبية العظمى من ودائع القطاع الخاص تعود للقطاع الخاص المقيم، في حين أن ودائع غير المقيمين لا تزال محدودة جداً، ولا تتجاوز نسبة 4.0% من إجمالي ودائع القطاع الخاص.

شكل 4 - 10: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2019

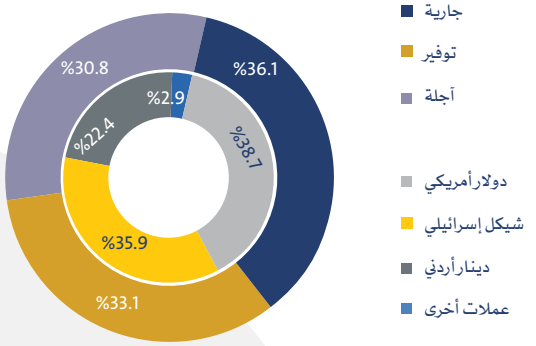

والملفت للانتباه أن الأهمية النسبية للودائع الآجلة تنحى باتجاه تصاعدي للعام الرابع على التوالي وذلك على حساب الودائع الجارية لتصل إلى 30.8% من إجمالي الودائع مقارنة مع 29.0% في العام 2018. ومع ذلك لا تزال الودائع الجارية (على الرغم من تراجع أهميتها) في مركز الصدارة في هيكل

ودائع العملاء وبنسبة بلغت 36.1% مقارنة مع 37.5% في نهاية العام 2008. تليها ودائع التوفير التي تراجعت أهميتها النسبية إلى 33.1% مقارنة مع 33.6%. ومما لا شك فيه أن نجاح المصارف في استقطاب مزيداً من الودائع، وتحديداً الودائع الآجلة له تأثير إيجابي على إمكانات استخدامها، وخصوصاً في مجال التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدلات الفائدة الرسمية على الدولار ثلاث مرات خلال العام 2019، وبمعدل 25 نقطة أساس في كل مرة[32]، إلا أن الودائع بعملة الدولار استمرت في الارتفاع على حساب الودائع بعملتي الشيكل والدينار، لتصل إلى 38.7% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 37.6% في العام 2018، ولتبقى عملة الدولار مستحوذة على النصيب الأكبر، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات الفائدة في الحالة الفلسطينية ليست المؤثر الرئيس في الإيداعات بعملة الدولار. يليها في المرتبة الثانية عملة الشيكل التي تعتبر عملة التداول اليومية وتسوية التعاملات المالية والتجارية مع الجانب الإسرائيلي[33]، والتي شهدت تراجعاً طفيفاً في أهميتها النسبية إلى 35.9% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 36.5%، وذلك بالرغم من استمرار تراجع قوة الدولار أمام الشيكل الإسرائيلي[34]. كما تراجعت الأهمية النسبية لودائع الدينار إلى 22.4% مقارنة مع 23.0%، وبقيت الأهمية النسبية للودائع بمختلف العملات الأخرى في حدود 3.0% خلال نفس الفترة.

حقوق الملكية

تشير بيانات القطاع المصرفي إلى استمرار الارتفاع في حقوق ملكية المصارف العاملة في فلسطين، لتصل في نهاية العام 2019 إلى 1,981.3 مليون دولار، مرتفعة بنحو 3.6% عما كانت عليه في العام 2018، ومشكلة ما نسبته 11.1% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي مقارنة مع 11.9% في العام 2018. ويأتي هذا التزايد في حقوق الملكية في إطار جهود سلطة النقد الداعمة لتكوين كيانات مصرفية قوية، منافسة، قادرة على مواجهة المخاطر والتعامل معها، وذلك من خلال تدعيم القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي نما بنسبة 3.3% مقارنة مع 5.0% في نهاية العام 2018، ليصل إلى 1,255.3 مليون دولار، مشكلاً نحو 63.4% من صافي حقوق الملكية، تلاه في الأهمية

شكل 4 - 11: حقوق الملكية، 2015-2019

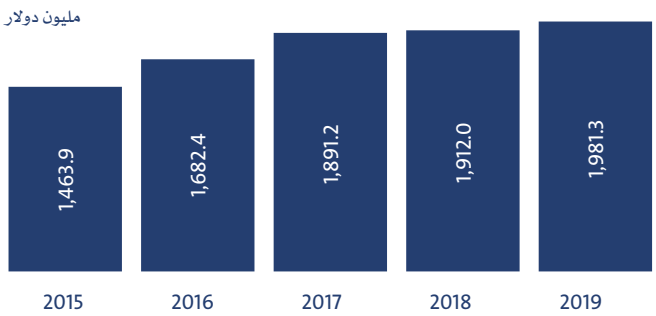

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4 - 12: هيكل حقوق الملكية، 2019

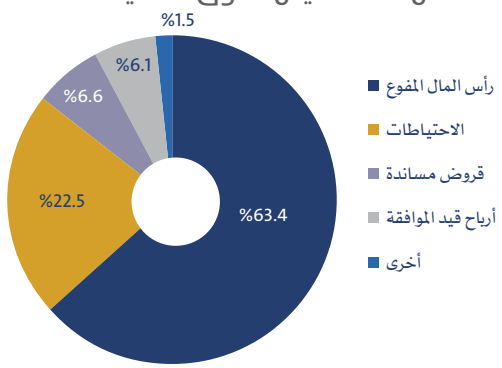

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

32 قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدل الفائدة الرسمي على الدولار ثلاث مرات خلال العام 2019، وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة: من 2.25% إلى 2.0% في 31 تموز، وإلى 1.75% في 18 أيلول، وإلى 1.50% في 30 تشرين أول 2019، وذلك بالتزامن مع ظهور بوادر تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

33 شهدت الحركة التجارية مع الجانب الإسرائيلي تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2019 على مستوى الصادرات والواردات من السلع والخدمات، حيث انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بنحو 5.6%، مقابل تراجع أكبر في الواردات وبنسبة 9.4% مقارنة مع العام 2018.

34 شهد العام 2019 مزيداً من التراجع في قوة الدولار الأمريكي أمام الشيكل الإسرائيلي، وذلك بتراجعه بنحو 0.8% مقارنة مع تراجع بنحو 0.1% في العام 2018. فخلال العام 2019 بلغ متوسط سعر صرف الدولار 3.565 شيكل مقابل 3.695 في العام 2018 (استناداً إلى البيانات الصادرة عن بنك إسرائيل). وتعزى قوة الشيكل الإسرائيلي إلى الأداء الجيد الذي أظهرته معطيات الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث مستوى النمو الجيد، ومعدلات البطالة والعجز في مالية الحكومة المنخفضين، والفائض في الميزان الجاري، إضافة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الاقتصاد الإسرائيلي وتدخل بنك إسرائيل في سوق العملة الأجنبية، وكذلك سلوك بعض المضاربين لجني أرباح مالية سريعة.

الاحتياطيات المختلفة بنسبة 22.5%[35]، ثم القروض المساندة بحوالي 6.6%[36]، والأرباح قيد الموافقة بنسبة 6.1%، وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 1.5%[37].

بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)

تتمثل هذه البنود في: القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي تراجعت خلال العام 2019 بنحو 20.0% لتنخفض إلى 12.4 مليون دولار، ومخصص الضرائب الذي ارتفع بنحو 5.2% إلى 66.1 مليون دولار في ضوء نتائج أعمال القطاع المصرفي، ومخصصات التسهيلات التي ارتفعت بشكل ملحوظ وصل إلى 24.3% لتبلغ 278.7 مليون دولار، على خلفية عمل المصارف وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) وما يتطلبه من بناء مزيد من المخصصات، إلى جانب التحوط لمواجهة مخاطر التعثر المحتملة، التي ارتفعت خلال العام 2019 جراء تداعيات أزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي على العديد من المقترضين، ومخصصات أخرى التي ارتفعت بنسبة 11.8% لتصل إلى 141.8 مليون دولار، والمطلوبات الأخرى التي ارتفعت بنحو 52.0% إلى 386.0 مليون دولار في نهاية العام 2019.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

يتركز العمل التقليدي للمصارف في الوساطة المالية بين وحدات الفائض في الاقتصاد ووحدات العجز، وذلك من خلال تجميع وحشد المدخرات ومن ثم إتاحتها (إقراضها) إلى مختلف فئات وشرائح المجتمع وأنشطته ومؤسساته. وفي الحالة الفلسطينية، ونظراً لخصوصية الوضع، فإن قناة الائتمان تكاد تكون القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها التأثير على مجريات ومتغيرات الاقتصاد الكلي وإحداث التغير المرغوب والمطلوب في شتى الميادين والمجالات، وبما يسهم في تفعيل دور القطاع المصرفي في الاقتصاد من جهة، وإعادة الاقتصاد إلى مسار التعافي والنمو من جهة ثانية. وتزداد فعالية هذه القناة مع تزايد انفتاح المصارف تجاه الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الإنتاجية والتنموية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

مما لا شك فيه أن السياسات والإجراءات الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال تلعب دوراً محورياً في التأثير على مجريات الاقتصاد الكلي، ودفعه باتجاه تحفيز النمو، والتخفيف من بعض الظواهر، الاقتصادية والاجتماعية، غير المرغوبة كالبطالة والفقر وغيرها. ويمكن لسلطة النقد التأثير في السلوك الائتماني سواء على مستوى العرض أو الطلب، من خلال بعض الإجراءات التحفيزية بهدف التأثير في تكوين المحافظ الائتمانية، وخصوصاً المتعلقة بالقطاع الخاص، كتحفيز المصارف على منح مزيد من الائتمان لبعض المناطق (القدس، غزة)، أو لبعض القطاعات الاقتصادية الفاعلة (القطاعات التنموية، القطاعات ذات الإنتاجية العالية، قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، أو لبعض الأنشطة الاقتصادية (تكنولوجيا، تعليم، سياحة، ريادة، المرأة، مهن وحرف يدوية وغيرها).

شكل 4 - 13: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2015–2019

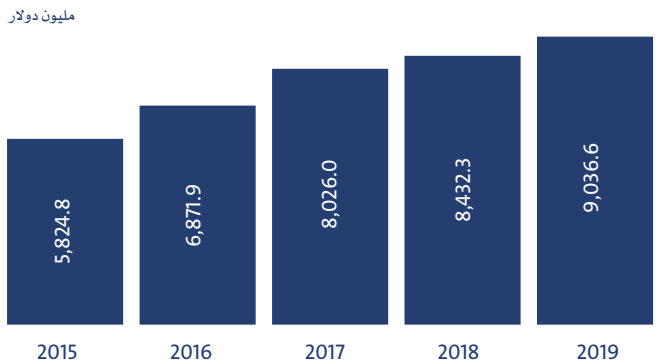

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

35 تشمل بنود: الاحتياطي القانوني بنسبة 11.0%، والاحتياطيات المعلنة بنسبة 8.1%، والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 2.8%، واحتياطيات إعادة التقييم بنسبة 0.6% من حقوق الملكية.

36 يتم إدراج هذا البند ضمن حقوق الملكية لأغراض رقابية فقط تتعلق باحتساب رأس المال التنظيمي للمصارف.

37 تشمل بنود: فائض (فضلة) رأس المال بنسبة 1.5%، والأرباح غير الموزعة بنسبة 0.9%، وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 0.9-% من حقوق الملكية.

وقد نجحت سلطة النقد على مدار السنوات الماضية وفي إطار سعيها المتواصل لرفع نسبة التوظيف المحلي، وبالتعاون مع القطاع المصرفي، في ضخ كميات متزايدة من الأموال في الاقتصاد الفلسطيني، وفي شتى الميادين والمجالات والأنشطة الاقتصادية بصورة تسهيلات ائتمانية مباشرة، وبالتالي تفعيل دور القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي وفي عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق استحوذت المحفظة الائتمانية خلال العام 2019 على 50.4% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 7.2%، مقارنة مع 5.1% في نهاية العام 2018، لتصل إلى 9,036.6 مليون دولار. ويمثل استمرار النمو في المحفظة الائتمانية مؤشراً واضحاً على التوجه نحو مزيد من التوظيف لمصادر أموال القطاع المصرفي داخل الاقتصاد المحلي بالرغم من كل ما يحيط به من المخاطر وتحديات.

وفي ظل ارتفاع المحفظة الائتمانية تزايدت حصة الضفة الغربية إلى 90.0% من إجمالي هذه المحفظة، جراء ارتفاعها بنحو 8.7% قياساً على ما كانت عليه في العام 2018، لتبلغ 8,131.2 مليون دولار في نهاية العام 2019. في مقابل تراجع حصة قطاع غزة إلى 10.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية، متأثرة بتطورات الأوضاع المحيطة بالقطاع، وتزايد درجة مخاطره المحتملة، مما دفع بالمصارف نحو مزيد من التحفظ في سياساتها الائتمانية تجاه القطاع، وتسبب في تراجع حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة بنحو 4.6% عما كانت عليه في العام 2018، لتنخفض إلى 905.3 مليون دولار في نهاية العام 2019. علماً بأن سلطة النقد تبذل جهوداً مضنية للتخفيف من حجم المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها القطاع، وتعزيز دور القطاع المصرفي في قطاع غزة، حيث عملت على تعزيز الانتشار المصرفي. إضافة إلى تنفيذ العديد من حملات التوعية المصرفية بالتزامن مع مثيلاتها في الضفة الغربية، وغيرها من الإجراءات والترتيبات للتخفيف من صعوبة الظروف والمعاناة في القطاع.

شكل 4 - 14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة، 2019

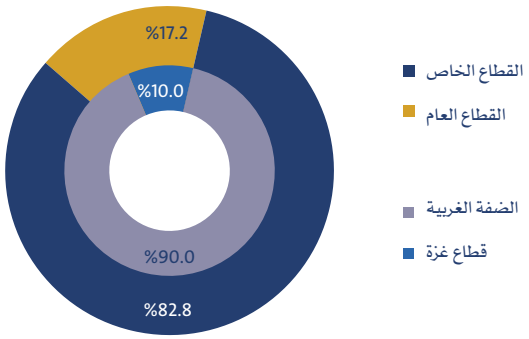

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وشهد العام 2019 تزايداً في سيطرة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية مع استمرار استحواذها على النصيب الأكبر وبنسبة 84.3% مقارنة مع 82.9% في العام 2018، وذلك على حساب الجاري مدين على وجه التحديد، الذي تراجعت حصته إلى 14.6% مقارنة مع 16.2% من إجمالي المحفظة في العام 2018. ومن ناحية ثانية، وبالرغم من تراجع الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات بالدولار خلال العام 2019، إلا أنها لا تزال تستحوذ على النصيب الأكبر وبنسبة 42.9% مقارنة مع 46.1% في العام 2018. يليها الشيكل الإسرائيلي الذي ارتفعت أهميته النسبية إلى 40.5% مقارنة مع 36.8% من إجمالي المحفظة متأثراً بتراجع معدلات فائدة الإقراض بعملة الشيكل في السوق الفلسطيني، ثم الدينار الأردني الذي تراجعت أهميته النسبية إلى 14.9% مقارنة مع 15.4%. في حين بقيت حصة باقي العملات الأخرى هامشية دون 2% من إجمالي المحفظة خلال نفس الفترة. ويبدو أن التغيرات في معدلات فائدة الإقراض في السوق المحلي[38]، إلى جانب التقلبات في أسعار

شكل 4 - 15: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2019

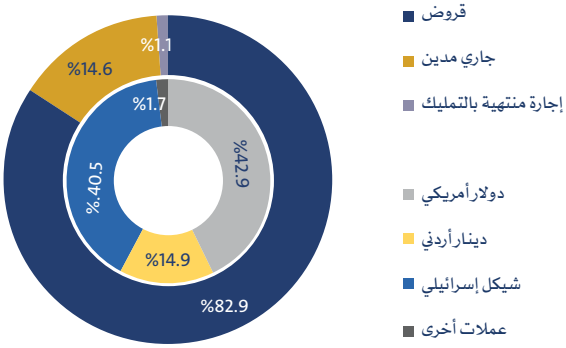

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

38 ارتفعت معدلات فائدة الإقراض بعملة الدولار في السوق الفلسطيني من 5.92% في العام 2018 إلى 5.93% في العام 2019، وبعملة الدينار من 6.75% إلى 6.84%، مقابل تراجعها بعملة الشيكل من 7.18% في العام 2018 إلى 7.07% في العام 2019.

الصرف والتسهيلات الحكومية كانت أهم العوامل المسؤولة عن التغيرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة في المحفظة الائتمانية.

كما شهد العام 2019 تزايداً ملحوظاً في حجم التمويل الممنوح للقطاع العام (تستحوذ الحكومة على الجزء الأكبر من هذه التسهيلات) ليشكل ما نسبته 17.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 15.6% في العام 2018، وذلك على خلفية أزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي التي عانت منها الحكومة، وتسببت في ارتفاع التمويل الممنوح للقطاع العام خلال العام 2019 بنحو 18.3% مقارنة مع تراجع بنحو 10.8% في العام 2018، ليصل إلى 1,558.1 مليون دولار. ويؤخذ على التمويل الممنوح للقطاع العام التذبذب من حيث الحجم والأهمية من عام لآخر، تبعاً للتطورات في عمليات مالية الحكومة (الإيرادات والمنح والنفقات) وما يرتبط بها من أوضاع السيولة، وحاجتها إلى الاقتراض لتسديد بعض التزاماتها الآنية أو المتراكمة عليها.

وفي ذات السياق تواصل الارتفاع في محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص وبنحو 5.1% مقارنة مع 8.6% في العام 2018، لتصل إلى 7,478.5 مليون دولار، ومشكلاً نحو 82.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 84.4% في العام 2018. وتوزعت هذه المحفظة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بين 26.9% من محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص للأنشطة العقارية والإنشائية والأراضي، و2.0% للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية. ويلاحظ تراجع الأهمية النسبية للتمويل المقدم لشراء السلع الاستهلاكية بما فيها السيارات (من 22.9% إلى 22.3%). ويعزى انخفاض الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للأنشطة الزراعية إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا النشاط كونه موسمياً من ناحية، إضافة إلى كون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يؤثر على قدرة المصارف على تمويل هذا النشاط. ومع ذلك فهناك مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، تعمل على سد جزء كبير من الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع. ويشار في هذا السياق، إلى أن مؤسسات الإقراض قد منحت خلال العام 2019 نحو 11% من إجمالي محفظة قروضها البالغة 262.5 مليون دولار للقطاع الزراعي.

شكل 4-16: التوزيع النسبي لتسهيلات القطاع الخاص، 2018-2019

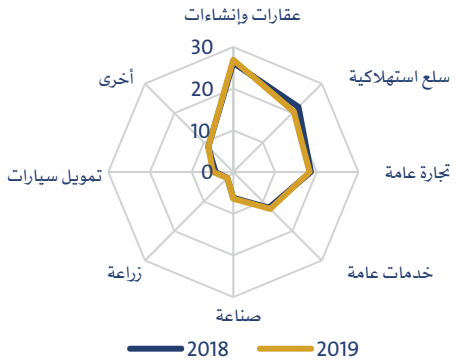

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وما لا شك فيه أن الجهود الحثيثة التي قامت بها سلطة النقد خلال الفترة الماضية لتعزيز وتدعيم البنية التحتية للقطاع المصرفي، قد أسهمت في تعميق مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد، حيث التوسع الملحوظ في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من جهة (فاق في المتوسط 15% خلال السنوات العشر الأخيرة)، وارتفاع نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية من 29.8% إلى 53.0%، وعلى مستوى قروض القطاع الخاص من 13.3% إلى 43.9% خلال نفس الفترة.

ومع ذلك تبقى قناة الائتمان عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاساتها المباشرة على البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين. لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وتعمل على وضع العديد من الإجراءات الاحترازية الكلية والجزئية للحفاظ على أمن وسلامة المصارف، من خلال عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان، والرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر.

التوظيفات الخارجية

رغم أن التوظيفات الخارجية تمثل المصدر الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، إلا أن أهمية هذه التوظيفات (في ظل تزايد مستوى التوظيف المحلي وتحسن مؤشرات العمق المالي)، آخذة بالتراجع التدريجي (للعام السادس على التوالي) لتشكل نحو 18.9% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة في نهاية العام 2019 مقارنة مع 19.3% في نهاية العام 2018، ولتبلغ نحو 3,395.0 مليون دولار، مرتفعة بنحو 9.0% عما كانت عليه في العام 2018، ومشكلة ما نسبته 23.0% من إجمالي الودائع مقارنة مع 23.5% في العام 2018. أي أنها أدنى بكثير من الحدود القصوى المحددة في تعليمات سلطة النقد والبالغة 40% من إجمالي الودائع.

وتمثل أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المكون الرئيسي الأكبر للتوظيفات الخارجية، باستحواذها على 66.7% من هذه التوظيفات وبقيمة 2,266.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 15.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2018. كما يعتبر الاستثمار في بعض الأدوات المالية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 28.1% منها، وبقيمة 955.5 مليون دولار، متراجعاً بنحو 0.8% مقارنة مع نهاية العام 2018[39]. في حين شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين المكون الثالث من هذه التوظيفات، وبنسبة بلغت 5.1%، وبقيمة 173.4 مليون دولار، منخفضة بنحو 3.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2018 (في إشارة إلى مزيد من التركيز على استخدام الأموال داخل فلسطين). وعليه، يعتبر التزايد في بند أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المسبب الرئيس لتزايد التوظيفات الخارجية، في حين عمل التراجع في بندي الاستثمار في الأدوات المالية والتسهيلات الممنوحة خارج فلسطين على التخفيف من حدة الارتفاع في التوظيفات الخارجية. وبشكل عام يعكس التراجع المستمر في الأهمية النسبية للتوظيفات الخارجية مدى نجاعة إجراءات وسياسات سلطة النقد الرامية إلى تشجيع المصارف على زيادة توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي ويضاف إلى ذلك بعض التغيرات على الساحة العالمية فيما يتعلق بأسعار الفائدة.

شكل 4 - 17: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2015-2019

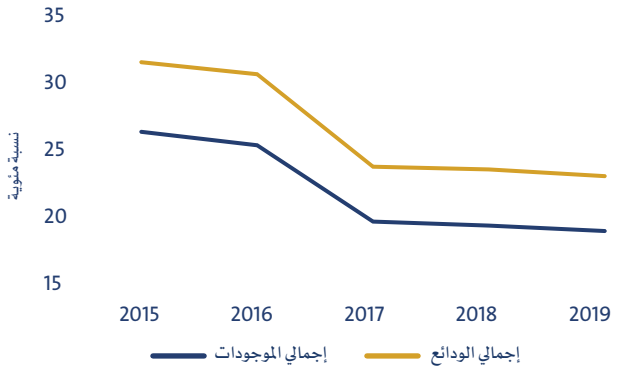

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تمثل الأرصدة، كما يشير تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين، مصدراً آخراً لتوظيف الأموال المتاحة، وتشتمل على الأرصدة لدى سلطة النقد، ولدى المصارف الأخرى، سواء العاملة في فلسطين أو خارجها. وقد شكلت هذه الأرصدة مع نهاية العام 2019 نحو 24.7% من إجمالي الموجودات، وبقيمة 4,425.8 مليون دولار، مرتفعة بنحو 17.6% عما كان عليه في نهاية العام 2018، جراء ارتفاع الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد ولدى المصارف على حد سواء.

وفي هذا السياق سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين (تمثل المكون الأكبر والأهم في بند التوظيفات الخارجية) ارتفاعاً بنسبة 15.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2018، لتصل إلى 2,266.1 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 12.6% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 12.2% في نهاية العام 2018. كما سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) ارتفاعاً بنحو 35.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2018، لتبلغ 511.6 مليون دولار، مشكلة نحو 2.9% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 2.3% في العام 2018. ومع ذلك لا يزال سوق ما بين المصارف يتصف بالضعف والهشاشة وعدم الفعالية.

39 يذكر في هذا السياق أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط توظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (5/2008، بند 5/7)، علماً بأن هذا البند قد تم استبداله بموجب تعليمات سلطة النقد بشأن التوظيفات الخارجية.

وكذلك سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد ارتفاعاً ملموساً وبنسبة 16.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2018، لتبلغ 1,648.2 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 9.2% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 8.8% في نهاية العام 2018. ويعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، باستحواذه على نحو 71.1% من هذه الأرصدة وبقيمة 1,172.6 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 9.6% عما كان عليه في نهاية العام 2018، إثر تزايد ودائع العملاء. في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 17.3% من هذه الأرصدة وبقيمة 284.8 مليون دولار، مرتفعة بنحو 43.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2018، جراء تفضيل بعض المصارف الاحتفاظ بهذه الأموال لدى سلطة النقد بدلاً من استخدامها في مجالات أخرى. أما الحسابات الأخرى فشكلت نحو 11.6% من هذه الأرصدة وبقيمة 190.9 مليون دولار، مرتفعة بنحو 29.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2018.

شكل 4 - 18: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2018-2019

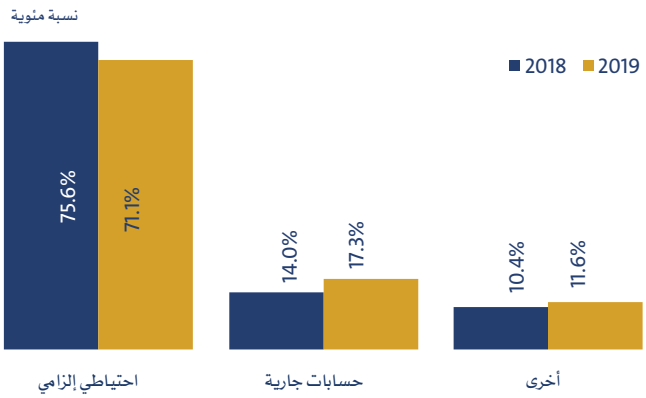

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن حوالي 44.7% من التزايد الذي طرأ على بند الأرصدة في نهاية العام 2019 يرتبط بدرجة أساسية بارتفاع الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين، مقابل 35.1% مردها إلى تزايد الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، وحوالي 20.2% يرتبط بالارتفاع الذي طرأ على الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف في فلسطين.

المحفظة الاستثمارية

يعتبر التمويل والاستثمار والمناخ الاستثماري من العناصر الأساسية والمهمة في النمو والتنمية الاقتصادية. بعضها في الحالة الفلسطينية يرتبط بجوانب داخلية يمكن التحكم بها كالتمويل، في حين أن بعضها الآخر يرتبط وإلى حد كبير بجوانب خارجية كالمناخ الاستثماري، يصعب التحكم بها، كونها نابعة بدرجة أساسية من الاحتلال وإجراءاته المتعلقة بالحدود والمعابر وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي في النهاية إلى تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وتزيد من درجة المخاطر التي تتعرض لها مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد الفلسطيني، وتوثر بالتالي سلباً على الفرص والقرارات الاستثمارية، ومن ثم على حجم المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

ويبدو أن حالة التباطؤ التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019، وتداعيات أزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، لم يكن لها ذلك التأثير السلبي على قرارات المصارف الاستثمارية. بل على العكس من ذلك، إذ عملت المصارف على ضخ مزيد من الأموال في مجالات الاستثمار المتاحة، قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء. فقد شهدت استثمارات المصارف المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) ارتفاعاً بنحو 1.5% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى 1,139.8 مليون دولار، مشكلة نحو 6.4% من إجمالي موجوداتها. كما شهدت استثمارات المصارف طويلة الأجل (الاستثمارات في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها) ارتفاعاً بنحو 1.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2018، لتصل إلى 266.9 مليون دولار، أو ما نسبته 1.5% من إجمالي موجوداتها. ويبدو أن تقييم المصارف للتطورات التي حصلت خلال العام يندرج تحت اعتبارها مؤقتة، ولا تستدعي سوى مزيد من الإجراءات الاحترازية والتحوطية، دون أن يكون لها تأثير سلبي مباشر على قراراتها الاستثمارية.

بنود أخرى

تتمثل في كل من: النقدية التي ارتفعت بنحو 22.8% عما كانت عليه في العام 2018، لتصل إلى 1,942.7 مليون دولار، رغم تواصل عمليات شحن فائض الشيكل، والأصول الثابتة التي ارتفعت بنسبة 7.5% لتصل إلى 626.3 مليون دولار، والأصول الأخرى التي ارتفعت بنحو 28.4% خلال نفس الفترة، لتبلغ 485.6 مليون دولار.

الأرباح والخسائر

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للقطاع المصرفي في نهاية العام 2019 إلى أن المصارف قد حققت إيراداً صافياً من كافة العمليات بقيمة 726.0 مليون دولار، بزيادة نسبتها 3.8% عما كانت عليه في العام 2018، مقابل نفقات (بخلاف الفوائد) بلغت قيمتها 510.4 مليون دولار، بزيادة نسبتها 11.9% خلال نفس الفترة (منها 458.1 مليون دولار نفقات تشغلية، و58.9 مليون دولار صافي مخصصات). لتنعكس محصلة نتائج أعمال القطاع المصرفي بتحقيق دخل صافي (بعد الضرائب) بقيمة 164.4 مليون دولار، بتراجع نسبته 8.3% عما كان عليه في نهاية العام 2018.

شكل 4 - 19: الدخل الصافي للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2015

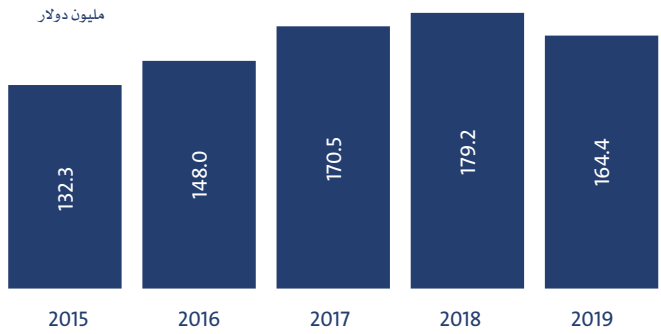

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومن خلال تحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الإيراد المتحقق يتبين أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 526.5 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 3.8% مقارنة مع نهاية عام 2018، ومشكلاً ما نسبته 72.5% من صافي الإيراد المتحقق، وهي نفس النسبة المتحققة في العام 2018. في حين بلغ باقي الإيراد المتحقق من صافي الدخل من غير الفوائد حوالي 199.4 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 3.9%، ومشكلاً ما نسبته 27.5% من صافي الإيراد المتحقق (نفس النسبة المتحققة في العام 2018).

شكل 4 - 20: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2019

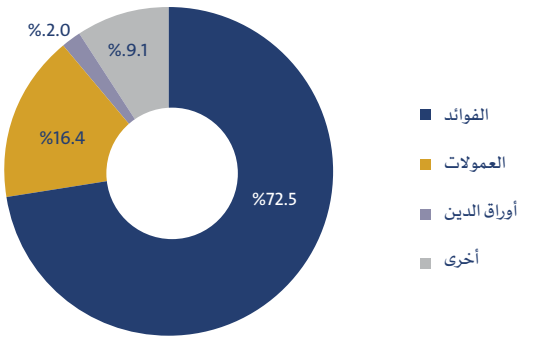

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويرتبط صافي الدخل المتحقق من غير الفوائد بجملة من الأنشطة التي قامت بها المصارف لتوليد الدخل، ممثلة بالعمولات التي بلغت قيمتها 119.4 مليون دولار، ومشكلة ما نسبته 16.4% من إجمالي الإيراد المتحقق في نهاية العام 2019، والأوراق المالية والاستثمارات بقيمة 14.9 مليون وبنسبة 2.0%، وبقية الدخول الأخرى بنحو 65.2 مليون دولار وبنسبة 9.1% من إجمالي الدخل المتحقق. ويشير هذا التحليل بشكل عام إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية) في توليد الدخل.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

ترتبط معدلات الفائدة (الإيداع والإقراض) السائدة في السوق الفلسطيني بآليات السوق والمنافسة بين المصارف ودرجة المخاطر من جهة، والمعدلات السارية في الدول المصدّرة للعملات المتداولة في فلسطين من جهة ثانية (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي). وتشير البيانات إلى أن العام 2019 قد شهد ارتفاعاً في متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض السنوية ولجميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، باستثناء تراجع في فائدة الإقراض بعملة الشيكل.

فعلى مستوى الودائع، ارتفع متوسط معدل الفائدة السنوية على ودائع الدينار بنحو 69 نقطة أساس لتصل إلى 3.21%، وعلى ودائع الدولار بنحو 101 نقطة أساس، لتصل إلى 2.85%، وعلى ودائع الشيكل بحوالي 80 نقطة أساس، لتصل إلى 2.52%. أما على مستوى الإقراض، فتشير البيانات إلى ارتفاع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدينار بنحو 9 نقاط أساس، لتبلغ 6.84%، وللإقراض بعملة الدولار بحوالي 2 نقطة أساس، لتبلغ 5.93%، مقابل تراجع متوسط فائدة الإقراض بعملة الشيكل بنحو 11 نقطة أساس، لتنخفض إلى 7.07%.

وأسفرت هذه التغيرات عن تراجع الهامش بين معدلات فائدة الإقراض والإيداع على جميع العملات المتداولة، مع بقاء هذا الهامش على عملة الشيكل الأعلى في السوق الفلسطيني. فقد تراجع الهامش على عملة الدينار بحوالي 60 نقطة (من 4.23 نقطة في العام 2018 إلى 3.63 نقطة في العام 2019)، وعلى عملة الدولار بحوالي 99 نقطة (من 4.07 نقطة إلى 3.08 نقطة،) وعلى عملة الشيكل بحوالي 91 نقطة (من 5.46 نقطة إلى 4.55 نقطة) خلال نفس الفترة. ورغم هذا التراجع، إلا أن الهامش يبقى مرتفعاً مقارنة بنظيره في الدول المصدرة لهذه العملات، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة ببيئة العمل المصرفية والاقتصادية بشكلٍ عام في فلسطين، بسبب تأثرها الكبير بالتغيرات السياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة لكل عملة وتكلفة توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي. ومما لا شك فيه أن تحقيق مزيد من الخفض في الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض، يعزز من كفاءة الوساطة المالية والتنافسية للقطاع المصرفي، وأثره على العجلة الاقتصادية والاستقرار المالي بشكلٍ عام.

شكل 4 - 21: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2019

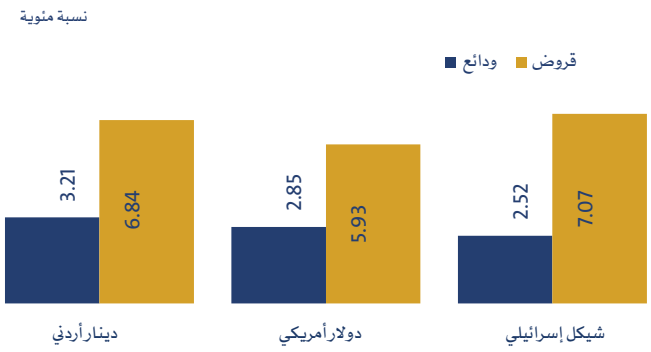

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

نظام المدفوعات

يعتبر نظام المدفوعات الوطني أحد الدعائم الأساسية لبنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام، ويساعد على تطوير المنظومة المصرفية والمالية، ويسهم في زيادة قدرة القطاع المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين التي تمت من خلال نظام براق خلال العام 2019 حوالي 93,025 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 55,188.2 مليون دولار، بانخفاض نسبته 24.2% من حيث العدد، و6.3% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2018، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية السائدة. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية[40]، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، إضافة إلى حوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

وينحصر الجزء الأكبر من هذه الحوالات بين الحوالات البنكية والحوالات الشخصية من حيث العدد والقيمة على حد سواء، وبنسبة 70.9% من حيث العدد و94.5% من حيث القيمة. فخلال العام 2019 استحوذت الحوالات البنكية على 10.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 78.4% من قيمتها (تعادل 43.3 مليار دولار). في حين استحوذت الحوالات الشخصية على نحو 78.4% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 16.1% من قيمتها (تعادل 8.9 مليار دولار). وتتميز الحوالات الشخصية إجمالاً بكونها ذات مبالغ صغيرة نسبياً مقارنة بالحوالات البنكية، حيث بلغ متوسط حجم الحوالة الشخصية خلال العام 2019 حوالي 157.5 ألف دولار مقارنة مع 4.5 مليون دولار للحوالة البنكية.

كما استحوذت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات مقاصة الشيكات على حوالي 6.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 4.4% من إجمالي قيمتها (تعادل 2.4 مليار دولار). وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية على 1.5% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.1% من قيمتها (تعادل 45.7 مليون دولار). في حين استحوذت حوالات المفتاح الوطني على 6.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.3% من قيمتها (تعادل 152.8 مليون دولار). فيما استحوذت حوالات العمليات الأخرى على 13.7% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى 0.7% من قيمتها (تعادل 409.5 مليون دولار). ومن جانب آخر، بلغ عدد الحوالات إلى خارج

40 يكون طرفاها (الدافع والمستفيد) مصرف، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

النظام 2,030 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.0 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 1.9% من حيث العدد، وحوالي 11.8% من حيث القيمة عما كانت عليه في نهاية 2018.

نشاط غرفة المقاصة

تعمل غرفتا المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة بشكل يومي لتسوية الشيكات المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة (لا تزال الشيكات تعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في تسوية المعاملات). وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات إلى أن العام 2019 شهد تحسناً هامشياً في حركة المقاصة وبجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي، حيث بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص 6,560,373 شيكاً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 12.8 مليار دولار، بارتفاع نسبته 1.6% من حيث العدد، و0.3% من حيث القيمة مقارنة بما كان عليه الوضع خلال العام 2018. واستحوذت الشيكات بعملة الشيكل على 93.5% من عدد الشيكات المقدمة للتقاص، وعلى 80.0% من قيمتها، فيما استحوذت الشيكات المقدمة بعملة الدولار على 4.0% من حيث العدد و14.5% من حيث القيمة، والشيكات بعملة الدينار على 2.5% من حيث العدد و5.2% من حيث القيمة، في حين أن الشيكات المقدمة بعملة اليورو كانت هامشية لا تكاد تذكر سواء من حيث العدد أو القيمة.

وبشكل عام ترتبط حركة المقاصة بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي العام وبمستوى النشاط الاقتصادي السائد، حيث عانى الاقتصاد خلال العام 2019 من تباطؤ في معدل النمو إلى 0.9%، ومن أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وتراجعها وعدم انتظامها، إضافة إلى تباطؤ في الحركة التجارية، وتراجع في المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة.

وانعكس هذا الوضع على حركة المقاصة من خلال عدد وقيمة الشيكات المعادة (المرتجعة) بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) التي شهدت خلال العام 2019 ارتفاعاً بنحو 9.2% في عددها، وحوالي 13.3% في قيمتها مقارنة مع العام 2018، لتصل إلى 836,972 شيكاً بقيمة إجمالية بلغت 1,277.4 مليون دولار، غالبيتها كانت بعملة الشيكل (93.1% من إجمالي عدد الشيكات المعادة، و86.4% من قيمتها)، في حين كان نصيب الشيكات المعادة بعملة الدولار نحو 4.2% من حيث العدد و8.4% من حيث القيمة، وبعملة الدينار حوالي 2.7% من حيث العدد و5.0% من حيث القيمة. أما الشيكات المعادة بعملة اليورو فنصيبها هامشياً لا يكاد يذكر سواء من حيث العدد أو القيمة.

شكل 4 - 22: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2015-2019

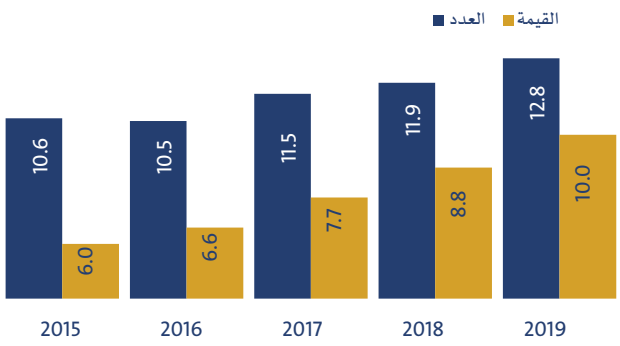

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي ظل هذه التطورات، ارتفعت نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى نحو 12.8% من حيث العدد وحوالي 10.0% من حيث القيمة، مقارنة مع 11.9% و8.8% على الترتيب في العام 2018. ويذكر في هذا السياق أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد في الآونة الأخيرة قد أسهمت في الحد من استمرار التزايد في الشيكات المعادة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتباره أداة وفاء ذات مصداقية عالية.

ومن ضمن هذه الإجراءات الاستمرار في تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد، الذي أتاح لمؤسسات القطاع الخاص إمكانية الاستعلام عن درجات تصنيف محرري الشيكات، وعن البيانات الائتمانية التي تعكس وضع العميل، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومؤسسات الإقراض من منح قروض للمواطنين تفوق ملاءتهم المالية، وحماية مؤسسات القطاع الخاص من التعامل مع المواطنين غير المليئين مالياً ورفض بيعهم سلع وخدمات بواسطة شيكات مؤجلة الاستحقاق، إلى جانب الحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، وإبقاء قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمنأى عن أية مخاطر ائتمانية أو تشغيلية وخاصة مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل مباشر على استمرارية أعمال هذه المنشآت.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد وإشرافها المباشر. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجيري والرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت هذه المؤسسات العديد من التطورات على الصعيد التشريعي والمالي، لكنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في تطورها وتقدمها، وتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية غير المصرفية خلال العام 2019.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت سلطة النقد جهودها لتطوير وضبط وتنظيم أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة، باعتبارها قناة تمويلية تتكامل في عملها مع المصارف وكشريك رئيسي للقطاع المصرفي في تحريك عجلة الاقتصاد، نظراً لدورها الرئيس والفعّال من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في توفير تمويل للفئات الفقيرة والمهمشة، وخلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والفقر وتمكين الفئات المهمشة.

وقد شهد العام 2019 حصول برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا، والمؤسسة المصرفية على ترخيص نهائي من سلطة النقد، ليرتفع عدد الشركات المرخصة من قبل سلطة النقد إلى ثماني شركات: شركة أكاد للتنمية والتمويل، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، وشركة أصالة للتنمية والإقراض، وشركة فيتاس فلسطين، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير، إضافة إلى برنامج الإقراض الصغير التابع للأونروا والمؤسسة المصرفية.

كما شهدت مؤشرات مؤسسات الإقراض المتخصصة العديد من التغيرات، حيث ارتفع عدد الفروع والمكاتب إلى 100 فرع ومكتب مقارنة مع 81 فرعاً ومكتباً في العام 2018، متأثرة بترخيص مؤسستين جديدتين خلال العام 2019. وتسيّر هذه المؤسسات أعمالها من خلال 910 موظفاً. كما ارتفع عدد المقترضين النشطين بنسبة 15.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 75,444 مقترض، منهم 36% من الإناث و64% من الذكور.

أما على مستوى التطورات المالية، فشهدت موجودات قطاع الإقراض المتخصص نمواً ملحوظاً وبنسبة 50.6% عما كانت عليه في العام 2018، لتبلغ 326.2 مليون دولار، متأثرة بترخيص مؤسستين جديدتين، إلى جانب الأداء الجيد للمؤسسات القائمة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في قيمة الأصول الأخرى بنحو 36.2 مليون دولار، والودائع بحوالي 23.6 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع قيمة كل من القروض الإسلامية والقروض التجارية بنحو 25.6 مليون دولار و20.9 مليون دولار على الترتيب. والجدير ذكره بأن القروض التقليدية تشكل ما نسبته 56.3% من إجمالي موجودات مؤسسات الإقراض، تليها التمويلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة 14.0%، وودائع لدى المصارف بنسبة 13.0%، أما الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى فتشكل نحو 16.3%، في حين لم تتجاوز نسبة النقد 0.4% من موجودات القطاع في نهاية العام 2019.

شكل 4 - 23: هيكل أصول شركات الإقراض المتخصص، 2015-2019

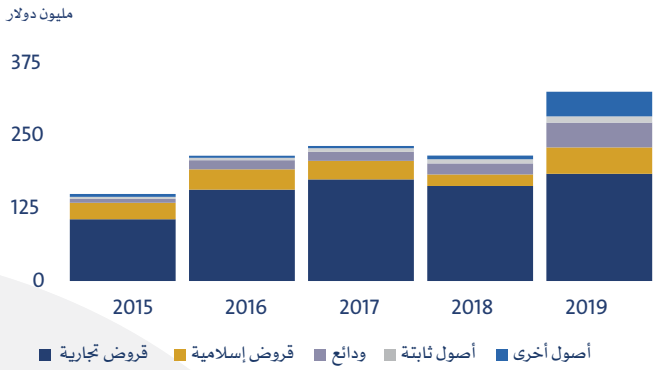

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما في جانب المطلوبات وحقوق الملكية، فقد شكلت إجمالي المطلوبات لمؤسسات الإقراض نحو 60.8% من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية مرتفعةً بنسبة 35.0% عن العام 2018، لتصل إلى 198.4 مليون دولار. في حين شكلت حقوق الملكية نحو 39.2% من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، مرتفعة بنحو بنسبة 82.0% خلال نفس الفترة، لتبلغ 127.7 مليون دولار. كما ارتفع صافي أرباح مؤسسات الإقراض قبل الضرائب إلى 6.7 مليون دولار مقارنة مع 2.6 مليون دولار في العام 2018.

شكل 4 - 24: محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية، 2015-2019

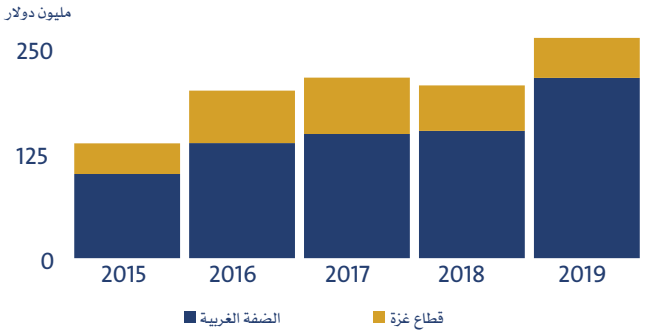

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما على مستوى النشاط الإقراضي، فسجلت محفظة القروض نمواً بنسبة 27.6% لتبلغ حوالي 262.5 مليون دولار، موزعة بنسبة 82% (تعادل 214.6 مليون دولار) في الضفة الغربية، و18% (تعادل 47.9 مليون دولار) في قطاع غزة. وتتوزع هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث سيطر القطاع العقاري على الحصة الأكبر بنسبة 33% وبقيمة 85.0 مليون دولار، تلاه القطاع التجاري بنسبة 28% وبقيمة 73.3 مليون دولار، وجاء في المرتبة الثالثة كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بنسبة 11% لكل منهما وبقيمة 29.8 مليون دولار و29.6 مليون دولار لكل قطاع على الترتيب، ثم القطاع الاستهلاكي بنسبة 8%، والقطاع الصناعي بنسبة 6%، وأخيراً القطاع السياحي بنسبة 3%. أما من حيث توزيع هذه المحفظة على مستوى المحافظات، فقد سيطرت محافظة نابلس على النصيب الأكبر وبنسبة بلغت 13.5% من إجمالي المحفظة، تلاها محافظة جنين بنسبة 11.9%، ثم محافظة رام الله بنسبة بلغت 10.6%.

شكل 4 - 25: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2019

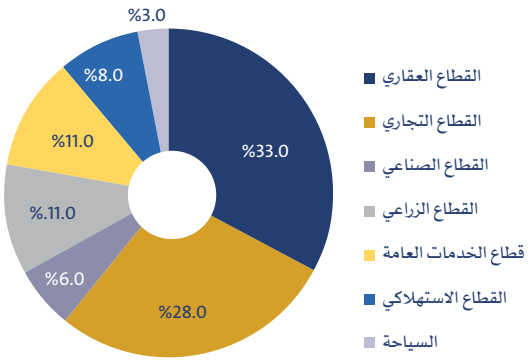

قطاع الصرافة

بلغ عدد الصرافين العاملين (شركات وأفراد) في فلسطين في نهاية العام 2019 نحو 250 صرافاً، منهم 207 صرافاً في الضفة الغربية، و43 صرافاً في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني، فقد بلغ عدد المزاولون للمهنة من خلال شركة 207 صراف، ولهم 68 فرعاً عاملاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مقابل 43 صراف يزاولون المهنة بصورة أفراد، وتسعى سلطة النقد إلى تحويل جميع الصرافين الأفراد إلى شركات. وعلى مستوى الانتشار والتفرع، فقد سيطرت محافظة رام الله والبيرة على نحو 45 شركة صرافة و25 فرعاً، إضافة إلى 10 صرافين أفراد، تلتها محافظة الخليل بنحو 28 شركة و9 فروع، مع عدم وجود صرافين أفراد، وجاءت في المرتبة الثالثة محافظة نابلس بنحو 27 شركة و9 فروع، إلى جانب 9 صرافين أفراد.

شكل 4 - 26: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2019

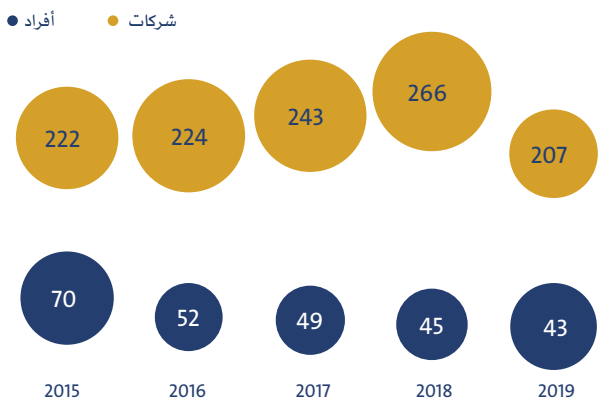

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما على مستوى التطورات المالية، فقد بلغ رأس المال العامل لشركات ومحال الصرافة نهاية العام 2019 نحو 70.1 مليون دولار، موزعة بنحو 35.2 مليون دولار لشركات مساهمة خصوصية، و31.0 مليون دولار لشركات عادية عامة، و1.4 مليون دولار لشركات عادية محدودة، و2.5 مليون دولار لصرافين أفراد.

شكل 4 - 27: توزيع شركات ومحال الصرافة جغرافياً، 2019

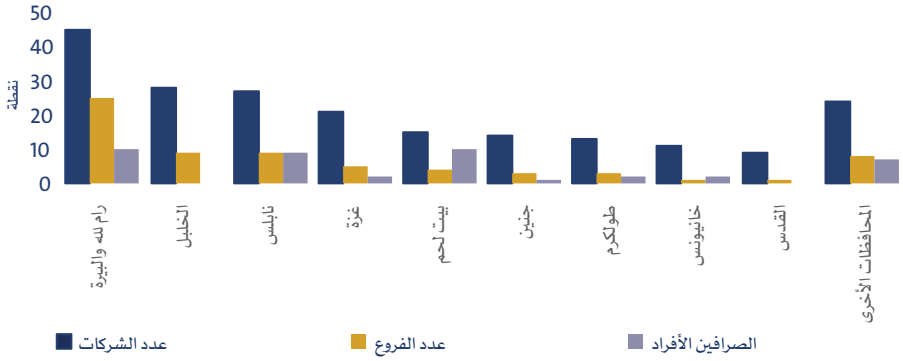

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى مستوى النشاط المالي لقطاع الصيرفة، فقد شهد إجمالي موجودات القطاع ارتفاعاً بنحو 2.4% عما كان عليه في العام السابق، ليبلغ حوالي 80.7 مليون دولار، توزعت بين موجودات متداولة بنسبة 95.2%، وموجودات ثابتة بنسبة 4.8%. أما في جانب الخصوم، فشكل إجمالي حقوق الملكية نحو 94.2% من إجمالي الخصوم بقيمة 76.0 مليون دولار، في حين شكلت مطلوبات القطاع نحو 5.8% من إجمالي الخصوم في العام 2019.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

تعتبر بورصة فلسطين بوابة هامة لاستقطاب الاستثمار المحلي والخارجي، خاصة وأن الشركات المدرجة في البورصة تغطي أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. وبلغ عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,193 متعامل، منهم 4.8% مستثمر أجنبي أغلبهم من الأردن. كما يعمل في السوق 8 شركات أوراق مالية أعضاء (شركات وساطة مالية).

ومع نهاية العام 2019 بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 48 شركة، تتوزع بين 7 شركات بنوك وخدمات مالية، و13 شركة صناعية، و7 شركات تأمين، و10 شركات استثمار، و11 شركة خدمات. وبلغت قيمتها السوقية حوالي 3.8 مليار دولار، أو ما يعادل نحو 22.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعةً بنحو 0.6% عما كانت عليه في العام السابق.

أما من حيث التطورات في أداء قطاع الأوراق المالية، فقد سجل المؤشر الرئيسي للبورصة الفلسطينية «مؤشر القدس» تراجعاً طفيفاً بنحو 0.6% مقارنة بمستواه في العام السابق، ليغلق في نهاية العام 2019 عند حوالي 526.0 نقطة، متأثرة بالتوترات السياسية والاقتصادية التي عصفت بفلسطين، وما تمخض عنها من شح في السيولة وتأثير ذلك على قرارات المستثمرين. وقد انعكست هذه الأوضاع على أداء بعض المؤشرات القطاعية المكونة لمؤشر القدس، حيث تراجع مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنحو 0.8% ليغلق عند مستوى 148.8 نقطة، كما انخفض مؤشر قطاع الاستثمار بنسبة 1.4% ليغلق عند مستوى 27.8 نقطة. في حين ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 2.0% ليغلق عند مستوى 40.9 نقطة، كما ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.2% ليغلق عند مستوى 98.8 نقطة، وكذلك مؤشر قطاع التأمين الذي ارتفع بنسبة 9.2% ليغلق عند مستوى 99.15 نقطة.

شكل 4 - 28: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2015-2019

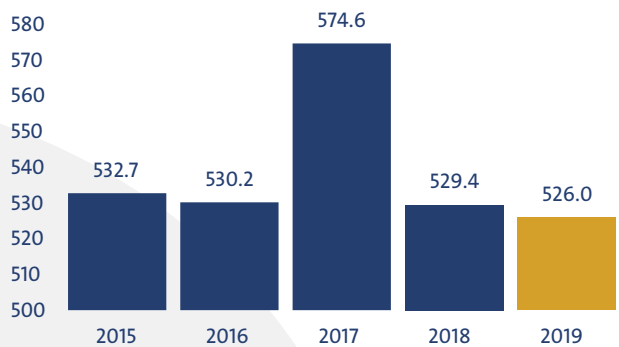

المصدر: بورصة فلسطين

كما عكست الأوضاع السياسية والاقتصادية وشح السيولة نفسها بصورة ارتفاع طفيف (0.6%) في القيمة السوقية

لأسهم الشركات المدرجة لتبلغ نحو 3.8 مليار دولار، رافقها تراجع ملحوظ في حجم التداول بنسبة 22.9% ليبلغ عدد الأسهم المتداولة حوالي 142.8 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 273.9 مليون دولار نفذت من خلال 246 جلسة تداول و29,276 صفقة (متراجعة بنحو 22.5% عما كانت عليه في العام السابق).

أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع البنوك على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 42.8%، وبقيمة 1,132.8 مليون دولار، أو ما نسبته 30.1% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثانية باستحواذه على نحو 26.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 795.0 مليون دولار، أو ما نسبته 21.2% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 13.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 1,208.6 مليون دولار، أو ما نسبته 32.2% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على 12.2% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 225.4 مليون دولار، أو ما نسبته 6.0% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 4.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 395.6 مليون دولار، أو ما نسبته 10.5% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

شكل 4 - 29: الحصص القطاعية في بورصة فلسطين، 2019

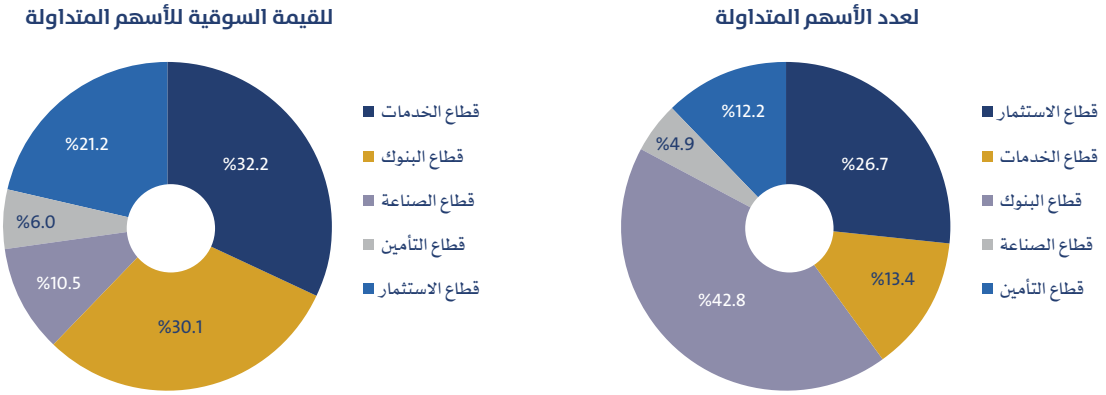

المصدر: بورصة فلسطين.

وجاء أداء البورصة الفلسطينية أما على المستوى الإقليمي لأداء البورصات العربية في المركز العاشر من حيث التغير في قيمة المؤشر مقارنة بالعام 2018، حيث شهدت مؤشرات الأسعار للأسواق المالية العربية تغيرات بنسب متفاوتة ومتباينة خلال العام 2019.

شكل 4 - 30: تطور أداء البورصات العربية، 2019

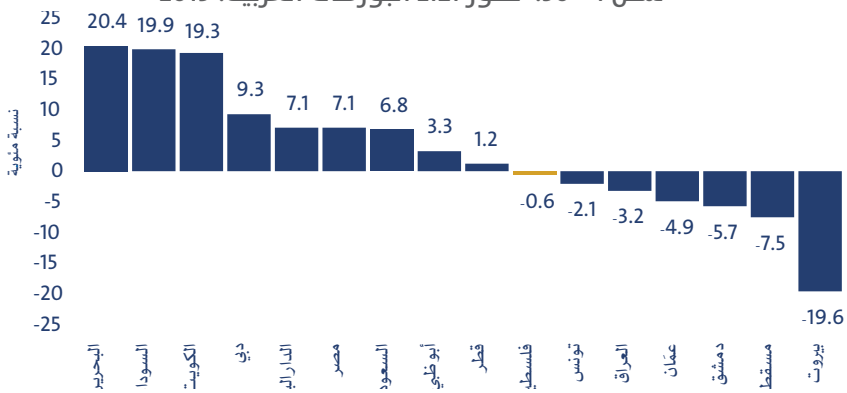

المصدر: اتحاد البورصات العربية، www.arab-exchanges.org

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 10 شركات في نهاية العام 2019، تعمل في مختلف أنواع التأمين من خلال 160 فرعاً ومكتباً، 300 وكيل ومنتج مرخص في كافة المدن والمحافظات الفلسطينية، يساعدهم في ذلك 1,532 موظف.

وقد شهد البيانات المالية والتشغيلية لقطاع التأمين العديد من التطورات خلال العام 2019، حيث سجل إجمالي موجودات/ مطلوبات شركات التأمين ارتفاعاً ملحوظاً وبنسبة 11.6% قياساً على ما كان عليه في العام 2018، ليصل إلى حوالي 604.3 مليون دولار. كما ارتفعت حقوق الملكية لقطاع التأمين بنحو 1.7% لتبلغ 189.5 مليون دولار، متأثرة بارتفاع رأس المال المدفوع بنحو 5.0%، ليبلغ 94.5 مليون دولار، والاحتياطات الإجبارية والاختيارية بنحو 7.9%، لتبلغ 29.8 مليون دولار. كما بلغ صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة حوالي 16.5 مليون دولار مقارنة مع 15.4 مليون دولار في نهاية العام 2018.

وبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في نهاية العام 2019 حوالي 302.5 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 8.3% عما كانت عليه في العام 2018. وفي هذا الشياق تشير البيانات إلى استمرار تركز نشاط التأمين في بعض أنواع التأمين، وخصوصاً تأمين المركبات الذي استحوذ على 67.5% من إجمالي المحفظة التأمينية، وذلك نظراً لإلزامية تأمين المركبات بموجب قانون السير النافذ في فلسطين، تلاه التأمين الصحي بنسبة 11.6%، وفي المرتبة الثالثة تأمين العمال بنسبة 8.2%. كما يعاني سوق التأمين من تركز عالي أيضاً، حيث تستحوذ ثلاث شركات من أصل عشر شركات على أكثر من 50% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين في نهاية العام 2019.

وفي نفس الوقت شهدت التعويضات المدفوعة ارتفاعاً بنسبة 9.9% عما كانت عليه في العام 2018، لتبلغ 189.5 مليون دولار، وتتبع إلى حد كبير نفس توزيع أقساط التأمين من حيث تركز الجزء الأكبر من المطالبات المدفوعة مقابل تأمين المركبات.

شكل 4 - 31: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2015-2019

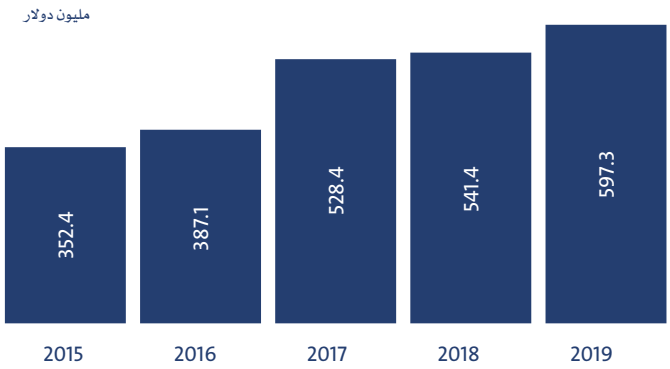

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

شكل 4 - 32: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2019

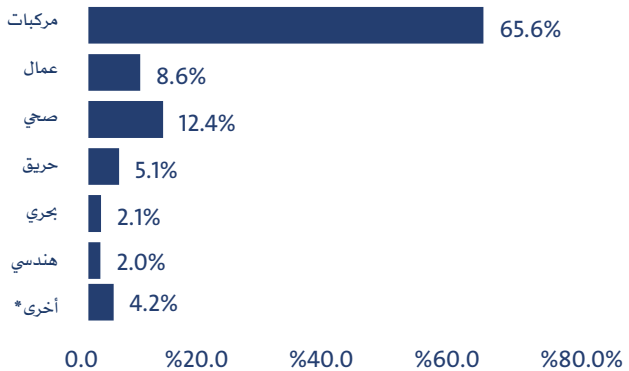

* تشمل تأمينات عامة أخرى (1.9%)، والمسؤولية المدنية (1.5%)، والتأمين البحري (0.8%).
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

التأجير التمويلي

يتكون قطاع التأجير التمويلي من تسع شركات مقارنة بنحو 13 شركة في العام 2018، فقد أدى عجز بعض الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي عن اجتياز فترة تصويب أوضاعها وفق أحكام تعليمات التأجير التمويلي والرقابة عليها رقم (1) لسنة 2016[41] إلى قيام الهيئة بفرض إجراءات عقابية بحق هذه الشركات وإيقاف أعمالها.

41 تستند هيئة سوق رأس المال في أعمالها الرقابية والإشرافية والتنظيمية على قطاع التأجير التمويلي إلى قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، والقرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي، وتعليمات رقم (1) لسنة 2016 بترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليه، وقرار معلومات عقد التأجير التمويلي رقم (1) لسنة 2016 الصادر بالاستناد لأحكام التعليمات.

وقد بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود في العام 2019 نحو 90.9 مليون دولار أمريكي، بواقع 1,998 عقداً، متراجعة بنحو 1.0% من حيث قيمة العقود، مقابل ارتفاعها بنحو 21.0% من حيث العدد مقارنة بما كانت عليه في العام 2018. ولا تزال عقود التأجير التمويلي تتركز بشكل كبير في مدينة رام الله وبنسبة 35.3%، ثم مدينة نابلس بنسبة 15.3%، تليها مدينة الخليل بنسبة 14.6%، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما نسبته 34.8% من إجمالي عدد العقود.

شكل 4 - 33: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2018-2019

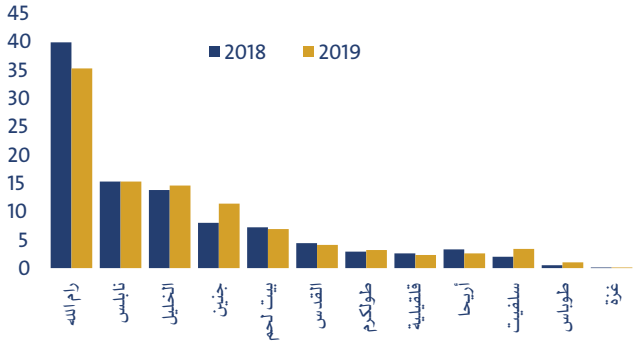

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

كما لا تزال المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي وبنحو 83.6% من إجمالي قيمة العقود، وذلك نظراً لسهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها. في حين شكلت الشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 9.4% من إجمالي قيمة العقود، حيث تعزى هذا التدني إلى ارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، أما المال المنقول فيشكل ما نسبته 7.0% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

الرهن العقاري

لا تزال شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركتان اللتان تعملان في قطاع تمويل الرهن العقاري، وتحديداً في السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري). في حين شهد العام 2019 ترخيص مخمن عقاري واحد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 54 مخمناً عقارياً.

وخلال العام 2019 عملت الهيئة على استكمال مراجعة تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم 3 لسنة 2012 للتأكد من مواءمتها للتطورات في الواقع الفلسطيني وتغيرات السوق، وذلك بالتزامن مع متابعة الهيئة مع مجلس الوزراء لإقرار مسودة قانون الرهن العقاري. كما عملت الهيئة على اعتماد تقرير التخمين الموحد، وذلك بالتعاون بين الهيئة وجمعية البنوك بعد التأكد من توافق هذا التقرير مع متطلبات تعليمات الهيئة بالخصوص واحتياجات المصارف، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري، ويعزز كفاءة المخمنين العقاريين المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير المعمول وفق أفضل الممارسات العالمية.

كما ظهر خلال العام 2019 بوادر تعاون جديد بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال (من خلال مجموعة من المخمنين العقاريين المرخصين) في مجال الإعداد والتحضير لاحتساب مؤشر أسعار السكن الذي تسعى سلطة النقد إلى إصداره في المرحلة القادمة، والذي سيكون بمثابة مؤشر استرشادي للمخمنين العقاريين عند تقدير قيمة العقار في منطقة معينة، وبالتالي التخفيف من المخاطر المرتبطة بعملية التمويل وتحقيق الاستقرار في سوق تمويل الرهن العقاري.

الملاحق الإحصائية

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2015-2019

(نسبة مئوية)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	**3.5**	**3.4**	**3.9**	**3.6**	**2.9**
الدول المتقدمة	**2.3**	**1.7**	**2.5**	**2.2**	**1.7**
الولايات المتحدة	2.9	1.6	2.4	2.9	2.3
منطقة اليورو	2.1	1.9	2.5	1.9	1.2
ألمانيا	1.7	2.2	2.5	1.5	0.6
فرنسا	1.1	1.1	2.3	1.7	1.3
إيطاليا	0.8	1.3	1.7	0.8	0.3
اليابان	1.2	0.5	2.2	0.3	0.7
المملكة المتحدة	2.4	1.9	1.9	1.3	1.4
كندا	0.7	1.0	3.2	2.0	1.6
إسرائيل*	2.3	4.0	3.6	3.4	3.5
الدول الصاعدة والنامية	**4.3**	**4.6**	**4.8**	**4.5**	**3.7**
أفريقيا-جنوب الصحراء	3.2	1.4	3.0	3.3	3.1
دول أوروبا النامية	0.9	1.8	4.0	3.2	2.1
دول آسيا النامية	6.8	6.8	6.7	6.3	5.5
الصين	6.9	6.8	6.9	6.8	6.1
الهند	8.0	8.3	7.0	6.1	4.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.6	5.0	2.3	1.8	1.2
مصر	4.4	4.3	4.1	5.3	5.6
الأردن	2.6	2.1	2.1	1.9	2.0
لبنان	0.2	1.5	0.9	1.9-	6.5-
السعودية	4.1	1.7	0.7-	2.4	0.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.3	0.6-	1.3	1.1	0.1
البرازيل	3.6-	3.3-	1.3	1.3	1.1
المكسيك	3.3	2.9	2.1	2.1	0.1-
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	**115,999**	**121,090**	**128,047**	**135,762**	**142,006**

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2020.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2015-2019

(نسبة مئوية)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	**2.8**	**2.8**	**3.2**	**3.6**	**3.6**
الدول المتقدمة	**0.3**	**0.8**	**1.7**	**2.0**	**1.4**
الولايات المتحدة	0.1	1.3	2.1	2.4	1.8
منطقة اليورو	0.2	0.2	1.5	1.8	1.2
ألمانيا	0.7	0.4	1.7	2.0	1.3
فرنسا	0.1	0.3	1.2	2.1	1.3
إيطاليا	0.1	0.1-	1.3	1.2	0.6
اليابان	0.8	0.1-	0.5	1.0	0.5
المملكة المتحدة	0.0	0.7	2.7	2.5	1.8
كندا	1.1	1.4	1.6	2.3	1.9
إسرائيل	0.6-	0.5-	0.2	0.8	0.8
الدول الصاعدة والنامية	**4.7**	**4.3**	**4.3**	**4.8**	**5.0**
أفريقيا-جنوب الصحراء	6.9	10.7	10.7	8.3	8.4
دول أوروبا النامية	10.5	5.5	5.4	6.1	6.5
دول آسيا النامية	2.7	2.8	2.4	2.6	3.2
الصين	1.4	2.0	1.6	2.1	2.9
الهند	4.9	4.5	3.6	3.4	4.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.5	5.5	6.7	9.9	8.5
مصر	11.0	10.2	23.5	20.9	13.9
الأردن	0.9-	0.8-	3.3	4.5	0.3
لبنان	3.7-	0.8-	4.5	4.6	2.9
السعودية	1.3	2.0	0.9-	2.5	1.2-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.5	5.6	6.0	6.2	7.1
البرازيل	9.0	8.7	3.4	3.7	3.7
المكسيك	2.7	2.8	6.0	4.9	3.6

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2020.

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2015-2019

(كنسبة من القوى العاملة)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
الدول المتقدمة	6.7	6.2	5.6	5.1	4.8
الولايات المتحدة	5.3	4.9	4.3	3.9	3.7
منطقة اليورو	10.9	10.0	9.1	8.2	7.6
ألمانيا	4.6	4.2	3.8	3.4	3.2
فرنسا	10.4	10.0	9.4	9.0	8.5
إيطاليا	11.9	11.7	11.3	10.6	10.0
اليابان	3.4	3.1	2.8	2.4	2.4
المملكة المتحدة	5.4	4.9	4.4	4.1	3.8
كندا	6.9	7.0	6.3	5.8	5.7
إسرائيل	5.3	4.8	4.3	4.0	3.8
الصين	4.1	4.0	3.9	3.8	3.6
مصر	12.9	12.7	12.2	10.9	8.6
الأردن	13.1	15.3	18.3	18.6	19.1
السعودية	5.6	5.6	6.0	6.0	-
البرازيل	8.3	11.3	12.8	12.3	11.9
المكسيك	4.4	3.9	3.4	3.3	3.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2020.

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2015–2019

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
الولايات المتحدة	0.50	0.75	1.50	2.50	1.75
منطقة اليورو	0.05	0.00	0.00	0.00	0.00
المملكة المتحدة	0.50	0.25	0.50	0.75	0.75
اليابان	0.00	0.10-	0.10-	0.10-	0.10-
كندا	0.50	0.50	1.00	1.75	1.75
الصين	4.35	4.35	4.35	4.35	4.15

المصدر: www.global-rates.com.

جدول (1 - 5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2015–2019

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
الدول المتقدمة	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.7**	**0.7**
الولايات المتحدة	2.2-	2.3-	2.3-	2.4-	2.3-
منطقة اليورو	2.8	3.3	3.1	3.1	2.7
ألمانيا	8.6	8.5	7.8	7.4	7.1
فرنسا	0.4-	0.5-	0.7-	0.6-	0.8-
إيطاليا	1.4	2.6	2.6	2.5	3.0
اليابان	3.1	4.0	4.2	3.5	3.6
المملكة المتحدة	4.9-	5.2-	3.5-	3.9-	3.8-
كندا	3.5-	3.1-	2.8-	2.5-	2.0-
إسرائيل	5.1	3.3	2.3	2.6	3.5
الدول الصاعدة والنامية	**0.2-**	**0.3-**	**0.0**	**0.1-**	**0.1**
أفريقيا-جنوب الصحراء	5.8-	3.8-	2.2-	2.5-	4.0-
دول أوروبا النامية	1.1	0.2-	0.4-	1.7	1.4
دول آسيا النامية	2.0	1.4	0.9	0.1-	0.6
الصين	2.7	1.8	1.6	0.4	1.0
الهند	1.1-	0.6-	1.8-	2.1-	1.1-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.9-	4.1-	0.7-	2.5	0.4
مصر	3.7-	6.0-	6.1-	2.4-	3.6-
الأردن	9.2-	9.8-	10.8-	7.0-	2.8-
لبنان	19.9-	23.8-	26.5-	26.7-	20.6-
السعودية	8.7-	3.7-	1.5	9.0	6.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3.3-	2.0-	1.6-	2.4-	1.7-
البرازيل	3.0-	1.3-	0.7-	2.2-	2.7-
المكسيك	2.6-	2.3-	1.8-	1.9-	0.2-

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2020.

جدول (1 - 6): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2015-2019

(مليار دولار)

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	**12,321**	**12,173**	**13,073**	**13,067**	**13,734**
الدول المتقدمة	**4,987**	**5,182**	**5,720**	**5,737**	**6,073**
الولايات المتحدة	384	406	451	450	517
منطقة اليورو	702	742	803	823	914
ألمانيا	174	185	200	198	224
فرنسا	138	147	156	167	189
إيطاليا	131	136	151	152	175
اليابان	1,233	1,217	1,264	1,270	1,322
المملكة المتحدة	148	135	151	173	174
كندا	80	83	87	84	85
إسرائيل	91	95	113	115	126
الدول الصاعدة والنامية	**7,334**	**6,992**	**7,354**	**7,330**	**7,662**
دول أوروبا النامية	338	349	367	361	387
دول آسيا النامية	4,292	4,031	4,296	4,212	4,401
الصين	3,405	3,098	3,235	3,168	3,223
الهند	353	362	413	399	463
مصر	15	23	36	41	45
لبنان	49	54	55	52	52
السعودية	623	547	509	510	515
البرازيل	356	365	374	375	357
المكسيك	178	178	175	176	183

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار 2020.

جدول (1 - 7): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2015-2019

سنة الأساس (2015) (مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	2018	2019
أ) الإنتاج السلعي	**3,330.2**	**3,752.6**	**3,987.1**	**4,068.5**	**4,042.9**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**1,035.2**	**1,142.9**	**1,074.1**	**1,091.1**	**1,091.5**
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**1,629.7**	**1,829.4**	**2,094.2**	**2,056.6**	**2,053.3**
التعدين واستغلال المحاجر	48.7	46.4	43	66.7	69.1
الصناعات التحويلية	1,302.0	1,499.6	1,756.8	1,762.8	1,753.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	158.2	158.6	171.2	165.9	167.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	120.4	124.8	123.2	61.2	62.5
الإنشاءات	**665.3**	**780.3**	**818.8**	**920.8**	**898.1**
ب) الإنتاج الخدمي	**8,618.6**	**9,294.5**	**9,085.7**	**9,249.0**	**9,386.5**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	**2,760.0**	**2,950.5**	**3,165.5**	**3,346.1**	**3,372.0**
النقل والتخزين	**257.4**	**274.6**	**275.6**	**278**	**255.5**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**422.6**	**535**	**551.8**	**626.1**	**627.2**
المعلومات والاتصالات	**549.8**	**523.6**	**486.3**	**497**	**492.7**
الخدمات	**2,688.0**	**2,985.3**	**2,853.2**	**3,000.3**	**3,034.5**
الأنشطة العقارية والإيجارية	679.5	716.2	719.5	708.6	695.9
التعليم	983.0	1,044.5	957.1	895.3	915.0
الصحة والعمل الاجتماعي	383.7	437.3	456.5	509.4	532.5
أخرى*	641.8	787.3	720.1	887	891.1
الإدارة العامة والدفاع	**1,940.8**	**2,025.5**	**1,753.3**	**1,501.5**	**1,604.6**
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	**11,948.8**	**13,047.1**	**13,072.8**	**13,317.5**	**13,429.4**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**2,023.6**	**2,163.9**	**2,354.1**	**2,298.7**	**2,335.0**
الرسوم الجمركية	780.4	854.2	1,079.9	1,102.4	1,111.5
القيمة المضافة على الواردات	1,243.2	1,309.7	1,274.2	1,196.3	1223.5
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (100=2015)	**13,972.4**	**15,211.0**	**15,426.9**	**15,616.2**	**15,764.4**
صافي الدخل المحول من الخارج	1,712.4	1,693.7	1,904.4	2,505.3	2,267.5
صافي التحويلات الجارية	1,749.5	1,613.3	1,694.8	1,487.1	1,834.7
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**17,434.2**	**18,518.0**	**19,026.1**	**19,608.6**	**19,866.6**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	**3,277.9**	**3,489.8**	**3,463.1**	**3,417.7**	**3,364.5**
الضفة الغربية	4,460.8	4,761.1	4,851.0	4,854.4	4,802.5
قطاع غزة	1,628.9	1,730.8	1,556.6	1,458.3	1,416.8

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 8): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2015-2019

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	2018	2019
			مليون دولار		
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**19,348.2**	**21,027.5**	**20,680.8**	**21,149.3**	**21,449.4**
الاستهلاك النهائي	**15,842.8**	**17,153.7**	**16,513.9**	**16,889.0**	**17,250.7**
الخاص*	12,348.3	13,569.0	13,420.3	13,570.1	14,135.4
العام	3,494.5	3,584.7	3,093.6	3,318.9	3,115.3
الاستثمار الإجمالي	**3,505.4**	**3,873.8**	**4,166.9**	**4,260.3**	**4,198.7**
الخاص	2,629.1	2,905.4	3,125.2	3,195.2	3,149.0
العام	876.4	968.5	1,041.7	1,065.1	1,049.7
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**5,401.2-**	**5,588.0-**	**5,385.9-**	**5,678.1-**	**5,744.6-**
الصادرات	2,244.3	2,208.3	2,515.6	2,578.7	2,623.8
الواردات	7,645.5	7,796.3	7,901.5	8,256.8	8,368.4
صافي السهو والخطأ	25.4	(228.5)	132.0	145.0	59.6
الناتج المحلي الإجمالي (100=2015)	**13,972.4**	**15,211.0**	**15,426.9**	**15,616.2**	**15,764.4**
			كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)		
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**138.5**	**138.2**	**134.1**	**135.4**	**136.1**
الاستهلاك النهائي	**113.4**	**112.8**	**107.0**	**108.2**	**109.4**
الخاص*	88.4	89.2	87.0	86.9	89.7
العام	25.0	23.6	20.1	21.3	19.8
الاستثمار الإجمالي	**25.1**	**25.5**	**27.0**	**27.3**	**26.6**
الخاص	18.8	19.1	20.3	20.5	20.0
العام	6.3	6.4	6.8	6.8	6.7
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**38.7-**	**36.7-**	**34.9-**	**36.4-**	**36.4-**
الصادرات	16.1	14.5	16.3	16.5	16.6
الواردات	49.9	47.0	46.6	48.4	48.5
صافي السهو والخطأ	0.2	1.5-	0.9	0.9	0.4
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 9): معدلات التضخم في فلسطين، 2015-2019

(نسبة مئوية)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	1.9	1.5-	1.0-	0.7-	3.3
التبغ والمشروبات الكحولية	10.9	4.0	0.7-	1.3-	1.4
النسيج والملابس	4.7	2.9	0.2-	4.3-	2.6-
السكن	5.6-	2.6-	3.4	0.8	0.1-
الأثاث والسلع المنزلية	3.4	0.2	0.4	0.9-	1.1-
الرعاية الصحية	1.0	1.1	1.6	1.1	1.0-
النقل والمواصلات	1.0-	0.8-	0.1-	1.1	0.6-
الاتصالات	2.1-	1.4-	0.3	1.1	3.1-
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	2.1	0.4-	2.0	1.5	12.3
التعليم	5.0	3.1	0.6-	1.1-	1.3
المطاعم والمقاهي	2.3	3.0	0.4	1.1	2.3
سلع وخدمات أخرى	1.0	0.1	1.6	1.1	4.2
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**1.4**	**0.2-**	**0.2**	**0.2-**	**1.6**
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	1.3	0.1-	0.0	0.4	1.8
قطاع غزة	1.8	0.8-	0.1	1.3-	0.4
القدس	0.3	1.0-	2.2	1.0	1.4
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**1.4**	**0.2-**	**0.2**	**0.2-**	**1.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 10): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2015-2019

مؤشرات أساسية	2015	2016	2017	2018	2019
القوة البشرية* إلى مجموع السكان (%)					
فلسطين	**60.6**	**60.8**	**61.3**	**61.3**	**61.6**
الضفة الغربية	62.8	63.1	63.0	63.3	63.6
قطاع غزة	57.0	57.3	58.7	58.4	58.5
نسبة المشاركة (%)					
فلسطين	**44.0**	**43.8**	**44.0**	**43.5**	**44.3**
الضفة الغربية	45.7	45.1	45.6	45.9	46.4
قطاع غزة	41.0	41.5	41.4	39.6	40.9
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	**23.0**	**23.9**	**25.7**	**26.2**	**25.3**
الضفة الغربية	16.6	17.5	18.4	17.3	14.6
قطاع غزة	34.8	35.4	38.8	43.1	45.1
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل (%)					
في الضفة الغربية	58.8	57.7	57.6	60.1	60.0
في قطاع غزة	29.7	30.5	29.4	26.6	25.8
في إسرائيل والمستوطنات	11.5	11.8	13.0	13.3	13.2
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية)					
الزراعة وصيد الأسماك	8.7	7.2	6.6	6.3	6.0
الصناعة (التعدينية والتحويلية)	13.0	13.4	13.1	13.3	12.2
الإنشاءات (البناء والإنشاءات)	9.1	10.1	10.4	11.0	10.3
التجارة والمطاعم والفنادق	22.1	22.4	23.1	23.6	24.4
النقل والتخزين والاتصالات	6.4	6.8	7.2	6.7	6.5
الخدمات والفروع الأخرى	40.8	40.2	39.7	39.1	40.7
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	**103.8**	**109.3**	**113.8**	**123.0**	**128.6**
الضفة الغربية	94.7	98.1	101.8	109.4	118.9
قطاع غزة	62.3	61.7	59.4	63.1	61.2
إسرائيل والمستوطنات	199.5	218.1	226.9	243.1	254.4

* الأفراد فوق سن 15 سنة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 11): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2020

البيان	2019	2020		
	تقديرات*	سيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
معدل التغير السنوي				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**0.9**	**2.3**	**5.2-**	**8.5-**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**1.6-**	**1.1-**	**4.2-**	**9.4-**
معدل البطالة	**25.3**	**25.1**	**40.0**	**55.0**
التضخم	**1.6**	**0.5**	**-**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
إجمالي الاستهلاك	**109.4**	**110.4**	**110.3**	**110.6**
العام	19.8	21.0	21.4	22.3
الخاص**	89.7	89.4	88.8	88.3
إجمالي الاستثمار	**26.6**	**26.1**	**24.9**	**22.9**
صافي الصادرات	**36.4-**	**36.5-**	**35.2-**	**33.5-**
إجمالي الصادرات	16.6	17.0	14.9	13.6
إجمالي الواردات	53.1	53.5	50.1	47.1
بنود تذكيرية				
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**15,764**	**16,127**	**14,945**	**14,424**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**3,365**	**3,327**	**3,223**	**3,048**
سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل	**3.58**	**3.50**	**3.50**	**3.50**

* تقديرات الحسابات القومية الربعية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2015–2019

(مليون شيكل)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	**14,335.4**	**16,444.3**	**1,5790.9**	**14,819.3**	**13,459.0**
إيرادات الجباية المحلية	**3,542.2**	**5,023.2**	**4,418.9**	**4,816.7**	**4,336.4**
إيرادات ضريبية	2,354.0	2,391.2	2,750.6	2,997.2	2,733.6
إيرادات غير ضريبية	968.4	2,309.1	1,404.0	1,545.2	1,275.6
تحصيلات مخصصة	219.8	322.9	264.3	274.3	327.2
إيرادات المقاصة	**7,953.0**	**8,872.5**	**8,966.4**	**8,091.9**	**7,868.9**
الإرجاعات الضريبية (-)	264.5	372.2	191.6	500.9	492
المنح والمساعدات الخارجية	**3,104.7**	**2,920.8**	**2,597.2**	**2,411.6**	**1,745.7**
منح لدعم الموازنة	2,757.2	2,317.8	1,965.7	1,840.5	1,776.5
منح لدعم المشاريع التطويرية	347.5	603.0	631.5	571.1	30.8-
إجمالي النفقات العامة	**13,993.2**	**14,760.1**	**14,601.8**	**14,159.9**	**13,747.7**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	**13,306.4**	**13,935.9**	**13,680.5**	**13,156.8**	**13,035.9**
أجور ورواتب	6,837.0	7,332.2	7,063.4	5,946.6	5,977.4
نفقات غير الأجور	5,173.3	5,409.2	5,507.6	6,076.8	5,660.1
صافي الإقراض	1,169.2	1,029.3	959.6	967.3	1,138.1
مدفوعات مخصصة	126.9	165.2	149.9	166.1	260.3
النفقات التطويرية	**686.8**	**824.2**	**921.3**	**1,003.1**	**711.8**
الرصيد الجاري	**2,075.7-**	**412.3-**	**486.8-**	**749.1-**	**1,322.6-**
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	2,762.5-	1,236.5-	1,408.1-	1,752.2-	2,034.4-
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	**342.2**	**1,684.3**	**1,189.1**	**659.4**	**288.7-**
التمويل	**342.2-**	**1,684.3-**	**1,189.1-**	**659.4-**	**288.7**
صافي التمويل من المصارف المحلية	634.0	486.3-	307.0	569.4	1,795.3
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة	917.0-	1,214.9-	1,495.2-	1,266.8-	1,511.9-
الرصيد المتبقي	59.2-	16.9	0.9-	38.0	5.3
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.89	3.81	3.61	3.59	3.58

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2015–2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الدين المحلي	**1,466.5**	**1,439.8**	**1,501.2**	**1,337.9**	**1,577.1**
المصارف المحلية	**1,453.1**	**1,426.2**	**1,486.2**	**1,324.4**	**1,562.5**
قروض	798.9	816.9	814	638.1	943.6
جاري مدين	433.5	382.7	424.9	448.3	315.5
*هيئة البترول	220.7	226.6	246.9	238	303.4
المؤسسات العامة الأخرى	**13.4**	**13.6**	**15**	**13.5**	**14.6**
الدين الخارجي	**1,070.7**	**1,044.0**	**1,041.9**	**1,031.7**	**1,217.9**
المؤسسات المالية العربية	**618.4**	**606**	**564.4**	**563.4**	**739.1**
صندوق الأقصى	518	512.4	513	513	513
البنك القطري الوطني	-	-	-	-	175
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	56	56.1	14.3	14.2	14.2
البنك الإسلامي للتنمية	44.4	37.5	37.1	36.2	36.9
المؤسسات الدولية والإقليمية	**337.4**	**329.8**	**342.3**	**339.1**	**336.3**
البنك الدولي	269.5	266.1	269	270.9	272.7
بنك الاستثمار الأوروبي	45.1	41.1	50.7	44.2	39
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.5	2.3	2.3	2.1	2
الأوبك	20.3	20.3	20.3	21.9	22.4
القروض الثنائية	**114.9**	**108.2**	**135.3**	**129.2**	**142.5**
إجمالي الدين العام الحكومي	**2,537.2**	**2483.8**	**2543.1**	**2369.6**	**2795**
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	13,972.4	1,5405.4	16,128.0	1,6276.6	17,058.7

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2015–2019

(مليون شيكل)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الأجور والرواتب	602.7	505.3	568.1	476.9	673.3
نفقات غير الأجور	1,591.6	1,861.3	1,631.1	1,086.5	1,873.0
المشاريع التطويرية	206.3	462.5	400.3	294.9	503.1
الرديات الضريبية	334.8	16.9-	69.7	110.1	133.0
مدفوعات مخصصة	92.9	157.9	115.0	108.2	67.0
المجموع	**2,828.3**	**2,970.1**	**2,784.2**	**2,076.6**	**3,249.4**
دفعات متاخرات	917.0	2,134.3	2,452.6	1559.1-	1511.9-
صافي المتأخرات	**1,911.3**	**835.8**	**331.6**	**517.5**	**1,737.5**

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2015– 2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الحساب الجاري (صافي)	**1,939.1-**	**2,142.7-**	**2,129.7-**	**2,140.4-**	**1,833.5-**
السلع (صافي)	**4,503.8-**	**4,750.0-**	**4,984.0-**	**5,393.0-**	**5,458.1-**
الصادرات (فوب)	1,669.0	1,707.3	1,928.7	1,846.6	1,885.3
الواردات (فوب)	6,172.8	6,457.3	6,912.7	7,239.6	7,343.4
الخدمات (صافي)	**897.1-**	**914.5-**	**983.4-**	**1032.7-**	**1042.6-**
الصادرات	575.4	499.7	607.3	751.4	767.1
الواردات	1,472.5	1,414.2	1,590.7	1,784.1	1,809.7
الدخل (صافي)	**1,712.4**	**1,895.6**	**2,129.0**	**2,786.2**	**2,658.0**
المقبوضات	1,803.0	2,014.2	2,324.7	2,983.9	2,842.2
منها تعويضات العاملين	1,663.9	1,894.5	2131.1	2666.2	2597.5
منها من اسرائيل	1,650.7	1,880.3	2,084.5	2,619.6	2,545.5
منها دخل الاستثمار	139.1	119.7	193.6	317.7	244.7
المدفوعات	90.6	118.6	195.7	197.7	184.2
التحويلات الجارية (صافي)	**1,749.4**	**1,626.2**	**1,708.7**	**1,499.1**	**2,009.2**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	**2,186.9**	**2,102.4**	**2,168.9**	**1,992.9**	**2,337.7**
منها للقطاع الحكومي	681.9	543.1	505.4	467.1	614.2
منها للقطاعات الأخرى	1,505.0	1,559.3	1,663.5	1,525.8	1,723.5
التدفقات الخارجة من فلسطين	**437.5**	**476.2**	**460.2**	**493.8**	**328.5**
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**2,369.4**	**1,763.7**	**2,193.9**	**1,775.7**	**1,705.6**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**416.1**	**563.0**	**624.3**	**449.2**	**257.7**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	434.9	575.4	624.3	449.2	257.7
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	434.9	575.4	624.3	449.2	354.5
منها للقطاع الحكومي	186.9	318.2	349.9	173.9	88.8
منها للقطاعات الأخرى	248.0	257.2	274.4	275.3	265.7
التدفقات الخارجة من فلسطين	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0,0**
الحساب المالي (صافي)	**1,953.3**	**1,200.7**	**1,569.6**	**1,326.5**	**1,447.9**
الاستثمار المباشر (صافي)	**29.6**	**341.4**	**191.1**	**282.5**	**204.9**
استثمار الحافظة (صافي)	**124.7**	**187.3-**	**201.5-**	**25.7**	**11.3**
الاستثمارات الأخرى (صافي)	**1,707.5**	**778.5**	**1,713.5**	**1,109.7**	**1,352.2**
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	**91.5**	**268.1**	**133.5-**	**91.4-**	**120.5-**
التمويل الاستثنائي	8.1	2.5	0.0	0.0	0.0
صافي السهو والخطأ	**438.4-**	**376.5**	**-64.2**	**364.7**	**127.9**
الميزان الكلي	**99.6-**	**270.7-**	**133.5**	**91.4**	**120.5**
التمويل	99.6-	270.7-	133.5	91.4	120.5
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.9-	13.9-	13.2-	13.2-	10.7-

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2015-2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
صافي وضع الاستثمار الدولي	**899.0**	**1,289.0**	**1,373.0**	**1,659.0**	**2,098.0**
إجمالي الأصول الخارجية	**5,855.0**	**6,138.0**	**6,455.0**	**6,597.0**	**7,549.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	352.0	445.0	422.0	347.0	318.0
استثمارات الحافظة في الخارج	1,084.0	1,110.0	1,055.0	1,451.0	1,405.0
الاستثمارات الأخرى في الخارج	3,838.0	4,270.0	4,532.0	4,261.0	5,168.0
ومنها: العملة والودائع	3,815.0	3,921.0	4,210.0	3,884.0	4,568.0
الأصول الاحتياطية	581.0	313.0	446.0	538.0	658.0
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**4,956.0**	**4,849.0**	**5,082.0**	**4,938.0**	**5,451.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,486.0	2,588.0	2,703	2,721.0	2,777.0
استثمارات الحافظة في فلسطين	821.0	658.0	664.0	726.0	714.0
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,646.0	1,603.0	1,715.0	1,491.0	1,960.0
ومنها: القروض	1,119.0	1,104.0	1,085.0	1,063.0	1,232.0
العملة والودائع	530.0	496.0	603.0	417.0	706.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2015–2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة، ومنها:	9	8	8	7	7
المصارف الأردنية	7	7	7	6	6
المصارف المصرية	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	0	0	0	0
الإجمالي	**16**	**15**	**15**	**14**	**14**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	155	187	209	227	239
المصارف الوافدة، ومنها:	119	122	128	124	131
المصارف الأردنية	112	116	121	117	124
المصارف المصرية	6	6	7	7	7
المصارف الأجنبية	1	0	0	0	0
الإجمالي	**274**	**309**	**337**	**351**	**370**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2015-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الفروع والمكتب	274	309	337	351	370
عدد حسابات المودعين	2,940,575	3,072,923	3,208,783	3,471,849	3,686,875
إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)	**9,654.6**	**10,604.7**	**11,982.5**	**12,227.3**	**13,384.7**
أفراد	6,805.9	7,341.0	8,316.1	9,065.4	9,494.0
شركات	2,192.8	2,590.1	2,536.6	2,556.2	2,544.4
مؤسسات غير ربحية	240.5	226.2	280.8	316.2	322.0
القطاع العام	655.8	673.5	736.2	605.7	503.7
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	**5,824.7**	**6,871.9**	**8,026.0**	**8,432.3**	**9,036.6**
أفراد	2,414.2	2,598.9	3,062.6	3,198.0	3,621.2
شركات	1,821.2	2,652.8	3,272.0	3,632.7	3,633.0
مؤسسات غير ربحية	21.3	25.4	22.4	66.3	54.3
أخرى*	115.5	176.1	193.0	218.8	170.0
القطاع العام	1,456.1	1,418.8	1,476.0	1,316.8	1,558.1
عدد أجهزة الصراف الآلي	592	622	644	690	715
عدد نقاط البيع	5,987	6253	5,579	5,660	6,780
عدد بطاقات (Credit Cards)	82,830	118,076	98,041	103,057	105,216
عدد بطاقات (Debit Cards)	466,789	547,019	695,120	816,329	866,812
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	189,414	165,763	132,772	114,966	128,095

* تشمل أيضاً بطاقات الائتمان والجاري مدين الجامد وغير المقيمين.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	**1,164.2**	**1284.1**	**1394.5**	**1,407.5**	**1,605.2**
الاحتياطيات الإلزامية	871.2	920.4	1,034.6	1,070.2	1,172.6
حسابات أخرى	293.0	363.7	359.9	337.3	432.6
رأس المال والاحتياطيات	**103.6**	**109.5**	**117.6**	**127.7**	**142.9**
رأس المال المدفوع	72.9	78.8	86.9	97.4	112.2
الاحتياطيات	30.7	30.7	30.7	30.3	30.7
مخصصات ومطلوبات أخرى	**17.0**	**17.0**	**18.4**	**44.9**	**51.2**
المطلوبات = الموجودات	**1,284.8**	**1,410.6**	**1,530.5**	**1,580.1**	**1,799.3**
الموجودات المحلية	**295.5**	**642.4**	**592.3**	**623.1**	**672.6**
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	**295.5**	**642.4**	**533.7**	**569.8**	**612.5**
ودائع جارية	15.6	62.3	3.7	11.1	3.9
ودائع لأجل	279.9	562.1	530.0	558.7	608.6
ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية	**0.0**	**18.0**	**58.6**	**53.3**	**60.1**
الموجودات الأجنبية	**955.4**	**726.5**	**886.6**	**887.1**	**1,054.8**
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	**741.7**	**462.4**	**694.70**	**704.1**	**852.5**
ودائع جارية وتحت الطلب	47.5	38.3	18.2	21.1	50.2
ودائع لأجل	694.2	424.1	676.5	683.0	802.3
استثمارات خارجية	**213.7**	**264.1**	**191.9**	**183.0**	**202.3**
الموجودات الثابتة*	**4.0**	**3.4**	**41.9**	**44.1**	**41.7**
موجودات أخرى**	**29.9**	**38.3**	**9.7**	**25.8**	**30.2**

* تشمل مشاريع تحت التنفيذ.
** سلف وقروض حكومية بقيمة 3 مليون دولار.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	**18.9**	**23.2**	**29.9**	**41.2**	**42.7**
صافي الفوائد وعوائد الاستثمار	10.9	14.6	20.5	29.9	33.0
إيرادات أخرى	8.0	8.6	9.4	11.3	9.7
النفقات	**16.0**	**17.4**	**21.8**	**26.7**	**27.8**
نفقات الموظفين	10.7	10.9	11.3	12.3	12.8
نفقات إدارية	3.2	4.3	4.7	4.5	5.6
نفقات الإهلاك	1.5	1.3	1.5	3.2	2.7
نفقات تحويلية	0.6	0.9	1.3	1.4	1.8
أخرى (نفقات تكوين مخصصات وأخرى)	0.0	0.0	3.0	5.3	4.9
صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات	**2.9**	**5.8**	**8.1**	**14.5**	**14.9**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019*

الدوائر والمكاتب	2015			2016			2017			2018			2019		
	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع
مكتب المحافظ	14	4	18	13	4	17	13	4	17	13	4	17	13	4	17
مكتب الأمن والسلامة العامة	12	11	23	12	12	24	17	12	29	20	11	31	21	11	32
وحدة المتابعة المالية	12	0	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المكاتب المستقلة	**9**	**4**	**13**	**11**	**4**	**15**	**13**	**4**	**17**	**12**	**4**	**16**	**14**	**4**	**18**
مكتب الاستشارات القانونية	2	2	4	2	2	4	2	2	4	2	2	4	3	2	5
مكتب التدقيق الداخلي	3	2	5	5	2	7	5	2	7	6	2	8	6	2	8
مكتب إدارة المخاطر	4	0	4	4	0	4	6	0	6	4	0	4	5	0	5
الدوائر الأساسية	**114**	**30**	**144**	**110**	**30**	**140**	**111**	**29**	**140**	**120**	**30**	**150**	**131**	**30**	**161**
مجموعة الاستقرار النقدي	**27**	**5**	**32**	**25**	**5**	**30**	**25**	**5**	**30**	**26**	**4**	**30**	**28**	**4**	**32**
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	15	3	18	16	3	19	16	3	19	15	3	18	15	3	18
دائرة العمليات النقدية	12	2	14	9	2	11	9	2	11	11	1	12	13	1	14
مجموعة الاستقرار المالي	**87**	**25**	**112**	**85**	**25**	**110**	**86**	**24**	**110**	**94**	**26**	**120**	**103**	**26**	**129**
دائرة الرقابة والتفتيش	58	15	73	56	15	71	57	14	71	63	15	78	71	15	86
دائرة نظم المدفوعات	12	4	16	11	4	15	11	4	15	13	4	17	13	4	17
دائرة انضباط السوق	17	6	23	18	6	24	18	6	24	18	7	25	19	7	26
الدوائر المساندة	**85**	**42**	**127**	**87**	**41**	**128**	**90**	**41**	**131**	**85**	**40**	**125**	**86**	**40**	**126**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	6	3	9	7	3	10	7	3	10	6	3	9	7	3	10
دائرة الخدمات العامة	34	23	57	33	21	54	36	21	57	34	21	55	34	21	55
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	21	5	26	22	5	27	22	5	27	20	5	25	20	5	25
دائرة الموارد البشرية	11	3	14	12	4	16	12	4	16	11	3	14	11	3	14
الدائرة المالية	13	8	21	13	8	21	13	8	21	14	8	22	14	8	22
المجموع	**246**	**91**	**337**	**233**	**91**	**324**	**244**	**90**	**334**	**250**	**89**	**339**	**265**	**89**	**354**

* لا يشمل المستشارين والموظفين بعقود.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2015–2019

الدوائر والمكاتب	2015	2016	2017	2018	2019
مكتب المحافظ	**6**	**6**	**10**	**9**	**17**
مكتب الأمن والسلامة العامة	2	2	3	5	10
المكاتب المستقلة	**9**	**11**	**12**	**15**	**16**
مكتب الاستشارات القانونية	3	3	2	4	3
مكتب التدقيق الداخلي	6	4	5	7	9
مكتب إدارة المخاطر	-	4	5	4	4
الدوائر الأساسية	**136**	**72**	**61**	**93**	**141**
مجموعة الاستقرار النقدي	**37**	**24**	**26**	**30**	**34**
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	22	17	13	18	24
دائرة العمليات النقدية	15	7	13	12	10
مجموعة الاستقرار المالي	**99**	**48**	**35**	**63**	**57**
دائرة الرقابة والتفتيش	59	31	21	45	37
دائرة نظم المدفوعات	13	5	5	6	5
دائرة انضباط السوق	27	12	9	12	15
الدوائر المساندة	**44**	**34**	**28**	**55**	**50**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	9	6	5	9	7
دائرة الخدمات العامة	3	5	7	14	10
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	16	9	6	18	16
دائرة الموارد البشرية	10	8	5	6	9
الدائرة المالية	6	6	5	8	8
المجموع	**197**	**125**	**114**	**177**	**184**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2015-2019

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الموجودات الأجنبية	**4,781.3**	**4,751.2**	**4,957.4**	**4,945.6**	**5,426.4**
المستحقات على غير المقيمين	5,323.2	5302.4	5,657.2	5,478.0	6,262.3
المطالبات لغير المقيمين	541.9	551.2	699.8	532.4	835.9
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**5,534.1**	**6586.9**	**7,667.6**	**8,274.3**	**9,072.1**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	969.9	940.0	912.6	895.8	1,303.0
المستحقات على الحكومة المركزية	1,458.1	1,465.3	1,511.8	1,361.1	1,634.9
المطالبات على الحكومة المركزية	488.2	525.3	599.2	465.3	331.9
المستحقات على القطاعات الأخرى	4,564.2	5,646.9	6,755.0	7,378.5	7,769.1
الشركات المالية الأخرى	7.9	8.0	16.7	61.9	57.3
السلطات المحلية	1.1	1.4	3.1	9.4	18.1
الشركات غير المالية	0.0	4.4	0.0	8.8	8.8
المستحقات على القطاع الخاص	4,555.2	5,633.1	6,735.2	7,298.4	7,684.9
صافي البنود الأخرى	**1,447.9**	**1,772.2**	**1,631.8**	**1,808.0**	**1,945.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2015-2019

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الأصول	**12,599.9**	**14,196.4**	**15,850.2**	**16,124.9**	**17,923.8**
النقدية والمعادن الثمينة	1,083.2	991.2	1,728.2	1,582.6	1,942.7
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	3,870.7	4,278.9	3,911.1	3,763.7	4,425.8
لدى سلطة النقد	1,134.1	1,305.7	1,428.7	1,416.0	1,648.2
لدى المصارف في فلسطين	365.6	340.3	359.0	377.9	511.6
لدى المصارف خارج فلسطين	2,371.0	2,633.0	2,123.4	1,969.8	2,266.1
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	953.3	1,007.1	990.4	1,123.3	1,139.8
التسهيلات الائتمانية المباشرة	5,824.8	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,036.6
القبولات المصرفية	4.1	4.8	4.8	0.0	0.0
الاستثمارات	164.3	205.2	217.2	262.2	266.9
الأصول الثابتة	438.9	490.5	549.8	582.7	626.3
الأصول الأخرى	260.7	346.6	422.7	378.2	485.6
إجمالي الخصوم	**12,599.9**	**14,196.4**	**15,850.2**	**16,124.9**	**17,923.8**
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	852.6	1,139.7	1,135.3	1,033.6	1,370.9
ودائع سلطة النقد	299.2	644.5	597.4	624.8	676.4
ودائع المصارف في فلسطين	368.0	335.3	328.2	361.4	508.0
ودائع المصارف خارج فلسطين	185.4	159.9	209.7	47.5	186.5
إجمالي ودائع الجمهور	9,654.2	10,604.7	11,982.5	12,227.3	13,384.7
القبولات المنفذة والقائمة	13.8	30.9	25.9	15.5	12.4
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1,463.9	1,682.4	1,891.2	1,912.0	1,981.3
رأس المال المدفوع	961.3	1,071.8	1,157.7	1,215.8	1,255.3
فائض (فضلة) رأس المال	9.9	27.4	36.8	41.5	28.6
الاحتياطي القانوني	151.7	165.8	183.8	201.5	218.3
الاحتياطات المعلنة	97.5	112.6	123.8	144.6	160.9
الأرباح غير الموزعة	4.2	14.3	33.3	27.8	17.4
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	5.1	1.2-	8.3-	15.7-	16.9-
احتياطات إعادة التقييم	4.4	8.4	8.8	10.5	10.7
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	95.5	109.4	125.9	52.1	54.8
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	7.2	50.0	91.5	115.0	130.0
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	127.1	123.9	137.9	118.9	120.5
مخصص الضرائب	43.5	60.7	84.3	62.9	66.1
مخصصات أخرى*	403.4	437.5	474.4	619.6	141.8
المطلوبات الأخرى	168.6	240.5	256.6	254.0	386.0

* بما في ذلك مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص هبوط الاستثمارات، والاستهلاك والإطفاء.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2015-2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الفوائد المقبوضة	438.4	484.2	571.9	631.5	670.4
الفوائد المدفوعة	64.1	78.0	105.0	124.4	143.9
صافي الدخل من الفوائد	**374.3**	**406.2**	**466.8**	**507.1**	**526.5**
صافي العمولات	90.2	96.4	115.9	117.9	119.4
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	6.2	11.0	14.3	10.1	14.9
أخرى	45.7	47.3	61.6	64.0	65.2
صافي الدخل من غير الفوائد	142.1	154.7	191.8	192.0	199.4
صافي الدخل من كافة العمليات	516.4	560.9	658.6	699.1	726.0
نفقات الموظفين	**167.6**	**178.8**	**216.1**	**238.6**	**236.0**
نفقات أخرى	**158.5**	**172.4**	**192.0**	**205.9**	**222.1**
صافي المخصصات	14.9	15.3	22.2	18.9	58.9
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	341.0	366.5	430.3	463.4	458.1
صافي الدخل قبل الضرائب	175.4	194.4	228.4	235.8	209.0
الضرائب	43.1	46.4	57.8	56.6	44.7
صافي الدخل بعد الضرائب	**132.3**	**148.0**	**170.5**	**179.2**	**164.4**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2015–2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	655.8	673.5	736.2	605.7	503.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	487.6	525.2	599.1	464.2	330.1
قطاع خاص، ومنه:	8,998.4	9,931.2	11,246.3	11,621.6	12,881.0
المقيم	8,653.8	9,594.7	10,852.6	11,186.7	12,360.3
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	8,615.6	9,503.4	10,854.7	11,051.4	12,076.5
قطاع غزة	1,038.6	1,101.3	1,127.8	1,176.0	1,308.2
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3,776.0	4,207.5	4,698.4	4,581.1	4,828.7
ودائع توفير	3,141.9	3,466.2	3,936.1	4,103.2	4,427.8
ودائع لأجل	2,736.3	2,931.0	3,348.1	3,543.0	4,128.2
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	3,229.6	3,506.3	4,039.9	4,458.2	4,805.9
دينار أردني	2,477.2	2,643.7	2,805.2	2,814.8	2,995.7
شيكل إسرائيلي	3,578.6	3,956.1	4,732.4	4,597.3	5,186.5
عملات أخرى	368.8	498.7	405.0	357.0	396.5
المجموع	**9,654.2**	**10,604.7**	**11,982.5**	**12,227.3**	**13,384.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2015-2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	1,452.6	1,418.8	1,476.0	1,316.8	1,558.1
السلطة الوطنية الفلسطينية	1,451.5	1,416.4	1,471.0	1,307.4	1,540.0
القطاع الخاص، ومنه:	4,372.2	5,453.1	6,550.0	7,115.5	7,478.5
المقيم	4,352.9	5,387.7	6,470.7	7,029.0	7,408.8
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	5,135.6	5,954.4	7,039.8	7,483.0	8,131.2
قطاع غزة	689.2	907.5	986.2	949.0	905.3
حسب نوع التسهيلات					
القروض	4,639.9	5,632.5	6,594.1	6,990.3	7,622.0
الجاري مدين	1,155.4	1,199.6	1,373.8	1,366.4	1,322.3
الإجارة المنتهية بالتمليك	29.5	39.8	58.0	75.6	92.3
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	1,984.7	2,460.9	3,182.7	3,099.2	3,658.7
دينار أردني	863.2	972.0	1,129.4	1,299.4	1,349.7
دولار أمريكي	2,929.4	3,375.1	3,589.5	3,890.6	3,879.1
عملات أخرى	47.5	63.9	124.4	143.1	150.1
المجموع	**5,824.8**	**6,871.9**	**8,026.0**	**8,432.3**	**9,036.6**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2015-2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
مخصص القروض	55.7	64.4	72.1	171.4	229.2
مخصص الجاري مدين	28.3	35.7	36.5	52.4	49.2
مخصص التمويل التأجيري	0.0	0.0	0.0	0.4	0.2
إجمالي المخصصات	84.0	100.1	108.6	224.2	278.7
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**5,740.8**	**6,771.8**	**7,917.4**	**8,208.0**	**8,757.9**
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	5,824.8	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,036.6
الفوائد المعلقة	22.2	24.8	24.0	29.1	44.9
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)	**124.8**	**149.7**	**186.0**	**256.4**	**371.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، 2015-2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
العقارات والإنشاءات والأراضي	1,081.0	1,369.6	1,620.7	1,861.1	2,015.7
الصناعة والتعدين	264.3	299.3	396.3	443.5	477.7
التجارة العامة	941.9	1,103.3	1,405.3	1,569.6	1,535.6
الزراعة والثروة الحيوانية	73.3	125.0	124.1	140.6	149.7
خدمات مالية وخدمات عامة	402.0	605.6	868.4	864.0	937.3
تمويل السلع الاستهلاكية	1,074.9	1,366.3	1,399.2	1,324.7	1,370.9
تمويل شراء السيارات	200.7	229.3	292.9	302.9	370.0
أخرى	334.0	354.8	443.1	609.2	624.2
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	**4,372.1**	**5,453.1**	**6,550.0**	**7,115.5**	**7,481.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2015-2019

(نسبة مئوية)

الفترة	فائدة الإقراض			فائدة الإيداع		
	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2015	6.94	6.95	7.80	2.20	0.94	1.57
2016	6.34	5.87	6.94	2.28	1.02	1.50
2017	6.79	5.79	7.09	2.05	1.39	1.43
2018	6.75	5.92	7.18	2.52	1.85	1.72
2019	6.84	5.92	7.07	3.21	2.85	2.52

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2015-2019

(مليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية المفتاح الوطني		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات		حوالات إلى خارج النظام	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2015	7,271	23,440.0	172,677	7,648.5	7,681	2,780.2	810	0.4	1,464	56.1	1,568	146.0	**191,471**	**34,072.1**	2,272	7,450.1
2016	8,226	28,334.5	171,499	7,431.0	7,025	2,754.8	4,410	51.4	1,581	118.2	1,652	136.0	**194,393**	**38,825.8**	2,177	7,367.4
2017	8,954	22,872.7	159,796	8,447.3	6,864	3,125.1	5,405	75.5	1,463	117.9	2,957	245.6	**185,439**	**34,884.1**	2,278	7,844.6
2018	8,458	47,745.0	91,211	8,127.6	6,520	2,486.9	6,442	99.4	1,460	67.2	8,631	399.6	**122,722**	**58,925.7**	1,993	6,275.2
2019	9,514	43,261.6	56,477	8,896.9	6,458	2,421.7	6,377	152.8	1,419	45.7	12,780	409.5	**93,025**	**55,188.7**	2,030	7,014.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2015-2019

(مليون دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2015	212,523	2,199.55	119,776	610.04	4,758,872	8,239.27	5,225	82.54	**5,096,396**	**11,131.40**
2016	238,432	2,586.41	131,746	718.58	5,269,893	9,325.36	4,664	61.18	**5,644,735**	**12,691.53**
2017	264,449	2834.63	154,803	845.80	5,951,604	11,323.02	5,008	69,32	**6,375,864**	**15,072.77**
2018	262,066	2,094.33	160,156	699.18	6,029,461	9,890.99	4,877	45.54	**6,456,560**	**12,730.04**
2019	260,569	1,854.94	161,346	657.56	6,133,678	10,212.51	4,780	38.00	**6,560,373**	**12,763.01**
حركة الشيكات المعادة										
2015	21,478	73.61	13,824	31.34	502,622	563.94	121	1.42	**538,045**	**670.31**
2016	25,387	95.75	14,688	35.53	568,403	699.82	123	0.44	**608,601**	**831.54**
2017	32,385	142,40	17,283	45.73	685,687	965.70	124	0.36	**735,479**	**1,154.19**
2018	34,203	106.48	19,511	46.99	712,293	971.62	144	0.41	**766,161**	**1,125.50**
2019	35,224	107.86	22,489	63.74	779,073	1,104.20	186	1.55	**836,972**	**1,277.35**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات	6	6	6	6	8
عدد الفروع والمكاتب	64	85	84	81	100
عدد القروض	51,952	68,912	72,209	65,458	75,444
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	136.7	199.4	215.0	205.7	262.5
حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	100.2	137.1	147.8	151.7	214.6
قطاع غزة	36.5	62.3	67.2	54.0	47.9
توزيع القروض القطاعي (%)					
الزراعة	14.9	12.6	11.7	12.4	11.0
الصناعة والتعدين	5.0	4.9	5.6	6.1	6.0
العقارات	27.9	30.4	29.5	29.7	33.0
االتجارة	24.1	24.9	27.1	27.7	28.0
المرافق العامة والخدمات	9.9	9.2	9.1	10.1	11.0
السياحة	5.1	4.6	5.0	4.0	3.0
الاستهلاك	13.1	13.4	12.0	9.8	8.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين، 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الضفة الغربية	238	220	233	254	207
قطاع غزة	54	56	59	57	43
الإجمالي	**292**	**276**	**292**	**311**	**250**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2015-2019

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي حقوق الملكية	62.6	64.9	66.6	71.3	76.0
الأصول المتداولة	62.8	66.3	69.2	73.3	76.8
الأصول الثابتة	4.0	3.8	3.7	3.9	3.9
أصول أخرى	0.0	0.1	1.4	1.6	0.0
إجمالي الأصول	**66.8**	**70.2**	**74.3**	**78.8**	**80.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 20): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عدد جلسات التداول (جلسة)	246	245	243	243	246
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	7	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	93,557,905	99,518,768	78,331,775	89,006,409	61,138,444
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	170,163,789	185,332,335	140,191,292	184,465,038	113,268,925
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	1,010,362,972	1,028,988,015	1,229,847,120	1,143,512,854	1,132,775,673
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	6,329,064	11,871,187	25,461,516	21,996,471	17,453,321
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	3,084,350	29,288,370	11,807,880	22,829,535	12,020,865
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	110,496,000	150,912,500	159,688,000	206,766,000	225,418,000
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	9	9	10	10	10
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	50,418,739	88,912,257	126,481,172	46,098,997	38,176,084
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	56,384,917	114,562,485	188,589,019	67,202,307	58,526,639
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	512,422,052	564,056,509	854,427,042	803,889,873	795,044,644
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	13	13	13	13	13
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	4,079,238	4,807,320	8,944,515	4,537,027	6,951,701
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	9,509,195	12,133,927	20,156,087	12,917,438	39,456,926
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	298,390,147	335,468,324	393,400,792	395,190,966	395,646,434
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	12	11	11	11	11
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	20,844,517	27,514,575	31,944,772	23,432,156	19,108,169
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	81,245,961	103,835,252	108,325,943	66,061,701	50,632,408
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	1,407,525,208	1,297,269,627	1,254,132,578	1,185,561,326	1,208,616,406
القيم الإجمالية					
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	**175,229,463**	**232,817,327**	**271,163,750**	**185,071,060**	**142,827,719**
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	**320,388,213**	**445,152,368**	**469,070,221**	**353,476,019**	**273,905,763**
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	**3,339,196,379**	**3,390,122,335**	**3,891,495,531**	**3,734,921,019**	**3,757,501,158**
مؤشر القدس العام	**532.7**	**530.2**	**574.6**	**529.4**	**526.0**

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الشركات	9	9	9	10	10
عدد الفروع	116	128	141	151	160
عدد الموظفين	1,156	1,192	1,245	1,401	1,532
عدد الوكلاء	206	224	262	271	300
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	164.8	195.6	255.4	279.4	302.5
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	97.9	113.8	144.3	166.3	182.7
إجمالي الموجودات/المطلوبات (مليون دولار)	352.4	387.1	528.4	541.4	604.3
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	58.7	59.5	71.2	90.0	94.5
حقوق الملكية (مليون دولار)	124.6	137.7	188.6	186.3	189.5

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).